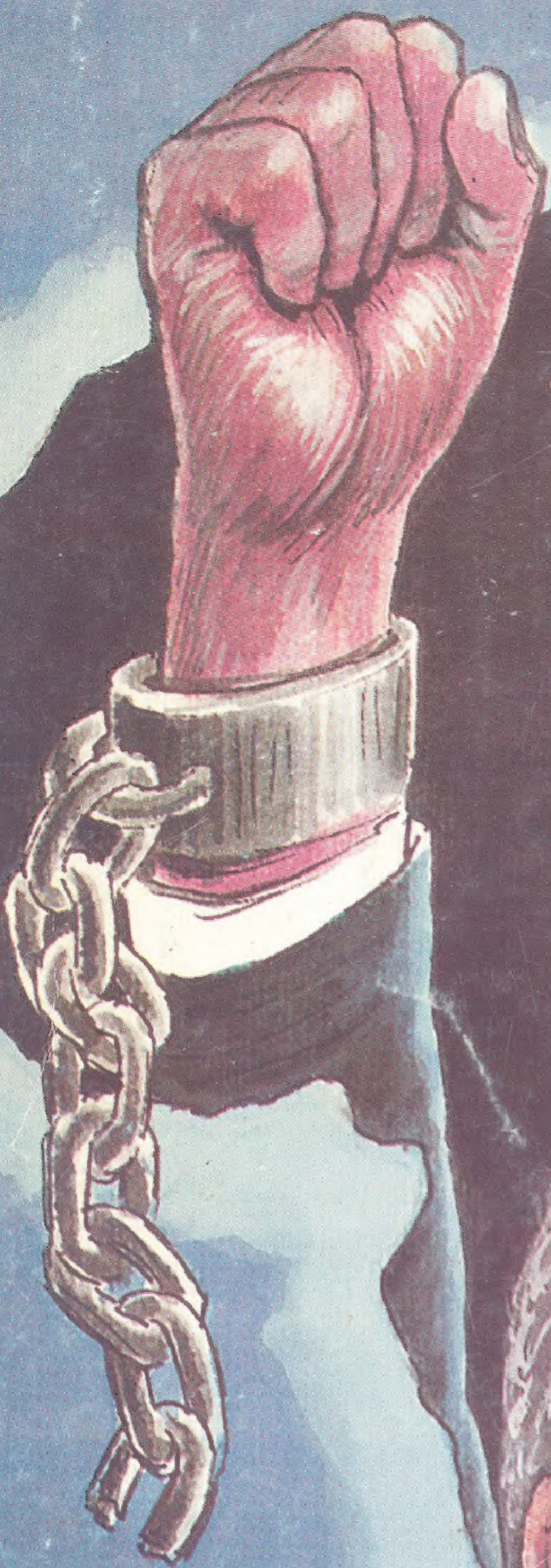


قصة جنوب أفريقيا



د. حمدي الطاهري

إبراهيم

قصة جنوب أفريقيا

تأليف

د. محمد الطاهر
مكتبة الأدب

الناشر: مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت: ٣٩٠٠٨٦٨

البريد الإلكتروني: adabook@hotmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

إهداء

إلى الزعيم نيلسون مانديلا ..

وجه أفريقيا الصامد ..

دكتور محمد الطاهر

مقدمة

حمداً لله وشكراً أن وفقني على مدى أربعين عاماً أن أحقق حلمًا طالما راودني وهو أن أضيف إلى المكتبة العربية مجموعة من المؤلفات تستطيع أن تساعد القارئ العربي في الاطلاع على كثير من المعلومات عن البلاد العربية وعن أفريقيا وكلاهما محور اهتمام كل عربي من المحيط إلى الخليج.

لقد بدأت في مطلع الستينات في الكتابة عن لبنان، وكانت الكتابة عن لبنان في ذلك الوقت من المحظورات؛ فالذي يكتب عن لبنان لابد وأن يسبح في الهواء حتى لا يمس طائفة من طوائفه الأربع عشرة، فإذا ما كتبت عن المسلمين فيجب أن تراعى حساسية مختلف الطوائف الإسلامية سنةً وشيعةً ودروزاً، وإذا كتبت عن المسيحيين فيجب أن تراعى حساسية مختلف الطوائف من موارنة أو أرثوذكس أو أرمن أو كلدانيين... إلخ.

ولكنني وضعت كل هذا داخل كتابي «سياسة الحكم في لبنان» لكي أحصل على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية نظراً لأن الكتابة الأكاديمية سيكون حسابها داخل الجامعة وليست التشهير داخل الصحف اللبنانية والتي كان عددها أثناء وجودي هناك ٢٣٥ جريدة ومجلة... وقد استغرق مني هذا الكتاب سبع سنوات قضيت خمساً منها داخل سفارة جمهورية مصر العربية في بيروت.

ولا جدال في أن عملي الدبلوماسي قد أفادني كثيراً في مجال الكتابة، فبعد عملي في بيروت انتقلت إلى العمل في فنلندا وقد لفت نظري أن التعاونيات في فنلندا تحكم كل شيء؛ فالترسانة التي تبنى أضخم السفن ليست إلا جمعية تعاونية، ومحل بيع المأكولات ليس سوى جمعية تعاونية، وأن القانون لا يسمح لأي فرد أن يمتلك أكثر من عدد معين من الأسهم حتى لا يسيطر على المؤسسة، وقد أعجبت جداً بهذا النظام؛ فكتبت كتابي الثاني عن «الحركة التعاونية في فنلندا ومقارنتها بمصر».

وقد شاءت الظروف عقب حرب ١٩٦٧ أن أقوم بتدريس اللغة العربية فى جامعة هلسنكى بجانب عملى كسكرتير أول للسفارة بناء على تعليمات وزارة التربية والتعليم . . . وقد قمت بعملى خير قيام وكتبت كتاباً عن تعليم اللغة العربية من واقع خبرتى ، وقد تسلمه الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية عام ١٩٧٠ للاستفادة به فى تعليم الوافدين للأزهر الشريف . .

وفى منتصف عام ١٩٦٨ شددت الرحال إلى لندن للعمل بالقنصلية المصرية العامة هناك ، وما إن وصلت حتى أحسست بالقهر والحزن يسيطران على كل مصرى هناك وحتى المبنى نفسه شعرت بكآبته وكان المترددون من المصريين قلة قليلة لا تتناسب مع أعدادهم الموجودة فى المملكة المتحدة . . وعرفت السبب وهو أن الهزيمة قد أثرت فى نفوسهم وزعزعت ثقتهم فى بلدهم ، وكانت مهمتى تنحصر فى محاولة إعادة الثقة إلى هؤلاء ، وقد نجحت بمساعدة بعض المصريين . . لقد كانت حياتى فى إنجلترا فترة من أتعس فترات حياتى فبجانب هذا الجو العام كانت القنصلية مسئولة عن علاج المصريين فى الخارج الذين كانوا يصلون إلى مستشفيات لندن فى الرمق الأخير وما هى إلا أيام قلائل حتى يعودوا إلى أرض الوطن جثة هامدة . . وخلال تواجدى فى لندن لمدة أربع سنوات لم يكن لدى الوقت أو حتى التفكير فى كتابة أى شىء .

وعدت إلى أرض الوطن فى نهاية عام ١٩٧١ ، وما هى إلا شهور قليلة حتى انتدبت للعمل من وزارة الخارجية إلى رئاسة الجمهورية . . وكانت هذه نقلة موضوعية ؛ فقد انتقلت من العمل فى الحقل الدبلوماسى إلى العمل فى الحقل السياسى وشتان ما بين الحقلين . .

وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وكنت من بين قلة على صلة بما يجرى ، وحضرت النصر الذى عوضنى عن هزيمة ١٩٦٧ أثناء تواجدى فى هلسنكى . . ومنذ أول ساعة قررت أن أكتب عن هذا النصر الذى لاحت تباشيره بعد أربع ساعات فقط ، وكان كتابى الذى صدر عن «حرب أكتوبر فى الإعلام العالمى» والذى طبع أربع مرات على مدى ثلاثة أشهر . .

ومع منتصف ١٩٧٦ تركت الرئاسة متدباً بالملكة العربية السعودية للعمل مساعداً لمستشار الملك للشئون السياسية (الشيخ كمال أدهم) أتيح لى السفر فى مهمات سياسية. وكان كتابى «قصة الصومال»، ثم بعد ذلك كتابى «جيبوتى وأمن البحر الأحمر».

وقبل نهاية السبعينات كانت الأوضاع فى مصر تسير إلى المجهول، وشهدت بداية الثمانينات اغتيال الرئيس محمد أنور السادات. . وكان كتابى «الطريق إلى المنصة» ثم أتبعته بكتابى «خمس سنين سياسة» تحكى تجربتى داخل أروقة رئاسة الجمهورية وخاصة ما يتعلق منها بحرب السادس من أكتوبر.

إلى هنا أستطيع القول بأننى كتبت ما فيه الكفاية عن مصر. . واتجهت إلى العالم العربى، وكان أن كتبت عن «المملكة العربية السعودية واقع وتاريخ» وطبعاً ضم الكتاب الضخم الكثير عن دول الخليج.

وفى مطلع التسعينات وقبل أن يتحدث الجميع عن مشكلة المياه ظهر كتابى «مشكلة المياه فى العالم العربى» والذى يعتبر مرجعاً أساسياً لكل من يكتب عن أزمة المياه اليوم.

ولما لم يكن من عادتى البقاء دون كتابة وحيث لم يتجسد فى ذهنى موضوع ما ولأسباب خاصة قمت بجمع قاموس عربى تركى يضم ستة آلاف كلمة من بينها ثلاثة آلاف كلمة عربية هى فى نطقها ومعناها كلمات تركية.

وأخيراً هدانى التفكير إلى كتابة موسوعة عربية وقد استغرق كتابتها خمسة أعوام وتضم ثلاثة أجزاء.

الجزء الأول. . يتحدث عن كل دولة عربية من كافة الزوايا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعلاقاتها الخارجية ومشاكلها الداخلية. . إلخ.

الجزء الثانى. . يتناول المشاكل العربية التى قامت بين الدول العربية وبعضها البعض خلال القرن العشرين والتى انتهى بعضها والتى لا زال بعضها قائماً.

الجزء الثالث. . ويتناول الحركات الوحدوية التى قامت فى العالم العربى وما

انتهت إليها تلك الحركات .

وبعد ذلك اعتبرت أنى قدمت كل ما أستطيع على الجانب العربى وما دام القلم لم ينكسر بعد فلماذا لا أكتب عن القارة التى تحتويننا . . . إفريقيا؟

وأفريقيا تضم ثلاثا وخمسين دولة، وقد عاشت ماضيا أليما وتواجه مصيراً غامضاً ومجهولاً، ابتداء من التصحر إلى الجفاف إلى الديون إلى نقص الإنتاج إلى المرض إلى الجهل إلى المجاعات . . الخ .

فمن أين أبدأ؟ . لن أستطيع الكتابة عن كل دولة على حدة كما حدث بالنسبة للعالم العربى . فكيف أتصرف .

اخترت أن اكتب عن أفريقيا تحت نير الاستعمار وحتى حصول جميع دولها على الاستقلال، وكان هذا هو المجلد الشامل عن «أفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال» .

ثم كان على أن أوضح ما تواجهه دول أفريقيا من الاستغلال فى ظل الاستقلال وكان هذا هو الكتاب الثانى عن «أفريقيا بين العرب وإسرائيل» .

ثم قررت أن يكون مسك الختام فى كتابتى عن أفريقيا هذا الكتاب الذى بين يديك وهو «قصة جنوب أفريقيا» وقد اخترت جنوب أفريقيا بالذات لأنها من أكبر الدول الأفريقية عدداً، كما أنها من أكثر الدول الأفريقية التى ذقت مرارة الاستعباد والعنصرية السوداء التى لا ترحم، كما أنها من أكثر الدول التى كافح شعبها الأصيل وصاحب الأرض للحصول على الاستقلال غير عابئين بالحديد والنار والقتل الجماعى على مدى عشرات السنين .

وما حدث فى جنوب أفريقيا حدث فى غيرها من الدول الأفريقية التى ذقت مرارة الذل والاستغلال، لذلك عندما أتحدث فى هذا الكتاب عن موضوعات أخرى دون ذكر اسم جنوب أفريقيا، فليس معنى ذلك أن تلك الموضوعات لا تمسها، إن كل موضوع جاء فى هذا الكتاب انعكس على جنوب أفريقيا وانعكست الأوضاع فى جنوب أفريقيا على الآخرين .

فما كتب عن جنوب أفريقيا نجده مكرراً في عشرات من الدول الأفريقية الأخرى التى حصلت على استقلالها الإسمى أو الشكلى، وقد زرع المستعمر قبل أن يتركها بذور الشك بين أبنائها، ولم يحاول أن يمد يده لسكانها بالمساعدة حتى ولو بالمعرفة.

وليس أمام دول أفريقيا إلا أن تعتمد على نفسها وتطور من أدائها فى ظل منظمة الوحدة الأفريقية ووكالاتها المتخصصة، وأعتقد أن دولة جنوب أفريقيا سائرة على الطريق الذى مهده لها زعيمها نيلسون مانديلا سواء داخل سجنه الذى امتد قرابة ثمانية وعشرين عاماً أو بضربه المثل بالتخلى عن الحكم طواعيةً فى ١٥ يونيو عام ١٩٩٩ ليمسح الطريق لغيره وليضرب المثل لبقية الحكام على أن الجلوس على كرسى الحكم ليس أبدياً بل يجب أن يتناوبه كل من يستطيع خدمة بلاده.

والله ولى التوفيق.

د. حمدى الطاهرى

الفصل الأول

الاستعمار السياسى لأفريقيا

بدأ الاستعمار الأوروبى لأفريقيا فى القرن الخامس عشر الميلادى، إلا أن عصر الاستعمار الأوروبى الوحشى لم يظهر فى صورته الشرسة إلا منذ ظهور سياسة الغرب الاستغلالية والاقتصادية التى ظهرت بوضوح حوالى سنة ١٨٧٩، أى منذ أن انتقلت مقاليد الأمور فى الدول الكبرى الصناعية إلى طبقات التجار وأصحاب المنافع والرأسمالية، فأصبحت الأغراض التجارية والمالية تتحكم فى سياسات هذه الدول بغية إيجاد أسواق ومنافذ وعملاء لتصدير صناعات تلك الدول الأوروبية الاستعمارية واستيراد المواد الخام من المستعمرات بأبخس الأثمان.

وقد كان هناك العديد من الأسباب التى توارى خلفها المستعمرون وهم ينفذون مخططهم الاستعمارى فى إفريقيا.

ثم تطور منهج الاستعمار منذ بداية القرن العشرين؛ فبدلاً من ادعاءاته الكاذبة بأن هدف الاستعمار العمل لمصلحة الشعوب الإفريقية، نجده لم يجد مندوحة من الكشف عن حقيقة دوافعه من حيث أن الاستعمار ليس سوى وسيلة دعت إليها مصالح الدول المستعمرة الخاصة لمواجهة زيادة تكدس منتجاتها. ولما كانت أفريقيا أكثر الأماكن ملائمة لتصريف فائض تلك المنتجات الأوروبية، لذلك كان لا بد من أن تركز الدول الاستعمارية على الاستيلاء عليها؛ فنجد مثلاً الكاتب الفرنسى دارسى يذكر فى سنة ١٩٠٤ «أن توسع الدولة خارج حدودها أصبح يعتبر شرطاً أساسياً لقيام ودوام هذه الدولة..» كما أنه كان للاستعمار الأوروبى فى أفريقيا هدف آخر وهو إيجاد منافذ للزيادة المطردة فى عدد سكان أوروبا.

لكل هذه الأسباب بدأ الاستعمار الأوروبى لأفريقيا منذ القرن التاسع عشر يوطد أقدامه على أرض أفريقيا.

لقد بدأت الحركة الاستعمارية الأوروبية فى أفريقيا منذ القرن الخامس عشر كما ذكرت ، وكانت البرتغال هى أول دولة استعمارية دقت أبواب أفريقيا وبدأت عصر الاستعمار فى هذه القارة المناضلة .

فى سنة ١٤١٥ نزل البرتغاليون على الساحل الشمالى الغربى لأفريقيا وتم لهم بذلك احتلال بلاد المغرب الأقصى (مراكش) المملكة المغربية الحالية ، واكمل لهم ذلك فى النصف الثانى من القرن السادس عشر .

واتخذ البرتغاليون من بلاد المغرب قاعدة لتوسعهم الاستعمارى فى ساحل أفريقيا الغربى فاکتشفوا عدة مناطق هناك ، وبدأت البرتغال فى تثبيت أقدامها فى أفريقيا فكونت شركات تجارية تعاملت مع ساحل غانا ، ومما يشين البرتغال أن تجارتها فى أفريقيا قامت على الرقيق الذين رحلتهم إلى البرتغال لتسخيرهم هناك . . ومن ثم بدأت تجارة الرقيق المستورد من غرب أفريقيا تنتشر وتزدهر .

وفى سنة ١٤٨٧ تمكن البرتغاليون من اكتشاف رأس الرجاء الصالح ، وفى سنة ١٤٩٧ قام (فاسكو دى جاما) البرتغالى برحلة نحو جنوب أفريقيا مارا برأس الرجاء ، ثم سار بمحاذاة الساحل الشرقى لأفريقيا إلى أن عبر المحيط الهندى فوصل إلى (قليقوط) على الساحل الغربى بعد سنة من بدء رحلته ، وبذلك تحقق حلم البرتغاليين فى الوصول إلى الهند عن طريق الدوران حول قارة أفريقيا .

وتتابعت بعد ذلك الرحلات البرتغالية إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح الذى ترتب على اكتشافه نتائج سياسية واقتصادية وثقافية خطيرة .

فمن الناحية السياسية ، كان اكتشاف ذلك الطريق بمثابة فتح الباب لاستعمار الساحل الشرقى لأفريقيا ، بل إن البرتغاليين قاموا بنزع المناطق العربية من سكانها ففرضوا سيادتهم على (كلوه) سنة ١٥٠٢ وأخضعوا (زنجبار) واستولوا على (سفالة) ثم على (مُمبسة) العربية بعد قتال مرير مع العرب هناك . . واستمر البرتغاليون فى عدوانهم على استقلال بلدان أفريقيا الآمنة حتى سقطت (موزمبيق) سنة ١٥٠٧م فى يدهم واتخذوها مركزاً لحكم الساحل الشرقى الأفريقى .

وبعد أن سقطت فى يد البرتغال معظم البلدان على ساحل أفريقيا الشرقى، اتجهوا بأطماعهم الاستعمارية نحو الجزيرة العربية والخليج العربى، حيث هاجموا مسقط وعمان وعدن.

وقد تمكن البرتغاليون من فرض سيادتهم على ساحل المحيط الهندى فى سنة ١٥٠٩، وبذلك منعوا أى اتصال أو نشاط تجارى أو بحرى فى مياه المحيط الهندى والطرق المؤدية إليه مع أى دولة أخرى عداهم.

ولم يكتف الاستعمار البرتغالى بكل ما تحقق من أطماع، فمد نفوذه إلى الحبشة مستهدفاً تطويق البلاد العربية وانتزاع تجارتها ومصدر ثرائها.

هذا من الناحية السياسية، أما نتائج كشف طريق رأس الرجاء من الناحية الاقتصادية: فقد تحولت التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح وأثر ذلك على اقتصاديات مصر وبلاد المشرق العربى وكان ذلك نتيجة للحصار البحرى العنيف الذى ضربه البرتغاليون على البحار العربية، وحاولت مصر رفع ذلك الحصار الاستعمارى فاشتبكت قواتها البحرية مع القوات البحرية البرتغالية فى معركة (ديو) البحرية التى انتهت سنة ١٥٠٩م بانتصار البرتغاليين.

وسقطت الشام ومصر فى يد الحكام العثمانيين ما بين سنتى ١٥١٦-١٥١٧م، وحاول العثمانيون مواجهة الخطر البرتغالى الاستعمارى، فنجحوا أحياناً وفشلوا مرات.. وفى أثناء ذلك انتهزت المجلترا الفرصة واحتلت (عدن) سنة ١٨٣٩م.

واستمر التطاحن بين البرتغاليين والعثمانيين حتى القرن السابع عشر حين بدأ الاستعمار الهولندى يظهر فى الأفق، فتخلت البرتغال عن مكانها فى البحار الشرقية لهم، ثم ما لبث أن تمكن البريطانيون من السيطرة على المحيط الهندى وطريق رأس الرجاء سنة ١٦٠٠م واتجه الاستعمار البريطانى صوب البحر الأحمر والخليج العربى.

وكما أوضحت فإن البرتغال هى المسئولة منذ البداية عن ترويج تجارة الرقيق بين الشرق والغرب؛ فقد ظلت تلك التجارة رائجة ومزدهرة فى الممتلكات البرتغالية بأفريقيا حتى سنة ١٨٧٨، بل إن شهرة (داهومى) و(أنجولا) إنما ترجع إلى أنهما

كانتا أهم مركزين لتجارة الرقيق (فى أفريقيا)، وكان البرتغاليون أول من فتح باب استيراد الرقيق من بلاد افريقيا الغربية وتصديره إلى أمريكا الشمالية والجنوبية لتسخيره هناك.

أما بالنسبة للنتائج الثقافية لكشف طريق رأس الرجاء، فإنه يتلخص فى الركود الفظيع الذى ضرب نطاقه فى العالم الإسلامى من بداية العصور الحديثة حتى القرن التاسع عشر نتيجة لتحويل التجارة عن مصر والشرق العربى (ونتيجة للاحتلال العثمانى) كما سبق أن ذكرت، ومن ثم عزلهما عن مجريات الأحداث فى العالم خاصة فى أوروبا التى أخذت فى النهضة والتقدم منذ عصر النهضة الأوروبية. وفى الوقت نفسه بدأ نجم البرتغال فى الأفول لظهور قوى أوروبية أخرى.

ويقول الدكتور شوقى عطا الله الجمل: «ولم يبق للبرتغال من أملاكها فى أفريقيا فى القرن التاسع عشر تقريباً إلا (موزمبيق) و(أنجولا).. وبرغم ذلك فإن حركة التحرير الأفريقية قد شملت كل أفريقيا تقريباً وبدأت الثورة فى أنجولا ضد البرتغال..»

وقد أعقب ذلك تمكن الأسبان من القضاء على الدولة الإسلامية وإماراتها التى كانت تحكم فى الأندلس. وفى أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر بدأ الأسبان غاراتهم على الساحل الأفريقى الشمالى.. فتم لهم غزو طرابلس وتونس والجزائر، وكما حدث بين البرتغال والعثمانيين، نشب الصراع بين الاستعمارين العثمانى والبرتغالى من جهة، وبينهما وبين العرب من جهة أخرى..»

واستطاع العثمانيون تخليص تونس والجزائر من براثن الأسبان، ولكن مراکش ظلت دولة مستقلة، فلم يتمكن أى من الأسبان أو العثمانيين من إخضاعها حتى سنة ١٩١٢ حينما انتهى الأمر بعقد معاهدة بين فرنسا وأسبانيا اقتسمتا بموجبها السيطرة على مراکش.

كما قام الأسبان بالسيطرة على بعض الجزر فى غرب أفريقيا بقصد اتخاذها مراكز لتجارة الرقيق، وكما تعرض الاستعمار الإنجليزى للبرتغال تعرض أيضاً

للأسبان فانتزع منها السيادة بعد أن دمر لها أسطولها (الارمادا).

ثم يأتى دور الاستعمار الهولندى فى أفريقيا الذى لم يبدأ نشاطه الاستعمارى إلا فى أواخر القرن السادس عشر حينما احتل جزءاً من ساحل الذهب (غانا)، حالياً، ثم بدأ الهولنديون فى تأسيس «شركة الهند الشرقية الهولندية» وكان ذلك إيذاناً ببسط واتساع النفوذ الاستعمارى لهولندا فى أفريقيا، فقامت تلك الشركة بتأسيس محطة لها عند رأس الرجاء الصالح، إلا أن نجم الاستعمار الهولندى ما لبث أن أفل بعد أن تعرض له الإنجليز منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر.

فاستولى الإنجليز على مستعمرة الرأس فى سنة ١٧٩٥م، وما لبثت أن عادت تلك المستعمرة إلى هولندا طبقاً لمعاهدة أميان سنة ١٨٠٢م وعادت مرة أخرى إلى إنجلترا عام ١٨٠٦م، وفى سنة ١٨١٥م أقرت الدول ضم مستعمرة الكاب لبريطانيا التى شجعت هجرة الأوروبيين إليها لاستيطانها، وكان معظم هؤلاء من الهولنديين الذين يشتغلون بالفلاحة ويطلق عليهم لفظ (البوير).

ونتيجة لتضييق بريطانيا الخناق على البوير، فقد قرروا الهجرة الجماعية واستوطنوا منطقة ناتال، فتعقبهم الإنجليز وأخرجوهم منها، فهاجروا مرة أخرى ونزلوا منطقة حوض نهر «الأورانج» حيث كونوا جمهورية «الأورانج» ثم كونوا جمهورية «الترانسفال»، ولما كانت الترانسفال موطناً لمناجم الماس لمعت عين الجشع فى وجه الاستعمار البريطانى الذى ما لبث أن قرر ضم الترانسفال إلى السيطرة البريطانية.

وفى عام ١٨٨١م تكونت جمهورية «أورانج الحرة» وجمهورية أفريقيا المتحدة وكان ذلك نتيجة لاتفاق البوير مع الإنجليز على أن يكون للبوير حكومة مستقلة تحت سيادة التاج البريطانى.

وتمكنت بريطانيا من إنشاء مستعمرة «روديسيا» ثم تحرش الإنجليز بالبوير وقامت بينهما حروب شرسة فيما بين سنة ١٨٩١ وسنة ١٩٠٢، وظهرت فى تلك الحروب وحشية الإنجليز فقد خربوا بلاد البوير وأحرقوها حتى تم لهم استعمار الترانسفال وأورانج اللتين أصبحتا ضمن مستعمرات بريطانيا.

وبذلك تحقق لبريطانيا إنشاء «اتحاد جنوب أفريقيا» الذى شمل أربع ولايات هى الرأس وناتال والأورانج والترانسفال. ثم يأتى دور الاستعمار البلجيكي فى أفريقيا: ولقد أدى الملك (ليوبولد) دوراً خطيراً فى هذا الاستعمار بتأييده لبسط سيطرته على أفريقيا وتمكنت بلجيكا من استعمار الكونغو ثمناً لذلك التأييد.

ولكن ساء ذلك بريطانيا فأخذت تعقد الأمور أمام بلجيكا وتؤلب دول أوروبا عليها وشهدت منطقة أعالي النيل صراعاً استعمارياً بغية الاستيلاء على الأراضى الأفريقية.

نمو الاستعمار:

فى سنة ١٨٨٤م عقد مؤتمر برلين لبحث مسألة الكونغو، وقد أقر هذا المؤتمر فى سنة ١٨٨٥م تبعية الكونغو لملك البلجيك الذى اعتبر هذه البلاد ضيعة خاصة أذاق أهلها الأمرين وسخرهم فى جمع المطاط ومد السكك الحديدية وبعد ذلك ضمت الكونغو إلى الحكومة البلجيكية فصارت مستعمرة تابعة لها، والحقيقة أن هذا المؤتمر لم يكن سوى مرآة انعكست عليها نفسية أوروبا تجاه أفريقيا واعتبارها لقمة سائغة وأرضاً لا مالك لها يحتلها من يشاء من دول أوروبا الاستعمارية.

لذلك أسرع إنجلترا فاستولت على لاجوس بنيجيريا وعلى (بتشوانا) وتسابقت دول أوروبا على التهام أراضى أفريقيا: فضمت فرنسا ساحل العاج والجزء الصومالى الواقع فى شرق الحبشة على البحر الأحمر، وقامت ألمانيا بالاستيلاء على الجزء الجنوبى الغربى لأفريقيا الواقع على المحيط الأطلسى شرقاً وجنوب ألجولا البرتغالية وغرب بتشوانا الإنجليزية وشمال اتحاد جنوب أفريقيا كما استولت ألمانيا أيضاً على الكاميرون وتوجولاند.

كما احتلت جزءاً من حوض نهر الكونغو، وهو ذلك الجزء الواقع جنوب الكاميرون الألمانى وغرب الكونغو البلجيكي وشرق المحيط الأطلسى. واحتلت بلجيكا إقليم بحر الغزال سنة ١٨٩٠، وفى سنة ١٨٩٤م قامت بريطانيا بتسوية المشاكل الناتجة عن توغل بلجيكا فى حوض بحر الغزال وكانت تلك تسوية مؤقتة ما لبثت أن ألغتها سنة ١٩٠٦م بعد أن تم لها الانتصار فى معركة فاشودة التى

قامت بينها وبين فرنسا عام ١٨٩٩ م.

والواقع أن بلجيكا كانت تقوى قبضتها على الكونغو وبخاصة بعد أن تم اكتشاف المعادن الثمينة بها مثل النحاس والكوبالت والماس والذهب والقصدير بكميات ضخمة وبخاصة في إقليم كاتانجا.

وعندما احتلت تونس سنة ١٨٨١م اعتبرت إيطاليا ذلك ضربة موجهة لمصالحها في حوض البحر المتوسط.

وكان النفوذ التجارى لإيطاليا فى مصر وفى شمالى أفريقيا عامة قويا، بل كان أقوى من نفوذ أية دولة أوروبية أخرى. وقد اشترت حكومة إيطاليا ميناء «عصب» فى شرق أفريقيا واتخذت من ذلك الميناء نقطة للوثوب والتوسع داخل أفريقيا وما لبث الإيطاليون أن تمكنوا من تكوين مستعمرة لهم فى «أريتريا» وجزء من «الصومال» وكانت إنجلترا تشجع إيطاليا على ذلك.

وحاولت إيطاليا أكثر من مرة أن تحتل الحبشة، فقامت حملات حربية ضد الأحباش، ولكن كان مصيرها الفشل الذريع، ولم تف إنجلترا بعهدا لإيطاليا فلم تساعد في احتلال الحبشة.

لكن إيطاليا لم تنس مطامعها فى الحبشة وعادت الكرة مرة أخرى سنة ١٩٣٥م وتمكن موسوليني من احتلال الحبشة بعد أن استخدم فى حربه الغازات ضد الأحباش، وكان احتلال إيطاليا للحبشة مقدمة للحرب العالمية الثانية.

ومنذ سنة ١٨٦٧ اتبعت ألمانيا أسلوب الصراحة فى ضرورة إيجاد مستعمرات ألمانية لتصرف فائض إنتاجها، وبدأ المكتشفون الألمان يعملون فى زنجبار وتنجانيقا. وفى سنة ١٨٨٤ تمكنت ألمانيا من احتلال توجولاند والكاميرون وأفريقيا الجنوبية الغربية وتنجانيقا، وكانت الشركة الألمانية قد أنشأت محطات لها فى كل من هذه الأقاليم الأفريقية.

هذا بالإضافة إلى دور البعثات التبشيرية الألمانية فى التمهيد للاستعمار الألمانى لأفريقيا. ويلاحظ أن أكثر المعاهدات التى حصلت بها ألمانيا على مساحات واسعة

من القارة الأفريقية كانت عبارة عن وسائل سلب ونهب؛ ففي مقابل بعض الهدايا التافهة من الأقمشة والنبذ يوقع السلطان على وثيقة تسجل الصداقة بينه وبين الإمبراطورية الألمانية.

ثم تحركت بريطانيا للتدخل في الموقف الجديد وطلبت من ألمانيا تأليف لجنة لتعيين الحدود بين ما تستعمره بريطانيا وبين ما استولت عليه ألمانيا، وبالفعل تألفت تلك اللجنة سنة ١٨٨٥ ووضعت الحلول التي كانت في الواقع سرقة دولية لأراضي القارة الأفريقية.

ولم يستتب الأمر للألمان في أفريقيا فقاومهم سكان البلدان الأفريقية من عرب وسواحلية واشتبكت ألمانيا معهم في حرب طاحنة، ولم تخمد صيحة الثوار إلا بعد أن جردت ألمانيا حملة عسكرية ألمانية استطاعت أن تقضى على الثورة.

أما بريطانيا فقد اتجهت إلى شمال أفريقيا وكلفت «كرومر» بالتخطيط لاحتلال مصر، وقد عمل كرومر على عدم إثارة أية شكوك بالنسبة لهذا الموضوع والتأكيد على أن بواعث احتلال بريطانيا لمصر كانت «مالية» محضة؛ لقد عجزت حكومة مصر عن دفع الديون فاقتضى الأمر استبدالها بغيرها. . ولكن مهما كان في قول كرومر من حقيقة فإننا ينبغي ألا نقبلها على علاتها إذ لا شك أن هناك بواعث أخرى غير البواعث الاقتصادية المباشرة أدت بدورها أيضاً إلى حمل بريطانيا على احتلال مصر والاستمرار في هذا الاحتلال فترة طويلة من الزمن، وهذه البواعث هي ما يطلق عليها اسم البواعث «الاستراتيجية» وانجلترا لم تبق في مصر لكي تستمر في تحصيل الديون بقدر ما بقيت لكي تحمي الطريق المائي والمواصلات التلغرافية المؤدية إلى الهند والشرق الأقصى، لقد كان هذا هو «شريان حياة الإمبراطورية» الذي كان يسيطر على تفكير بريطانيا في الشرق الأوسط.

ومن هذا العرض لتاريخ الاستعمار السياسي للقارة الأفريقية نخلص إلى أن الاستعمار للقارة العذراء قد بدأ مجرد مراكز تجارية تقع على أطراف هذه القارة.

ولقد اتبع الاستعماريون التجاريون الأوائل سياسة الاغتصاب، وحصلت بريطانيا في خلال ثلاثين عاماً من ١٨٧٠ م حتى عام ١٩٠٠ م على ممتلكات

إقليمية فى جميع أنحاء العالم تبلغ مساحتها ٤٧٥٤٠٠٠ ميل مربع ويسكنها ٨٨ مليون نسمة، وفى خلال هذه الفترة أيضاً حصلت فرنسا على ممتلكات شاسعة الأطراف، ولا سيما فى أفريقيا، وكذلك فى الهند الصينية بلغت مساحتها نحو ٣٥٠٠٠٠٠ ميل مربع ويسكنها حوالى ٣٠ مليون نسمة.

وأخذت بلجيكا إقليم الكونغو الغنى ومساحته ٩٠٠٠٠٠ ميل مربع وسكانه ثمانية ملايين ونصف مليون نسمة.

كذلك، عرفنا أن ألمانيا بدأت عهدها الاستعماري فى هذه الفترة بعد أن أصبحت أعظم قوة صناعية فى أوروبا فضمت إليها مليون ميل مربع يعيش فيها ١٣ مليون نسمة، وممتلكات أو مستعمرات إيطاليا - إلى ما قبل الحرب العالمية الأخيرة - بلغت مساحتها ٦٠٠٠٠٠ ميل مربع وهى مجموع مساحة أريتريا والصومال الإيطالي وطرابلس.

هذا بالإضافة إلى ما سبق من قيام البرتغال باحتلال موزمبيق وأنجولا . . وقيام أسبانيا باستعمار جزء من شمال أفريقيا (منطقة الريف) بمراكش . . الخ .
وكان هدف السياسة الاستعمارية هو السيطرة على أفريقيا وتحقيق «سيادة البيض».

ويقول اندا باننجى سيتهول فى كتابه عن القومية الأفريقية:

«إن فكرة سيادة البيض - بصفة عامة - تتشابه إلى حد كبير مع النظرية العبرية التى تقول بخرافة (الشعب المختار) فهى لا تستطيع أن تعيش إلا إذا افترضت سلفاً إهدار إنسانية الأجناس البشرية الأخرى لأنها نظرية تقوم على أساس كبرياء أصحابها وتعاليمهم».

وكان من نتيجة سياسة «سيادة البيض» هذه، أن شبت فى القارة صور الصراع الذى عاصرناه ولا زلنا نجد بقاياه فى بعض أنحاء القارة، سواء بين الرجل الأبيض الحاكم المتعالى وبين الرجل الأسود الذى وضعه الرجل الأبيض فى أدنى مكان.

ومن أجل هذا تشتعل الحرب فى كل مكان من أفريقيا . . نتيجة الصراع القائم

بين البيض والسود. وهو فى حقيقته صراع الدوافع والأهداف. وأصبحت نتائج هذه المشكلة المعقدة تواجه أفريقيا فى أيامنا الحالية.

ونحن إذا استعرضنا الوضع الاستعماري سنلاحظ أن السياسة البرتغالية مثلاً فى موزمبيق وأنجولا تقوم على نظام «الذويان القومي».. ومعنى هذا أن الأفريقى لا يستطيع أن يتمتع بمزايا المواطن البرتغالى الأبيض إلا إذا أصبح، أولاً برتغالياً، ويظهر لنا على الفور أن هدف السياسة الاستعمارية إنما هو فى حقيقته يحمل معنى واحداً هو توجيه الضربة القاضية إلى القومية.. أى قتل الروح الأفريقية داخل الرجل الأفريقى واستبداله برجل برتغالى كما يقول اندا باننجى سيت هول.

كذلك كانت فكرة البرتغاليين فى استعمار أفريقيا واستبعاد الأفريقيين تقوم على أساس أن هؤلاء الأفريقيين عبيد بلا ديانة! ولذلك فإنه كان يحق للأفريقى أن يتحرر من الرق إذا اعتنق الدين المسيحى.

ومن هنا اتخذ البرتغاليون الدين المسيحى بمثابة حاجز فاصل بينهم وبين الهوتنتوت سكان البلاد الأصليين. وهكذا اتخذ الدين أساساً للتفرقة.

ونشاهد صورة أخرى للتفرقة العنصرية مارستها حكومة روديسيا الجنوبية التى لا تعتبر نفسها حكومة أفريقية بحتة. فقد كانت تضع التشريعات التى تنص على دفع أقل الأجور للأفريقيين، ويبدو أن النظرية التى وجدت نتيجة تطبيق هذا النظام هى: أنه كلما ازداد لون بشرة المرء قرباً من اللون الأبيض استطاع هذا المرء أن يلقى من الحكومة معاملة أطيّب وأفضل والعكس بالعكس...»

تلك هى السياسة التى مارستها البرتغال للسيطرة السياسية على الأفريقيين، وكذلك كانت سياسة «الفرنسة» أو الذويان الاجتماعى التى مارستها حكومة باريس فى القارة الأفريقية؛ فإنها لا تختلف عما سبق شرحه عن سياسة البرتغال.. فقد كان لها نفس هدف المستعمرين لتحقيق السيطرة السياسية..

إلا أنه فى النهاية استطاع أبناء شمال أفريقيا مناهضة «الفرنسة» وانتصروا عليها، وتم لهم تحرير بلادهم: تونس والمغرب والجزائر. وكان هذا يعنى انتصار القومية

الأفريقية على «الفرنسة»، أو الحقيقة على السيطرة الفرنسية وذلك فى مطلع النصف الثانى من القرن العشرين.

لقد ناضلت القومية الأفريقية ضد السيطرة فى مناطق الاستعمار الفرنسى فى أفريقيا الغربية، وكذلك فى مختلف مناطق أفريقيا الاستوائية الفرنسية.

أما عن «الكونغو» الذى كان مستعمرة بلجيكية، فلقد كان الكونغو موطنًا لحوالى ١٣ مليون أفريقى أسود و ٨٠.٠٠٠ من الأوروبيين البيض، وبالكونغو من اليورانيوم ما يقرب من ٥٠٪ من إنتاجه فى كل العالم، كما ينتج حوالى ٧٠٪ من الماس الذى يستغل فى الصناعات المختلفة.

كان الكونغو يحكم مباشرة من «بروكسل» عاصمة بلجيكا، ولم يكن جوهر هذا الحكم الذى ادعى «تطوير الأفريقيين» إلا صورة أخرى من النظام البرتغالى أو الفرنسى الذى كان يهدف إلى «الدوبان القومى» بغية فرض السيطرة على الشعوب الأفريقية، ومع ذلك كان البلجيكيون يقولون: «إننا نسيطر لنخدم»

ولكن الأفريقيين اعتبروا هذا النظام إهانة لقوميتهم الأفريقية وتحطيمًا لكرامتهم الإنسانية؛ لأن هذا النظام لا يقوم على أسس خلقية كريمة.

وإذا انتقلنا إلى اتحاد جنوبى أفريقيا... نشاهد أحط صورة للتفرقة العنصرية فى القارة الأفريقية، هذه التفرقة التى سيطرت على كافة الاتجاهات فى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أساس عنصرى.

وقد انتشرت فكرة «التمييز العنصرى» فى القرن التاسع عشر وأوحت إلى بعض الكتاب بأسس خاطئة للبحث التاريخى، فذهب بعضهم إلى أهمية وجوب الدعوة إلى الإبقاء على نقاء الجنس الأبيض، راعمين أن كل المدينيات قد انحدرت من ذلك الجنس، وأنه لولاه لما ظهرت مدنية قط على وجه الأرض.

ورغم الاحتجاج العالمى ضد التفرقة العنصرية وكشف إجرام السياسة الاستعمارية، يرى البعض أنه إذا كانت فرنسا قد نجحت فى اكتساب ولاء بعض سكان أفريقيا، فإنها فعلت ذلك بعد أن جعلت أولئك السكان يدفعون الثمن غاليًا

بتعريض جنسهم للخطر وذلك بسماحها لزعماء القبائل بالتدرج فى المناصب الفرنسية وبتحريضهم على استغلال مواطنيهم اقتصاديًا وبذلك يصبحون «العبيد العاقلين لفرنسا» .

كذلك كانت يقظة الضمير العالمى دافعاً للمؤرخين الألمان إلى كشف الستار عن فظائع الاستعمار الألمانى نفسه فى جنوب غربى أفريقيا . . حتى هجر سكان تلك البلاد أوطانهم فهبط عددهم فى سنة ١٩٠٥ من ٩٠٠٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠٠ بعد عشرين عامًا فقط، وبعد أن كانت الأراضى التى يملكها أولئك الأهالى ٣٢٢٠٠٠ ميل مربع هبطت إلى ٤٠٠٠ ميل مربع فى نفس المدة .

وبرغم هذا كله كانت سياسة التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا وإهدار حقوق الإنسان الأفريقى فى تلك المنطقة دليلاً على وجود السيطرة والسيادة للرجل الأبيض على الرجل الأسود وإن كانت أوائل التسعينات قد بدأت ترى بعض التحول فى هذه السياسة نتيجة للضغط العالمى ، وتمشيًا مع روح العصر ، وتتخذ هذه التفرقة صوراً شتى فى جنوب أفريقيا، وكلها صور تتنافى مع الأخلاق، كما أن قيد التفرقة العنصرية يمتد فعلاً إلى جميع صور الحياة فى ذلك الاتحاد، ففي الكنيسة وفى السكن وفى المدرسة وفى الجامعة وفى السينما وعلى الشاطئ وفى المحاكم وفى الانتخابات - أى فى الواقع فى جميع صور العلاقات البشرية - أصبحت التفرقة العنصرية القاسية ضد غير البيض من السكان معترفاً بها قانوناً .

إن الاستيلاء على جنوبى أفريقيا يعتبر مثلاً صارخاً للتوسع الاستعمارى البريطانى ، ولقد شاهدنا فيما سبق كيف بدأت قصة احتلال بريطانيا لدولة البوير المستقلة بحجة أنها كانت تعوق استغلال مناجم الماس والذهب الذى يكمن تحت أرضها، وخاصة بعد أن أقدم الرأسماليون البريطانيون على استثمار رؤوس أموالهم فى القارة الأفريقية .

وبعد انتصار بريطانيا فى حرب البوير حاول أحد البريطانيين توحيد الأجناس البيضاء فى جنوبى أفريقيا بقصد تكوين وحدة بيضاء متجانسة، ومن العجيب أن البوير مارسوا سياسة التفرقة العنصرية ضد الأفريقين الأصليين . . برغم أنهم

أنفسهم كانوا ضحية للاستعمار البريطاني الذي ضم أرضهم إلى أملاكه بقوة السلاح. . لاستغلال المناجم الكامنة في أرض أفريقيا لخدمة رجال الأعمال البريطانيين مثل «سيسل رودس».

وهكذا كان في جنوب أفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر طبقتان من الاستعمار: «الطبقة الأولى تتكون من البريطانيين الذين يريدون استغلال مناجم الذهب والماس، والطبقة الأخرى هي طبقة البوير القانعة باستخدام العمال الوطنيين في المزارع»، وحرب البوير التي امتدت أكثر من عشر سنوات في نهاية القرن التاسع عشر كانت في جوهرها صراعاً بين هاتين الطبقتين من الاستعمار، لكن كلا الطرفين كان من الأوروبيين الذين وضعوا نصب أعينهم استغلال الوطنيين من أصحاب البلاد الأصليين سواء في استخراج المواد الخام مثل الذهب والماس من المناجم، أو في زراعة الأرض، ولم تكن حقوق الوطنيين الأفريقيين موضع تفكير أي من الفريقين المتنازعين.

ولقد عبر ستريجدوم رئيس وزراء اتحاد جنوب أفريقيا، الذي توفي عام ١٩٥٨، عن سياسة البيض في جنوبي أفريقيا بقوله: «ما لم تظل لنا كل هذه السيطرة التي يعتبرها الأفريقي تجاهلاً وانكاراً سخيلاً من جانب الرجل الأبيض المستعمر لكرامة وإنسانية كل الأفريقيين فلن تتقدم البلاد».

وفي ظل النظام الاستعماري كانت رؤوس الأموال الاستثمارية تنتقل من البلاد المتقدمة إلى البلاد المتخلفة، وما إن تصل هذه الأموال إلى أماكن استثمارها في القارة الأفريقية حتى يبدأ إذلال شعوب القارة الأفريقية التي استغلت بطريقة جشعة لا رحمة فيها. «وكانت رؤوس الأموال هذه تجر وراءها القوات المسلحة الاستعمارية للقيام بأعمال العنف» بمعنى أن التجمعات الأوروبية الرأسمالية قامت - بسبب تراكم الأموال بين أيديها - بمحاولات غزو مناطق مختلفة من العالم، وكانت أفريقيا من أكثر الأماكن التي تعرضت للغزو الاستعماري بغية استغلال مواردها واستثمارها، لذلك نجد أن سيطرة الرجل الأبيض أو سيادته التي يفرضها

على الأفريقيين الأصليين تعنى شيئاً واحداً هو التمهيد لعملية استغلال الإنسان الأفريقى والأرض الطيبة فى أفريقيا.

فأعلى المرتبات تمنح للرجل الأوروبى، وأعطها للأفريقى الأسود، فى حين تمنح المرتبات الوسطى للرجل الآسيوى والرجل الملون.

والأفريقى الأسود محروم من تقلد الوظائف الفنية والوظائف ذات الدخول الكبيرة، كل ذلك بغير أسس عادلة لا علاقة لها بالكفاية أو الخبرة، بل إن هذه التفرقة ما هى «إلا» عقد الغدر التى توصم بها جميع تصرفات الأوروبيين فى أفريقيا.. فنجدهم يسنون «تشريعات عنصرية» تتفق وما يذهبون إليه من تحقيق أهداف غادرة.

ويقول اندا باننجى: وموضوع توزيع الأراضى فى كثير من الدول الأفريقية التى يسيطر عليها الأوروبيون موضوع مزعج للغاية؛ ففى جنوب أفريقيا نجد أن ١٣,٧٪ فقط من الأرضى يمتلكها الأفريقيون الذين يمثلون حوالى ٦٤٪ من مجموع السكان، وفى روديسيا الجنوبية يملك الأفريقيون أقل من ثلث الأراضى هناك بالرغم من أن عددهم يزيد على مليونى نسمة فى حين لا يتجاوز عدد البيض فيها مائة وثمانين ألف نسمة، وفى كينيا نجد الصورة نفسها تقريباً؛ وحتى هؤلاء المتحاملين على حركة الماو ماو يعترفون صراحة بأن الأراضى التى سلبت من قبائل اليكيكيو كانت من بين الأسباب الهامة التى خلقت ثورة الماماو.

والاتجاه العام لسياسة توزيع الأراضى فى المناطق الأفريقية التى يسيطر عليها الأوروبيون يهدف إلى تركيز عدد كبير من السكان الأفريقيين فى مناطق صغيرة، وأهم الملاحظات التى يجب أن نضعها نصب أعيننا، ونحن ندرس قضية توزيع الأراضى فى أفريقيا هى: أن أجود الأراضى تكون دائماً من نصيب الأوروبيين فى حين لا يعطى الأفريقيون إلا الأراضى الرديئة والبور.

فإذا ما قارنا مساحة المنطقة الريفية فى كينيا بعدد سكان الريف وجدنا أن

٧٠٠٠٠ من البيض فقط يملكون ١٨٦٠٠٠، ١٢٣ فدان فى حين يزدحم ٦٠٢٥٥٧٤ من الأفريقيين فى مساحة لا تتجاوز ٩٧٧، ٥١٨، ١٧ فداناً من أراضى التاج التى يطلق عليها اسم «مستودعات الوطنيين» ومشكلة الرجل الأفريقى اليوم هى «عدم امتلاكه أرضاً» الأمر الذى يضطره إلى الخروج إلى سوق العمل فى المناجم والحقول حيث يساق مع أبناء جلدته من السود كالسائمة داخل المعسكرات والحظائر التى تخصص لهم، ويحضر الرجل الأبيض صاحب الصناعة أو الفلاح الأوروبى أو سيدة المنزل إلى هذه الحظائر والمعسكرات ليختاروا منهم ما يشاءون لاستخدامهم فى المصانع أو فى الحقول، أما فى المدن، فعلى الرغم من الحاجة إلى أيديهم فإنه لا يسمح لهم بالبقاء فيها بعد انتهاء يوم عملهم.

ومن أعجب الأمثلة على عدم المساواة الاقتصادية فى جنوب أفريقيا أن الحكومة هناك قد أصدرت قانوناً يحدد عدد الماشية التى يملكها الرجل الأفريقى الأسود، وإذا ما رفض الأفريقى تنفيذ هذا القانون تعرض لعقاب شديد. وعلى أية حال فإنه يمكننا أن نردد مع اندا باننجى أنه: «فى الميدانين الصناعى والتجارى تقول حكومة البيض دائماً إن أراضى الأوروبيين فى أفريقيا أجود نوعاً وأوسع مساحة من الأراضى التى يملكها الأفريقيون، وفى المراعى يملكون من الثروة الحيوانية ما يفوق ثروة الأفريقيين بكثير».

وتقوم حكومات البيض فى روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند، بل تقوم جميع حكومات الاستعمار أياً كانت جنسيتها الإنجليزية أو فرنسية أو برتغالية أو أسبانية... الخ. باستعمال الأساليب التى تأخذ بها سياسة حكومة جنوبى أفريقيا.. تقريباً.

إن التفرقة العنصرية تأخذ لها مجالاً آخر خطيراً، هذا المجال هو التشريع، فلقد تسببت سيادة البيض فى نشر الفوضى والتفرقة التشريعية فى اتحاد روديسيا ونياسالاند وفى شرق أفريقيا البريطانية (أوغندا وكينيا وتنجانيقا)؛ وفى تنجانيقا مثلاً، نظراً لوجود ثلاث مجموعات عنصرية كبيرة طبق نظام العشرات فى

المجلس التشريعى (١٠-١٠-١٠) أى أن عشرة أوروبيين يمثلون حوالى (٢٠٠٠٠٠) من البيض وأن عشرة أفريقيين يمثلون أكثر من سبعة ملايين أفريقى، وأن عشرة من الآسيويين يمثلون ٧٥٠٠٠ آسيوى.

وفى كينيا حيث يوجد ستة ملايين أفريقى، وحوالى ٤٤٠٠٠ من البيض نجد أن تشكيل الحكومة المشتركة فيها على أساس غير منطقى هو الآخر؛ فعدد الأعضاء الأفريقيين فى المجلس التشريعى، وهم الذين يمثلون ستة ملايين، قد حدد بعشرة أعضاء فقط بين ستين عضواً يكونون المجلس، إن تلك الأمثلة تؤكد أن التفرقة العنصرية أو سيطرة الرجل الأبيض هى السبب المباشر لتلك الفوضى التشريعية التى ظهرت فى التمثيل الشعبى الذى يطبخه الاستعمار بخبث ودهاء شديدين.

وإذا تركنا الفوضى التشريعية وانتقلنا الى التعليم داخل أفريقيا لوجدنا أن حكومات البيض تهمل تعليم الأفريقيين، كما لا يوجد فى المناطق التى يسيطر عليها الاستعمار تعليماً الزامياً بالنسبة للسكان الأفريقيين.

فالواقع أن الأوروبيين ينظرون إلى مسألة تعليم الأفريقيين نظرة سياسية لأنهم يرون فيه معنى القضاء على حكمهم وسيطرتهم على أفريقيا فى المستقبل.

وقد يتعلل الرجل الأبيض بعدم وجود المال الكافى لنشر التعليم بين الأفريقيين. فى حين نرى الاستعمار يقوم بنشر التعليم بين الأطفال الأوروبيين المقيمين فى أفريقيا على أوسع نطاق.

ويقول اندا باننجى: «ومن التناقض العجيب حقاً أن يقال: إن اتحاد جنوب أفريقيا الذى ينتج ٤٥٪ من ذهب العالم كله وكميات ضخمة جداً من المحصولات الزراعية والمعدنية لا يستطيع أن يوفر المال اللازم لنشر التعليم بين أبنائه الأفريقيين، وكذلك الحال فى الكونغو الذى ينتج ٥٠٪ من الثروة العالمية لليورانيوم و ٧٠٪ من الماس المستخدم فى الصناعات المختلفة، بالإضافة إلى الكميات الضخمة من النحاس والذهب والمنجنيز والقطن والبن وزيت النخيل».

لقد أثبتت التقارير أن الطفل الأوروبى فى تنجانيقا يكلف الحكومة سنوياً نظير تعليمه ٢٢٣ جنيهاً فى حين لا تتحمل هذه الحكومة نفسها لتعليم الطفل الأفريقى

أكثر من ٨ جنيهاً والطفل الآسيوى ٣١ جنيهاً.

ويقدر عدد الأطفال الأفريقيين الذين يذهبون إلى المدارس فى مختلف مناطق أفريقيا الاستوائية الفرنسية بحوالى ٢٠٪ من بين أربعة ملايين أفريقى يعيشون هناك.

وليس هذا فحسب ، بل إن هذه الصورة تتكرر دائماً فى كل بلد أفريقى استولى عليه الأوروبيون، فإذا ما تركنا التعليم وإهماله فى أفريقيا وبحشنا فى مسألة الصحة العامة، لوجدنا أن التقرير الذى وضعته اللجنة التى شكلتها وزارة المستعمرات الإنجليزية عام ١٩٣٦ من «المجلس الاقتصادى الاستشارى» والتى نشر تقريرها عام ١٩٣٩ يشير إلى أنه «فى جميع أجزاء المستعمرات التابعة للإمبراطورية اتضح أن إيراد الغالبية العظمى من الأهالى أقل بمراحل من الحد الأدنى الضرورى للحصول على الغذاء الصحى الكافى» وقد أكد هذا التقرير بأن الغذاء غير الصحى هو السبب الرئيسى فى ارتفاع نسبة الوفيات بشلل الأطفال وهى النسبة التى تزيد عن مائتين فى الألف من المواليد فى معظم أنحاء الإمبراطورية وأحياناً تتجاوز الثلاثمائة فى الألف، وهذه النسبة تصل فى بلد كأستراليا إلى ٥٠ و ٣٠ فى الألف وهى فى إنجلترا وويلز لا تتجاوز ٥٧ فى الألف.

وتعتبر كينيا نقطة سوداء فى تاريخ بريطانيا سواء من جهة انحطاط أجور العمال الأفريقيين فيها أو من جهة السخرة المفروضة على أولئك العمال وأولادهم.

ومن صور التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية وكينيا نجد أنه يوجد فى تلك البلاد لافتات كتب عليها: «غير مسموح للأفريقيين، مسموح للأوروبيين فقط».

هذه اللافتات معلقة على الحوائط العامة ومداخل المدن ومحطات السكك الحديدية والقطارات والسيارات العامة... الخ.

وهكذا يتولد الألم والحسرة فى قلب الرجل الأفريقى الأسود، إن تلك اللافتات تجرح أحساسيسهم «وتولد فى قلب الرجل الأفريقى كراهية شديدة للجنس الأبيض

كله والثورة عليه» كما يقول اندا باننجى سيتهول .

ومن ثم يشعر الأفريقى بتحطيم إنسانيته وأدميته فى وطنه ومسقط رأسه . . إن تلك اللافتات تجعل الأفريقى يحس بأنه شخص غريب فى بلده .

«إن هذا اللون من الشذوذ ليس إلا أحد جوانب الصورة التى خلقها الأوروبيون فى أفريقيا وهى مظهر من مظاهر التمييز الاجتماعى التى لا مبرر لها إلا المحافظة على سيادة البيض فى كثير من مجالات الحياة فى أفريقيا» .

إن هذه الرغبة القوية من جانب الأوروبيين فى حكم أفريقيا إنما تعكس نفسها مرة أخرى فى سياسة التفرقة العنصرية . . تلك السياسة التى رأيناها واضحة فى تعالى الرجل الأبيض على الرجل الأسود، كذلك رأيناها واضحة فى المرتبات والأجور التى تمنح للرجل الأبيض وزميله الأسود، وفى المجال الصناعى حرم على الرجل الأفريقى أن يتقلد الوظائف الفنية والوظائف ذات الدخل الكبير، تماما كما ينكر الرجل الأبيض على الأفريقى حقه فى المساواة الاقتصادية والمساواة السياسية .

وإلى جانب الآثار الاجتماعية والسياسية وليدة الاستعمار هناك آثار اقتصادية خطيرة؛ ففي عام ١٩١٣ كانت بريطانيا تستثمر فى الخارج نصف مدخراتها الوطنية كلها ، وفى الخمسين عاما التى سبقت عام ١٩١٤ كانت أوروبا الغربية كمجموعة تستثمر فى الخارج أموالا تفوق كل رؤوس الأموال الموجودة فى بريطانيا .

وفى عام ١٩١٤ كان ١٠٪ من الدخل الوطنى البريطانى كله ناتجا من أرباح الاستثمارات الأجنبية .

ويقول جون ستراش فى كتابه نهاية الاستعمار : «يجب أن نحاول أن نفهم العلاقات بين الجانبين من الحقائق الآتية :

أولا : وجود مجتمعات رأسمالية على درجة عظيمة من التقدم تنتج فائضا كبيرا من الأرباح لا يسمح توزيع الدخل بسهولة واستثماره استثمارا مربحا من الداخل .

ثانيا : ارتفاع سعر الفائدة عن الأرباح فى الاستثمارات الأجنبية .

ثالثاً: إقدام هذه التجمعات الرأسمالية على فتح وضم كثير من أراضي العالم كمستعمرات لها.

رابعاً: تحقق هذه العوامل السابقة فى وقت واحد.

وهنا انطلقت الدول الأوروبية فى حركة توسع استعماري مخيف. . . وبدأت أفريقيا تسمع أصوات الأمواج التى تثيرها مراكب الغزاة المستعمرين، ولم تلبث طويلاً ان بدأت تسمع وقع أقدام المستعمرين على أرض سواحلها يبنون فيها محطات لهم، ثم بدأت القارة تشعر بشيء غريب يحدث على أرضها. وكان كل ما تشعر به ما هو الا عمليات الضم التى بدأت بمعاهدات سلمية ثم تطورت فأصبحت تحدث بقوة السلاح.

ونذكر هنا مثالا على أطماع المستعمرين فى أحد البلدان الأفريقية: ففي سنة ١٨٨٨ استطاع الرأسمالى البريطانى سيسل جون رودس أن يعقد اتفاقية مع الملك الأفريقى «لوينجولا» حصل بمقتضاها على الحق المطلق فى استغلال المناجم والمعادن فى المنطقة التى أطلق عليها اسم «روديسيا الجنوبية» ولم يلبث رودس أن أثار قبيلة «المطابيلي» ودخل معها فى حرب عام ١٨٩٣ انتهت بطبيعة الحال بانتصاره وامتلاكه للمنطقة كلها. كما اغتصبت شركة جنوب أفريقيا البريطانية ماشية تلك القبيلة وسرقتها. وفى عام ١٩٢٣ انتهى امتياز تلك الشركة وضمّت روديسيا الجنوبية الى التاج البريطانى.

ومنذ عام ١٨٩٣، وحتى بعد استقلال روديسيا الجنوبية ظل شعبها يعانى من استغلال مناجمه ونهب خيراته دون أن يكافأ على عمله فى مناجم أرضه التى تستغل لمصلحة ورفاهية الرجل الأبيض.

كذلك استطاعت بريطانيا أن تضم روديسيا الشمالية الى أملاكها فى سنة ١٨٩٣.

ومن الأمثلة الناطقة على تجرد المستعمرين من مظاهر الإنسانية، ما بلغ من استغلال الشركات الأوروبية للمستعمرات الأفريقية الى حد يقشع منه الضمير

الإنساني؛ ففي روديسيا الشمالية ازدهرت خلال ربع القرن الثاني من القرن العشرين صناعة استخراج النحاس، وبلغ ثمن الكميات التي باعتها الشركة البريطانية التي تستغل المناجم ١,٠٠٠,٢٠١ من الجنيهات في عام ١٩٣٨، ومن هذا المبلغ لم ينل العمال الأفريقيون السود الذين تولوا استخراج هذا النحاس إلا نصف مليون من الجنيهات، في حين استولى حملة الأسهم من الممولين الأوروبيين البيض على ١,٠٠٠,٣٠٠ جنيه.

وفي عام ١٩٣٥ دفع منجم واحد ربحا قدره ٦٢٪ لحملة أسهمه، وكل هذه الأرباح معفاة من الضرائب.

يبقى بعد هذا أن نعلم أن أجر العامل الأفريقي اليومي كان يتراوح بين ٩ بنسات وخمسة عشر بنسا، في حين أن أجر العامل الأبيض لا يقل عن ٢٨ شلنا في اليوم.

وليست هذه التفرقة مقصورة على روديسيا، بل إنها قاعدة عامة في جميع أنحاء أفريقيا.

فالعمال في مناجم ساحل الذهب «غانا - حاليا» كانوا يتناولون أجرا سنويا قدره ٢٩ جنيهًا و٤ شلنات، في حين يتناول العمال الأوروبيون ستمائة وستة وخمسين جنيهًا وخمسة عشر شلنا.

وفي سنة ١٩٥٢ قدمت مس فيليس دين البريطانية بحثًا - تحت إشراف المعهد القومي للبحوث الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا - تحدثت فيه عن صناعة استخراج النحاس من مناجم النحاس بروديسيا الشمالية في سنة ١٩٤٥.

وقد تبين من هذا البحث أنه من بين القيمة الإجمالية للإنتاج البالغة ٣٦ مليون و٧٤٢ ألف جنيه استرليني لم ينفق في روديسيا إلا ١٢ مليونًا ونصف المليون، أما الأربعة والعشرون مليون الباقية فقد نقلت إلى المملكة المتحدة وأمريكا.

كذلك يلاحظ أنه من بين المبلغ الذي أنفق في روديسيا حصل الأوروبيون على أربعة ملايين من الجنيهات، والجزء الأكبر للموظفين الأجانب البريطانيين، في

حين لم يحصل الأفريقيون الذين يعملون فى مناجم النحاس من الـ ٣٦ مليوناً الا على مليونين فقط فى صورة أجور ومكافآت ومقررات تموينية .

ويقول جون ستراشى : «تلك هى نتيجة اكتشاف خامات هامة كالنحاس فى بلد شديد التخلف مثل روديسيا الشمالية . ومن الصعب أن نذكر هذه الأرقام دون أن ندرك ما تنطوى عليه نفوس الشعب ، ولكن الرجل الأفريقى لم يلبث أن اكتشف ما يعانى به الرجل الأبيض من عُقْدٍ ، على رأسها السيطرة والسيادة . . . لانه أبيض فحسب .

لذلك اشتد عود الأفريقى ، وخاصة بعد الحرب الأهلية ، وبدأت الصحوة الأفريقية ، وألزم على الكفاح الباسل ضد «سيطرة البيض» لوضع الأمور فى نصابها ، ولقد استفاد الاقتصاد الأوروبى من ذلك كثيراً . . فانتقل من مرحلة الاقتصاد التجارى إلى الاقتصاد الصناعى وأصبحت الدول الأوروبية دولا رأسمالية» .

جنوب ووسط القارة:

استقرت جماعات من الهولنديين والفرنسيين البروتستانت الفارين من الاضطهاد الدينى بأوروبا فى جنوب أفريقيا الغربى وكونوا منذ منتصف القرن السابع عشر مستعمرة الرأس واتخذوا من مدينة الكاب مركزاً لهذه المستعمرة يديرون منها حكمهم ، وقد استولت إنجلترا على هذه المستعمرة عام ١٨٠٦م أثناء الصراع ضد الثورة الفرنسية ونابليون ، ومن ثم اصطدمت بالهولنديين الذين يعملون بالزراعة والمعروفين باسم «البوير» وطاردتهم شمالاً حيث أسسوا دولتى «الترانسفال والأورانج» المستقلتين بينما ضمت إنجلترا الى أملاكها فى جنوب أفريقيا مستعمرة ناتال .

وقد يكون من المبالغة القول بأن بريطانيا قد أظهرت اهتماماً حقيقياً بمستعمرة الرأس قبل عام ١٨٠٦ إلى حين تم اكتشاف الماس فى تلك السنة واكتشاف الذهب فى عام ١٨٨٠ ، وهما اللذان غيرا تماماً الصورة الاقتصادية لجنوب أفريقيا .

ومع ذلك فإن امتلاك شبة جزيرة الرأس لتأمين الخليج كان على درجة كبيرة من الأهمية لتأمين الإمبراطورية الآسيوية والاستراتيجية التي تكونت خلال القرن التاسع عشر على يد بريطانيا الدولة الصناعية القوية، ومن أجل تأمين مستعمرة الرأس فقد استفادت إنجلترا من تجربة الألمان والفرنسيين والهولنديين الزراعية في جنوب أفريقيا بتشجيع رعاياها للإقامة الدائمة بها وبناء مجموعات من المزارع والمدن على حدود المستعمرة من أجل الدفاع وحماية المقيمين البيض في المستعمرة، وتمشيا مع ذلك فقد أقرت الحكومة البريطانية مشروع ملنر - وهو من غلاة الاستعماريين الانجليز - الذي يقضى بضم مناطق أخرى إلى أفريقيا الجنوبية البريطانية، وهذه المناطق هي روديسيا ونياسالاند وباسوتلاند وبتشوانالاند وسوازيلاند حيث تكون هذه المناطق مع جنوب أفريقيا امتدادا كبيرا للأرض، وما بين عامي ١٨٧٦ و ١٩٠٤م امتدت الممتلكات البريطانية من نهر الأورانج إلى الشاطئ الجنوبي لبحيرة تنجانيقا وبذلك كانت مستعمرة الرأس هي أساس هذا التوسع الكبير الذي تاخم أملاك البرتغال والألمان والبلجيك في الشمال، وفي هذا المجال واجه البريطانيون أطماع الألمان والبرتغال؛ فالألمان يرغبون في ربط أملاكهم في شرق القارة بأملاكهم في غربها ويعتبرون الأرض الواقعة بين هذه الأملاك حقهم، وقد كان الرأسماليون البريطانيون وشركات الاستثمار في مقدمة المواجهة وبرز اسم سيسل رودس على رأس شركته الاحتكارية في عقد معاهدات مع زعماء القبائل وملوكها تضع مناطقهم تحت الحماية البريطانية وتحولها إلى مستعمرات ترتبط مع مستعمرة الرأس بنظام حكومي ونظام اقتصادي موحد، وترتبط مع بعضها بوسائل مواصلات وتتيح للشركة البريطانية التي يرأسها رودس الاستغلال والاستثمار، ومن ثم وفد كثير من الرعايا البريطانيين إلى هذه المناطق «روديسيا ونياسالاند وبتشوانالاند وسوازيلاند وباسوتولاند» للعمل في مناجمها.

ونتيجة لذلك حدث صدام ثان مع البوير كانت نتيجته هزيمة البوير، وعقدت معاهدة بين إنجلترا والبوير نصت على ضم الترانسفال والأورانج إلى مستعمرة الرأس ومستعمرة الناتال، ثم تم توحيد هذه المستعمرات الأربع عام ١٩١٠م فيما

عرف باتحاد جنوب أفريقيا بروابط جمركية. وفي عام ١٨٩٨م أعلن قيام مستعمرة روديسيا الجنوبية فالشمالية، وفي عام ١٩٠٧م أعلنت إنجلترا وضع محمية نياسالاند تحت إدارة المستعمرات البريطانية.

ولم يكن غرب القارة الأفريقية يضارع شرقها في اهتمام إنجلترا، ولذلك تركز النشاط الاستعماري البريطاني في غرب أفريقيا على مناطق منفردة غير متصلة، كما اقتصر على الدخول في الصراع مع القوى الأوروبية الأخرى حول مصاب الأنهار وامتداد غير كبير إلى مجاري هذه الأنهار وما جاورها من مناطق وأراض، ومن ثم اشتمل النشاط الاستعماري الإنجليزي في غرب القارة على كل من سيراليون، وجامبيا وغانا وحوض نهر النيجر «نيجيريا».

وقد اختارت جمعية مكافحة الرق البريطانية عام ١٧٨٧ منطقة سيراليون على الساحل الغربي لإعادة توطين الرقيق المحررين. وفي عام ١٨٠٧م أصبحت سيراليون مستعمرة للتاج البريطاني، وأصبحت فريتاون العاصمة المركز الرئيسى لمكافحة تجارة الرقيق في هذه المناطق، ومن فريتاون كان النفوذ البريطاني الكنسى والتعليمى ونشاطه التجارى يمتد إلى بقية غرب أفريقيا لتكون مواقع لبريطانيا في غرب القارة تسهم في تدعيم العلاقات بين إنجلترا وهذه الأقاليم، وهى تماثل فريتاون شأنها شأن كيتاون مركزا قويا لتحقيق تقدم استعمار جديد عندما يتم تقسيم الأراضي الأفريقية فى الداخل بعد عام ١٩١٦.

ولم يكن هدف إنجلترا من البداية تأسيس مستعمرات دائمة، إلا أن الظروف التى مرت بغرب القارة قد غيرت هذا الهدف وأقيمت مستعمرات ومحميات فى هذا الجانب من أفريقيا، فأقيمت مستعمرة فى جامبيا على نهر السنغال عند مصب النهر وكانت تضم عددا من السلطات القبلية، ومارست فيها الشركات البريطانية التجارية نشاطها وانتهى الأمر بجامبيا إلى إعلان الحماية البريطانية عليها عام ١٨٥٣م وشمل نشاط إنجلترا الاستعماري كذلك السيطرة على بعض القرى فى غرب أفريقيا.

نظام الحكم البريطانى

مستعمرة التاج والمحمية:

للتفرقة القانونية بين المستعمرة والمحمية نجد أن الفقهاء الدستوريين فى بريطانيا يرون أن مستعمرة التاج هى الأرض التى تمكن البريطانيون من الاستحواذ عليها بإحدى الطرق التالية: الغزو - الشراء - الاحتلال - التعاهد مع حاكم محلى أو دولة أجنبية؛ «مثل هذه المناطق تتبع إداريا وزارة المستعمرات البريطانية». أما المحمية فهى الأرض التى بسط عليها ملك بريطانيا حمايته، إما بإجراء منفرد من ناحيته وإما بموجب اتفاقيات مع الرؤساء والحكام المحليين.

وسكان مستعمرة التاج رعايا بريطانيون. أما سكان المحمية فهم أشخاص محميون، ومن ثم فيعتبرون أجانب فى جميع مناطق الإمبراطورية خارج بلادهم وتتبع بعض المحميات إداريا وزارة المستعمرات وبعضها يتبع وزارة الخارجية وبعضها وزارة شئون الكومنولث.

ومن الناحية الواقعية أو الفعلية نجد أن النظرة الرسمية البريطانية لا تقيم أدنى تقدير أو وزن للفرق بين مستعمرة تاج أو محمية أو المنطقة الخاضعة لنظام الانتداب أو الوصاية.

وكل التعبيرات الفنية التى اخترعها البريطانيون لتحل محل كلمة استعمار إنما هى تعبيرات وألفاظ تغير المظهر ولا تمس الجوهر.

نظام مستعمرات التاج:

نشأ التفكير فى نظام مستعمرة التاج عقب حرب الاستقلال الأمريكية وانهايار الامبراطورية البريطانية الأولى (١٦٠٠ - ١٧٨٦) ففى المنطق البريطانى كان يجب أن تكون سلطة الحكم مطلقة بحيث تمنع نشوء مجالس تمثيلية تتطلع إلى المشاركة فى السلطان مع الحاكم البريطانى، وكانت المناطق التى استولت عليها إنجلترا ولا

يتوطن فيها بريطانيون أو أوروبيون مثل - سيلان وغرب أفريقيا - خير حقل للتجارب، ورأى هذا المنطق أنه ما دامت لا توجد مجالس برلمانية أو شبه برلمانية فالسلطة تبقى فى يد التاج البريطانى ويستعملها بواسطة وزرائه فى إنجلترا أو ممثليه فى المستعمرات.

ومثل هذا النظام يجعل السلطات فى يد الحاكم، وتقوم سلطته على أساس من قوة الإمبراطورية وحقه النهائى فى اتخاذ ما يشاء من قرارات بدون الرجوع الى البرلمان، وله سلطة إصدار التشريعات والتنظيمات.

ويشهد المنطق البريطانى بنجاح هذا النوع من الحكم وما أداه من الخدمات وما وافق تطبيقه من التقدم.

وقد ظهر أول مرة، فى حكم منطقة جامبيا فى غرب أفريقيا. ولم تطل مدة حياة هذه التجربة، ثم طبق فى مستعمرة الكاب عام ١٧٩٦ وفى سيراليون عام ١٨٠٧.

وما أن انتصف القرن التاسع عشر حتى أصبحت صورة الحكم هذه معترفا بها، وتم تطبيقه فى جميع المناطق الساحلية فى غرب أفريقيا. وقد طبق هذا النظام فى مناطق باثورست بجامبيا وفريتاون بسيراليون وأكرا بساحل الذهب ولاجوس بنيجيريا.

وأول ملاحظة هى أن المناطق الساحلية تمتد حول المدن الأولى التى وصل إليها الأوروبيون أو أقاموا فيها للتجارة والقرصنة، واتخذوا منها مراكز وثوب وتوسع نحو الداخل، وقد ظهرت آثار إقامة القلاع والمراكز التجارية وتبعثرت الوحدات القبلية ووضح ظهور أثر الحضارة الأوروبية الرأسمالية، وقد أدى تطور الأمور إلى نسيان السكان لعاداتهم وتقاليدهم وأفكارهم القبلية وعلاقاتهم الاجتماعية مع المجتمعات الأفريقية التقليدية، كما يجب ألا ننسى أن بيئة مدينة فريتاون مثلا ومنطقتها قد صُنعت أو خلقت بواسطة استجلاب الأفريقيين المتحررين من الرق من إنجلترا وبعض المستعمرات الإنجليزية فى أمريكا الشمالية للعيش فى هذه المدينة.

وقد نسيت غالبية السكان لغاتها المحلية واعتنقت الدين المسيحي، وأقام فى هذه المناطق الأوروبيون والتجار والشركات والبنوك ووفد إليها المهاجرون من أفريقيا وآسيا، هذه المدن هى فى الوقت نفسه موانئ التصدير والاستيراد، وعلى هذا الأساس قام نوع من الحكم المباشر يسمى باسم مستعمرة التاج، إذ تعين بريطانيا الحاكم العام للمستعمرة الذى يسيطر على البوليس والإدارة، وبمرور الزمن ونمو التعليم نموا محدودا وازدهار الأحوال الاقتصادية والتوسع فى التشغيل والاستثمار تغيرت السياسة البريطانية إلى حد ما، فسمحت بقيام مجالس وبلديات تم تكوينها على أساس مختلف من الانتخاب المقيد والتعيين والأعضاء بحكم مناصبهم وممثلى المصالح التجارية الأجنبية.

وهذا النوع من مستعمرات التاج فى أفريقيا يختلف عن طريقة حكم مستعمرات التاج فى جزر الهند الغربية؛ إذ أنه فى بعض مناطق أفريقيا يحمل فى ثناياه بعض مظاهر الحكم غير المباشر.

نظام الحكم غير المباشر:

يعتبر نظام الحكم غير المباشر أحد المظاهر المميزة للحكم البريطانى فى غرب أفريقيا البريطانية عامة؛ وهو نظام حكم الأفريقيين من الرؤساء بواسطة المؤسسات القبلية والمحلية والتقليدية فى هذه المجتمعات، وينسب هذا النظام إلى اللورد لوجارد أحد بناء الإمبراطورية البريطانية.

ونظام الحكم غير المباشر هو تعبير عام عن عدة سياسات اتخذتها السلطات البريطانية فى هذه المناطق المختلفة، وليس تعبيراً محدداً عن نموذج جامد، ويأتى انتساب هذا النظام إلى اللورد لوجارد من أنه قد اقترحه لحكم المناطق الإسلامية فى شمال نيجيريا، والنظام كما وضعه لوجارد أخذ طابعه الرئيسى من أن الرؤساء المحليين يصبحون جزءاً من الإدارة الحكومية وبذلك يتحول مصدر السلطة التقليدية بمرور الزمن إلى القانون البريطانى ويعتبر أى هجوم على الرؤساء هجوماً ضد القانون الأساسى للنظام. وأكد لوجارد أن مبادئ هذا النظام هى:

١- ليس من حق الزعماء والحكام والأمراء المحليين تكوين قوات مسلحة أو إعطاء تصريحات بحمل السلاح.

٢- يبقى الحق النهائي لفرض الضرائب بأي شكل أو تحت أى اسم فى يد السلطة البريطانية.

٣- تحتفظ الإدارة البريطانية بالحق النهائي للتشريع.

٤- حق تشريع تملك الأرض للأغراض العامة أو للأغراض التجارية يحتفظ به الحاكم.

٥- للحاكم البريطانى الحق المطلق فى التصديق على اختيار خلف للرئيس المتوفى وله حق عزل أى رئيس أيضاً.

وهكذا نجد أن الولاء للحكم البريطانى يتولد وينمو بواسطة الرؤساء والزعماء الذين أصبحوا كوكلاء أو عملاء ذوى سلطة تخضع للإدارة الحكومية، وعلل لوجارد هذا الوضع بأن الهدف منه هو محاربة تجارة الرق وإقرار الأمن والسلام البريطانى وانتفاء سوء الإدارة وفسادها.

ويتكون نظام الحكم غير المباشر من عدة عناصر أمكن ربطها سويًا بسلطات الحكم وهى:

١- استمرار الاستفادة من النظم الأفريقية واعتبارها وكالات أو نظم اللامركزية الإدارية.

٢- استمرار تعاون الرؤساء والزعماء والأهالى مع الإدارة الحكومية.

٣- تركيز السلطة فى يد التاج البريطانى.

٤- إيجاد تناسق وعدم تضارب بين السياسة البريطانية والحياة الاجتماعية التقليدية، وهكذا يتضح أن الحكومة البريطانية لم تجد بديلاً لهؤلاء الزعماء القبليين والأمراء الإقطاعيين يحقق أهدافها ويسهل نشاطها.

وقد تم إنشاء الإدارة المحلية فى بعض أنحاء غرب أفريقيا البريطانية وبنفس

الهدف وهو جهاز إدارى فى صورة بدائية يصبح حليفا للحكم الأجنبى من وجهة النظر البريطانية، يكون هذا النظام مناسبا للتجمعات الأفريقية الأقل رقىا من الممالك والإمارات أو الكتل القبلية ذات النظم الاجتماعية الراقية، وتقوم الإدارة المحلية على أساس نظام القبيلة أو العشيرة بنفس نوع وشكل السلطات القبلية القديمة.

وخير ما يقال عن هذا النظام، أنه وضع شاذ لا يحظى بتأييد نظرى أو ولاء عاطفى من أهالى هذه المجتمعات، ولا يمكن لهذا النظام أن يدعى تمثيلا للأهالى وأنهم اختاروه برغبتهم الحرة، إذ أنه فى واقعه عملية صناعية مقصود بها ملاءمته لوضع اجتماعى معين وأن يتيح فى الوقت نفسه الوسائل الكافية لبريطانيا لكى تحقق أهدافها من الوجود فى أراضى إفريقيا.

ومن وجهة النظر البريطانية نجد إفاضة فى الحديث حول السلام البريطانى فى هذه المنطقة، ويهتم البريطانيون بالحديث عن هذا السلام كمظهر رئيسى لرسالتهم التى اضطلعوا بها تاريخيا فى العالم عامة، وفى أفريقيا خاصة. وهذه الرسالة الإنسانية هى تحمل الرجل الأبيض العبء فى تنوير العالم ومساعدة الشعوب المتأخرة وترقية السكان البدائيين ودفعهم إلى مراحل عليا من التنظيم السياسى والتفكير الاجتماعى وحسن استغلال الموارد الطبيعية لمصلحة الأهالى القاطنين فى هذه البلاد.

ومروجو هذه الخرافة كثيرون فى أوروبا وأمريكا، وإذا صرفنا النظر عما ظل يردده اللورد لوجارد ومن يشايعه من كتاب المدارس الفكرية الإنجليزية عن أن شغل البريطانيين الشاغل كان فرض السلام البريطانى فى غرب أفريقيا، نجد الحقيقة تظهر فى بساطة ووضوح من مؤلفاتهم فى أن هذا السلام هو النظام والقانون.

الكل يعرف أن النظام هو تعبير عن إرادة معينة، والقانون هو تعبير عن مصلحة معينة على أن يتم هذا فى ظروفه التاريخية الطبيعية وبيئته الاجتماعية.

ولم يكن القانون والنظام شيئا من هذا، وإنما كان تعبيرا عن إرادة الجيش

البريطاني وتعبيراً عن مصلحة الرأسمالية البريطانية في تنافسها وصراعها مع غيرها من الرأسماليات الأوروبية والأمريكية حول الأسواق وموارد المواد الخام وذلك لحل أزمات ازدياد السكان على أراضيها وقلة فرص التوظيف سواء في الحكومة أم القطاع الخاص، كذلك رغبة في بناء الثروات الخاصة.

لقد استمرت بريطانيا في حرب مع قبائل أشانتي بساحل الذهب لمدة ٣٣ عاماً، وتحاربوا مع قبائل وإمارات وممالك نيجيريا، وفرضت الحماية البريطانية تحت تهديد الحراب والأسلحة، واستخدمت أخط الوسائل من رشوة وخداع وسرقة للحصول على توقيعات وموافقة الرؤساء والزعماء، وانتزعت السلطة من أيدي الحكام المحليين وتجمعت في أيدي الحكومة البريطانية، كل ذلك كان بدافع الحصول على ثروات تلك البلاد للعمل على الارتقاء بها ودفعها إلى مستوى حضارى متقدم، وعلى هذا يمكن القول بأن قواعد هذا السلام البريطاني اعتمدت على تحسين أسلوب نظام الإدارة الإنجليزية وتطبيق قانون المصلحة، وأن هذا السلام لن يتأتى إلا بإقرار سيادة بريطانيا حتى يبدأ العهد الذهبي للاستثمار التجاري الرأسمالي في منتجات وثروات هذه البلاد، لصالح المستعمر لا لصالح أهل البلاد.

ويلاحظ أن هذا السلام البريطاني طبق في غرب أفريقيا بطريقة غير التي طبق بها في شرق وجنوب ووسط أفريقيا.

فمثلاً، في غرب أفريقيا استلزم النظام والقانون بقاء التنظيمات القبلية وتشجيعها، وعدم تملك الأرض لغير الأفريقيين، بينما في شرق وجنوب القارة استلزم النظام والقانون نفسه تحطيم النظم القبلية وتشريد أفرادها وتوطين الأوروبيين وانتزاع ملكية الأراضي من أصحابها الأصليين وتسليمها للوافدين الأوروبيين من كل دولة من دول أوروبا.

إن السلام البريطاني تعبير سياسى المقصود به تحقيق أكبر قدر من المصلحة للحكومة والمستوطنين البريطانيين على أساس الظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية والموقف السياسى آنذاك.

وقد كان المظهر المميز للسياسة البريطانية فى أفريقيا هو إصدار دساتير متوالية وإقامة مجالس تنفيذية وتشريعية مختلفة. وعلى الرغم مما ارتبط بهذه الإصدارات من قيود مالية وانتخابية واقتراع مقيد فى معظم الحالات إلا أننا نجد غالبية المؤلفين الإنجليز يصرون على أن ما حدث هو الطريق الطبيعى للإعداد للحكم الذاتى.

ويؤكد البعض أن الهدف الثابت لسياسة بريطانيا فى أفريقيا هو العمل على تقدم وتطوير الشعوب المحكومة وتهيئتها إلى مرحلة الحكم الذاتى فى نطاق الكومنولث وأن هذا التقدم يبنى على أسس اقتصادية وثقافية وتمرس بشئون الإدارة واشتراك فى تسيير دفة الحكم.

وآخرون يذهبون إلى أن تصريحات الحكومة البريطانية المتعاقبة فى المملكة المتحدة كانت باستمرار تهدف إلى إقرار مرحلة الحكم الذاتى للمناطق التابعة، وفى نظر هؤلاء أن تعبيز الحكم الذاتى ليس له نموذج محدد من الإجراءات الدستورية مثل الحكومة المسئولة أو مرتبة الدومنيون؛ إذ فى أول الأمر كان الهدف هو الحكم الذاتى فى داخل الإمبراطورية ثم تعدل إلى الحكم الذاتى والاستقلال فى نطاق الكومنولث ولا يمكن استعمال القوة لإجبار دولة ما على البقاء فى الكومنولث وعدم قطع علاقاتها به.

وفى هذه النقطة بالذات، يشير تقرير جمعية «هانسارد» إلى أن أغلب حكومات المستعمرات البريطانية تقوم فيها أداة حكومية تشبه بناء الإدارة الحكومية فى المملكة المتحدة مع ظهور محاولات لتوافق الظروف الخاصة كسيلان مثلاً. وهذه المحاولات هى استثناء للخطوط العامة التى تقضى بأن الدستور الإنجليزى هو النموذج وأن تاريخ إنجلترا الدستورى هو المثل الأعلى أمام تطور تاريخ هذه المناطق الأفريقية وأن التطور السياسى فيها يهدف إلى التخلص من القيود المفروضة تماماً كما تخلصت منها إنجلترا على مدى تاريخها.

ونلاحظ أنه بينما تم توضيح الهدف النهائى للسياسة البريطانية الاستعمارية ومعرفة خطوطها العريضة، إلا أنه لم يتحدد بصفة نهائية أو ثابتة مواعيد إتمام هذا

الهدف أو الحد الأقصى لوصول المنطقة التابعة إلى الحكم الذاتى أو الاستقلال .

وتأتى درجة التقدم من شكل وحجم الضغط الذى يمارسه الوطنيون على الإدارة البريطانية ويتوقف هذا على درجة نمو ورقى الوعي السياسى بين الأهالى وقدرة زعمائهم على تعبئة التأييد الشعبى لمساندة وتقوية مطالب الحركة من أجل التطور الدستورى .

ونجد أن الضغط الشعبى حينما يصل إلى مرحلة الانفجار يبدأ الاستعمار مرغما فى التفاهم أو التنازل ، وأنه طالما لا يتقدم الناس بمطالب سياسية لا يقوم الحكام البريطانيون بالتغيير .

وهذا هو ما حدث فعلا فى أفريقيا الغربية البريطانية وبدا واضحا فى ساحل الذهب؛ إذ وصلت إلى الاستقلال قبل نيجيريا بينما تخلفت سيراليون وجامبيا .

ومهما كان شكل وطريقة التقدم الدستورى ، إلا أننا نجد أن هذه البلاد تمر فى خمس مراحل قبل الوصول إلى مرحلة الحكم الذاتى الكامل والاستقلال فى نطاق الكومنولث ، وهذا التصرف من جانب بريطانيا لا يأتى نتيجة لفلسفة سياسة محددة وإنما يظهر وينمو تلقائيا .

إن أول وأطول مرحلة من مراحل الحكم البريطانى هى الديكتاتورية المطلقة؛ فكل السلطات التشريعية والتنفيذية تتركز فى يد الحاكم ، وهو يستشير مجلسا مكونا من كبار الموظفين البريطانيين ، ويعتمد عليهم فى تنفيذ رغباته وتشريعاته وتسندة قواته البوليسية والحربية .

وتبدأ المرحلة الثانية بالفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، بأن ينقسم المجلس الاستشارى للحاكم إلى مجلسين تنفيذى وآخر تشريعى ويبدأ بناء أداة حكومية يظهر فيها الأفريقيون أولاً بالتعيين والتمثيل الطائفى أو القبلى ، وهم غير الموظفين الذين يجلسون فى المجلس التشريعى بحكم مناصبهم أو من كبار الموظفين .

وتأتى قوة الحاكم فى هذه المرحلة من استناده الى أغلبية الموظفين وتمتعه بحق

الفيديو لمواجهة أى قرار يصدر ضد رغباته واتجاهاته كما يستطيع إصدار أى تشريع يرفضه المجلس التشريعى، ومبررات هذا «فى نظره» هو الحفاظ على النظام والإدارة الحسنة ومصالح الأهالى.

والمرحلة الثالثة ترتبط بزيادة عدد غير الموظفين فى المجلس التشريعى سواء أكانوا معينين أم منتخبين، وتظل هذه الزيادة حتى يصبحوا الأغلبية العددية. كما أنه فى هذه المرحلة يظهر غير الموظفين كممثلين لكل مناطق الوحدة السياسية سواء كانت مستعمرة أم محمية. وفى المجلس التنفيذى تتحول الأقلية الأفريقية إلى أغلبية بالتدريج، ويظهر الأفريقيون على مستوى الوزراء ويأخذون فى أيديهم بشئون الحكم ما عدا الدفاع والأمن والشئون الخارجية والمالية والقضاء حيث تظل فى أيدي الحاكم العام وكبار أعوانه والذين يظلون أعضاء فى المجلس التنفيذى والتشريعى وهم الذين يطلق عليهم «أعضاء» بحكم مناصبهم، ويظل الموضوع يتقلص حتى يصبح عددهم ثلاثة أو أربعة.

والمرحلة الرابعة هى اختفاء هؤلاء الموظفين من الجمعية التشريعية ويتسلم مناصبهم الوزارية أفريقيون، ويصبح البريطانيون مجرد موظفين كبار فى الحكومة، ويصبح المجلس التنفيذى كله أفريقيا ورئيس الأغلبية فى المجلس التشريعى يصير رئيسا للوزارة.

بانتهاى هذه المرحلة الرابعة يمكن القول بأن المنطقة على أبواب الاستقلال وما يبقى هو حق الفيديو للحاكم البريطانى، وتستمر المطالبة بإلغاء هذا الحق وألا يعمل الحاكم إلا بناء على نصيحة مجلس الوزراء، وبانتهاى الإجراءات التشريعية والترتيبات الدستورية يصدر قانون الاستقلال من البرلمان البريطانى وتصل المنطقة إلى المرحلة الخامسة وهى الاستقلال فى نطاق الكومنولث ولها الحق طبقا لنصوص قانون وستمنستر الصادر عاما ١٩٣١ فى أن تظل عضوا فى الكومنولث أو تنفصل عنه، ويتم هذا بناءً على رغبة الشعب الأفريقى وحكومته ويتشاورون فى هذا مع حكومة المملكة المتحدة وحدها، ولا يجرى أى تشاور بشأن الانضمام لدول الكومنولث مع أعضاء الكومنولث القدامى.

نظام الحكم الفرنسى:

كان المبدأ الأساسى الذى تدور حوله فلسفة الحكم الفرنسى فى أفريقيا منذ البداية هو الحكم المباشر، حيث إن السياسة الاستعمارية الفرنسية كانت فى أعماقها سياسة ميركاتيلية «الرأسمالية التجارية» تؤمن بأن البلاد الأفريقية التابعة لها إنما هى ضياع وأراض ملحقة بأرضها الأوروبية تابعة لها وتخضع لنفس نظامها وأسلوب حكمها.

الحكم المباشر هو سمة النظم الحكومية التى أقامتها فرنسا فى قارة أفريقيا؛ إذ هى لا ترى ضرورة لوجود زعامات أو تنظيمات قبلية أو محلية تقوم بين إدارتها وبين الأفريقيين فى حياتهم اليومية. لقد تم تحطيم جميع الزعامات القبلية والمحلية العسكرية والمدنية، الإسلامية والوثنية، إن قيام الفرنسيين بهذا الإجراء كان تعبيراً عن كراهيتهم العميقة وانتقامهم من المقاومة العنيفة التى لاقوها من الأفريقيين أثناء توسعهم داخل القارة الأفريقية.



الفصل الثانى

أفريقيا وبداية التحرر

تخطيط الحكم الاستعمارى فى أفريقيا فى «الستينيات» من هذا القرن يعتبر إحدى العلامات المميزة الكبرى فى القرن العشرين، ويبدو لكثير من الناس أن هذا الأمر غامض لا يمكن تفسيره، ويرى آخرون أنه النتيجة الطبيعية للتقدم الذى وضعت مشروعاته وخططه الدول الاستعمارية التى اعتنت بتربية الطفل الأفريقى المتعثر، وقادته فى خطواته الأولى المضطربة، وسارت به فى صبر إلى الأمام مرحلة تلو مرحلة، إلى أن أصبح قادراً على الوقوف على قدميه والنهوض بالمسئولية الكاملة.

وكلا الرأيين على ما بينهما من اختلاف ينطويان على شيء واحد مشترك، وهو أنها تتجاهل أو تنكر الكفاح الطويل المتواصل للشعب الأفريقى منذ أول يوم من أيام الاستعمار، ذلك الكفاح الذى لم يتوقف يوماً قط منذ أن قسم مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ أفريقيا بطريقة جائرة بين الدول الغربية؛ قبل بداية الحكم الاستعمارى بعهد طويل كافح الشعب الأفريقى أيضاً ضد الغزو والعدوان الأوروبى، ولكننا فى تتبعنا لأصول الانتصارات الأفريقية الراهنة على الاستعمار، فإن اهتمامنا ينصب على الفترة الأخيرة من الحكم الأوروبى.

وتعتبر الثورة الأفريقية إحدى السمات البارزة فى حاضرنا الراهن حتى أن أحداً لا يستطيع أن ينكر وجودها.

لقد بلغ التزاحم على أفريقيا فى القرن التاسع عشر غايته ولكى يمكن إيجاد اتفاق بشأن هذا التزاحم وتقسيم الأسلاب بطريقة عادلة، تم عقد مؤتمر برلين فى عام ١٨٨٥ وفى هذا المؤتمر حددت الدول الأوروبية الغربية مناطق النفوذ والامتلاك، وقد قامت الولايات المتحدة بدور بارز فى المؤتمر، ثم صدقت بعد ذلك على القرارات فى مؤتمر بروكسل الذى عقد عام ١٨٩٠، وعندئذ تم تقسيم

أفريقيا، ولكنه تم فقط على الورق؛ لأن الذين قسموا أفريقيا بوضع حدود وعلامات على الخريطة وجدوا أنفسهم يواجهون كفاحاً ونضالاً طوال ما لا يقل عن ثلاثين عاماً أى حتى عشية الحرب العالمية الأولى. فى الواقع قبل أن يتمكنوا من فرض سيطرتهم التامة على الممتلكات الأفريقية، وقد عمدت بلجيكا ممثلة فى شخص الملك ليسوبولد إلى الاستيلاء على الكونغو عام ١٨٨٥، وفى العام نفسه ظهرت إلى الوجود أفريقيا الشرقية الألمانية، وهوجمت السودان سنة ١٨٨٩ وزنجبار سنة ١٨٩٠ ونيسالاند سنة ١٨٩١ وأوغندا سنة ١٨٩٣ وداهومى سنة ١٨٩٤ وكينيا سنة ١٨٩٥ ونيجيريا سنة ١٩٠٠ والصومال الإيطالى سنة ١٩٠٥ وليبيا سنة ١٩١١ ومراكش سنة ١٩١٢، وسقطت كل منها ضحية، واحدة تلو أخرى، حتى أنه لم يبق فى القارة، دون استعمار، إلا أثيوبيا التى غزتها إيطاليا الفاشية فى عام ١٩٣٥.

وهكذا امتدت عملية الغزو الأوروبى لأفريقيا خلال أربعة قرون، ولم تتم إلا منذ نصف قرن مضى، وهناك ملاحظتان:

الأولى: هى أن المحاولة الرئيسية من جانب الدول الأوروبية لتقسيم أفريقيا وقعت عشية قمة الحقبة الاستعمارية وفى وقت كانت التجمعات الاحتكارية الأوروبية القوية التى تعتمد على القوة الصناعية والمالية تسعى إلى توسيع نطاق سيطرتها والاستيلاء على المواد الخام، ولا سيما المعادن (حيث اكتشف الماس فى جنوب أفريقيا فى عام ١٨٦٦، والذهب عام ١٨٨٦، كما تم اكتشاف الذهب أيضاً فى روديسيا الجنوبية وفى باشوتالاند فى الستينيات من القرن التاسع عشر) وكذلك الحصول على الأراضى للاستيطان ولأغراض استراتيجية وإقامة مراكز ممتازة جديدة للتجارة، وبالاختصار كانت أوروبا تسعى وراء فتح ميادين جديدة لممارسة أوجه نشاطها المروع.

الثانية: هى أن هذه المرحلة فى أفريقيا والتى يمكننا أن نحدد بدايتها بعام ١٨٨٥ (عندما عقد مؤتمر برلين) تميزت بحدوث مقاومة متزايدة من جانب الشعوب الأفريقية، تلك المقاومة التى بلغت أوجها فى الحركة العنيفة التى سادت بعد ذلك

معظم بلدان القارة الأفريقية.

ولعل من المبالغة أن ندعى أن المقاومة الأفريقية للغزو الأوروبي قد أدت مباشرة إلى قيام الثورات الوطنية القائمة في «الستينيات» من هذا القرن، أو نزع أن الأحزاب السياسية الحديثة في أفريقيا والبرامج ونقابات العمال والجمعيات التعاونية والمنظمات النسائية والطلابية كان لها الفضل في تحقيق الاستقلال، ولكن يمكن القول بأنه كان نتيجة مباشرة لكفاح الزعماء والشعوب التي كافحت في البداية ضد الغزو الأجنبي في سبيل المحافظة على أسلوبها التقليدي في الحياة.

على أنه لا يمكن القول بأنه ليس ثمة علاقة بين المراحل المختلفة للنضال الأفريقي، ووجود خط يفصل بين الأوائل الذين قاوموا الحكم الأجنبي وبين أحفادهم ممن كافحوا الاستعمار، الذين يقفزون إلى أعلى مبتعدين عن الماضي مستهدفين خلق شيء جديد وإقامة دولهم الحديثة وعاملين على تدعيم اقتصادهم الخاص وفتح آفاق جديدة لثقافتهم.

كم من طاقات بذلت من أجل الحركة الوطنية الأفريقية كما نعرفها اليوم، وما أكثر الصور التي عبرت بها هذه الحركة عن نفسها، وما أكثر المسائل التي تثار حولها النزاع بين هذه الحركة وبين الدول المالكة للمستعمرات كالدفاع عن الأرض ومقاومة التاجر الأجنبي والضرائب والسخرة ومعارضة التورط في الحرب العالمية الأولى ومحاولة إقامة كنيسة أفريقية مستقلة ومدارس أفريقية مستقلة والمطالبة بأجور أعلى وبحقوق نقابية ومناهضة قوانين المرور وغيرها من صور التفرقة العنصرية والكفاح من أجل الحرية، من أجل منح الصوت الواحد للرجل الواحد، ومن أجل منح الأفريقيين حقوقاً سياسية كاملة والحملة التي تهدف إلى «أفرقة الوظائف المدنية» أي أن تكون كلها أفريقية، فكل هذه المسائل وغيرها كافحت الأجيال السابقة من أجلها ونمت، ومن هذه المطالب وعن طريق التنظيمات وأساليب العمل المناسبة التي وجدت لتأييد هذه المطالب اجتاحت القارة عاصفة قوية من الثورة الأفريقية التي تصر على كسب سلطة وطنية وسياسية كاملة وعلى إثبات أن «أفريقيا للأفريقيين» لا للاستعماريين من الأجانب.

ولم تكن معركة من هذه المعارك الهامة خلال المائة سنة الماضية تجرى فى سلام، وكان الضرب بالعصا أو بالرصاص أو السجن جزاء أولئك الذين كافحوا من أجل الحرية أو ضد مظاهر الاضطهاد المختلفة، بل إنه عندما كانت هذه الأسلحة لا تكفى، كانت هناك المذابح الجماعية التى تلجأ إليها الدول الاستعمارية بقصد إخضاع الشعب الأفريقى، وإذا كان هناك انسجام وتوافق فى القصة الأفريقية من عام ١٨٨٥ إلى عام ١٩٦٠، فذلك يكمن فى استعداد الدول الأوروبية فى أفريقيا إلى استخدام أقصى إجراءات القمع من أجل الاحتفاظ بسيطرتها، اللهم إلا حينما تحول الظروف دون ذلك، وقد أقنعت الدول الاستعمارية نفسها بأن فوز الشعوب الأفريقية بالاستقلال السياسى إنما يرجع إلى مساعدة الدول الأوروبية وتشجيعها وتقديمها مثلاً يحتذى.

إن الشعوب الأفريقية التى ظلت قرونًا طويلة تتجرع كأس المرارة حتى الثمالة لن تقبل أبدًا هذا التزييف لحقائق التاريخ، بل إننا لو نحينا جانبًا تلك الأيام الرهيبة من الرق والعبودية التى سلبت القارة الأفريقية ستين مليونًا من الأرواح، ومن ثم أعاققت وشوهت النمو الطبيعى للقارة، فإن المائة سنة الأخيرة، وهى الفترة التى خضعت فيها أفريقيا لدول أوروبا الصناعية الحديثة، كانت مملوءة بعمليات القتل والمذابح الجماعية التى مارلنا نشهد أمثلة منها فى الجرائم التى ارتكبتها حكومات دولة جنوب أفريقيا ضد المواطنين هناك حتى عهد قريب جدًا قبل الاستقلال الحقيقى بحصول الأفريقى على حقه فى الحكم.

ومع ذلك، فبالرغم من كل هذا العنف وإراقة الدماء، فإن رأى السائد فى الغرب هو أن تاريخ أفريقيا الحديث ينطوى على تقدم سلمى نحو الاستقلال وعلى المساعدة والتوجيه الاستعمارى وعلى إعداد الشعب فعليًا للاستقلال على أيدي أسياده المستعمرين.

والواقع أنه إذا كان الجو الاستعمارى فى بعض الحالات يبدو أقل عنفًا عن الماضى، فليس مرجع هذا إلى أى تغير فى رأى، وإنما السبب ببساطة هو أن قوة حركة الشعوب الأفريقية والاستياء المتزايد ضد السياسات الاستعمارية والتأييد

القوى من جانب الدول «الأفرو آسيوية» كل ذلك شكل هذه القوة العاتية التي جعلت المستعمرين يرون أنه من الحكمة - أحياناً - أن يتصرفوا فى شىء من الحرص والحذر والدهاء.

وإذا كنا بصدد تقويم الحركات الوطنية الأفريقية فلا شك أنه مما يساعدنا على ذلك محاولة تحديد مراحلها الرئيسية.

ولا يمكن الفصل بين كل مرحلة من مراحل النضال الأفريقى ضد الاستعمار، فمميزات مرحلة سابقة تتداخل فى مرحلة تالية، كما أن البذور الأولى لمرحلة تالية قد يمكن اكتشافها فى المرحلة السابقة.

فضلاً عن ذلك، فإنه ليس هناك معدل متساو للتطور من بلد أفريقى بالنسبة لبلد آخر بسبب تباين الظروف فى جميع أنحاء القارة، وفى بعض الأحيان تقوم حركة كبيرة فى إحدى المناطق لا تلبث أن تتجمد ويلحقها التقدم السريع فى منطقة أخرى، وقد تظهر الأحزاب السياسية الأفريقية فى بعض المناطق قبل غيرها بعشرات السنين، وقد ظلت نقابات العمال والإضرابات ردحاً من الزمن تعتبر مجرد ظواهر فى بعض البلدان الأفريقية فى حين أنها فى بلدان أخرى حديثة العهد، نسبياً، لم تكن كذلك، بل كان لها دور هام فى النضال من أجل الاستقلال، كما أن الاستقلال السياسى لم يتحقق فى كل مكان فى وقت واحد، برغم أن التباطؤ فى الزمن بين جزء وآخر فى أفريقيا فى طريقه إلى الزوال بفضل تضامن الشعوب الأفريقية وما اجتاحت القارة كلها من حركات أدت إلى تصفية الاستعمار.

ومع ذلك، فبالرغم من كل هذه التحفظات، فمن الممكن تحديد المعالم الرئيسية لكل مرحلة، مما يبين لنا صورة أوضح لنمو الحركة والتغيرات التى تعرضت لها والطور الذى بلغته، ومن ثم المستقبل الذى ينتظرها.

فخلال المرحلة الأولى من سنة ١٨٨٥ إلى حوالى سنة ١٩١٤ قوبل الغزو المسلح لأفريقيا بواسطة الدول الاستعمارية الأوروبية بمقاومة من جانب الشعوب

الأفريقية لتخليص نفسها من الحكم الأجنبي .

ولم يكن الكفاح على أشده في كل مكان، كما أنه لم يكن يدوم فترة طويلة، ذلك أن الحراب ما كانت لتصمد أمام المدافع الجبارة، غير أن الشعب الأفريقي لم يكن ليقبل الغزو الأوروبي بلا مناوأة في أى مكان وانتشرت المقاومة المسلحة .

ومن بين الحروب المتعددة في هذه الفترة، يمكننا أن نذكر حروب الزولو في (جنوب أفريقيا) التي دامت حتى أوائل القرن العشرين، وفي روديسيا الجنوبية حرب المطايللي عام ١٨٩٦، (وفي شرق أفريقيا الألمانية) نذكر الثورة التي تزعمها بوشيري عام ١٨٨٩، وكذلك حروب الشاجا والهيهي في أوائل التسعينيات من القرن التاسع عشر وثورة ماجي - ماجي عام ١٩٠٦ والكفاح في أفريقيا الجنوبية الغربية ضد الحكم الألماني حيث اتسع نطاقه وبلغ ذروته في ثورة هيريرو من سنة ١٩٠٣ - ١٩٠٧ وفي أنجولا حرب البيلوندو عام ١٩٠٣ .

وكانت هناك حروب خاضها زعماء الياوونجونى في نياسالند وكباريجا في أوغندا وشعوب الكاميا والكيكويو والناندى في (شرق أفريقيا) .

وفي الكونغو البلجيكي أسفرت مقاومة ثورة الشعب الكونغولى عن خسائر كبيرة في الأرواح .

وفي (غرب أفريقيا) أيضاً كان هناك قتال، لعل أبرزه حروب الأشانتى في ساحل الذهب (غانا)، وفي (غرب نيجيريا) تعتبر مذبحة الأكاسا سنة ١٨٩٥ رمزاً للمقاومة .

وفي الإقليم الشرقى من نيجيريا أيضاً استمرت المقاومة ردتاً من الزمن وكانت الحاجة إلى قيام دوريات مسلحة لا تزال قائمة حتى عام ١٩١٨، وفي الشمال كانت قوات شركة رويال كومباني تقابل بمقاومة من جانب قبائل النيوب والأويلورين، ثم ثارت قبائل النيوب والكونتاجير فيما بعد أثناء الانتقال إلى الحكم البريطانى الرسمى، ولقد بذلت جميع إمارات كانو وسوكونا وهاديجا مقاومة قبل أن تتعرض للغزو من جانب قوات لوجارد عام ١٩٠٣ .

وفى الحزام الأوسط أيضاً لم تتم عملية «التهدة» إلا قبيل الحرب العالمية الأولى بل إن الثورات استمرت بعد ذلك الحين. وقد بلغت المقاومة ذروتها فى هذه المرحلة من النضال الأفريقى عندما هزم الغزاة الإيطاليون على أيدي القوات الأثيوبية فى أدوا عام ١٨٩٦.

وقد واجه الألمان مقاومة دامت فترة طويلة. . فبين أعوام ١٨٩١، ١٨٩٥ انضم عشرون ألف رجل من قبائل بالي، وباقوت، وبلنج وبانجو وبافيتيهو إلى القوات التى تقاوم الاحتلال الألمانى، ولم يأت عام ١٩٠٤ إلا وكان الألمان قد وضعوا حدا للثورات المسلحة فى جميع أنحاء المنطقة التى تحمل اسما إسبانيا هو «ريودوس كامروز» وأقاموا حكومة واحدة للمنطقة كلها وأطلقوا عليها اسم الكاميزون ومع ذلك فقد هب الشعب ثائراً من جديد عام ١٩٠٦.

والنقطة الرئيسية فى شتى مظاهر هذه المقاومة الأفريقية للدول الأوروبية فى تلك الفترة هى أن الهدف الذى كان يقصده الشعب الأفريقى هو مجرد مقاومة الغزو، ولم يكن ثمة تفكير فى المستقبل، كما أنه لم يكن فى الإمكان وجود مثل هذا التفكير، فقد كان العدو راسخ الأقدام، وكان النضال لمجرد البقاء، إضافة إلى هذا فقد حالت الظروف القائمة آنذاك دون النمو الاقتصادى والاجتماعى، وفى التقدم المحدود للقوى الطبقيّة الحديثة وكذلك للعمال والرأسماليين كما حالت دون قيام حركة وطنية على جانب أكثر تقدماً.

على أنه حتى فى هذه الفترة كان بوسع الإنسان أن يلاحظ فى مناطق متعددة بدور مرحلة جديدة، وهذه المرحلة الثانية يمكن أن نميزها بأنها تلك المرحلة التى بدأ فيها الشعب الأفريقى الذى وقع تحت السيطرة الأوروبية يكافح عواقب الغزو وبصفة خاصة عمليات اغتصاب الأرض وفرض الضرائب وممارسة مختلف أشكال الجور والوحشية المقترنة بالحكم الأجنبى الظالم، بما فى ذلك معارضة التورط فى الحرب العالمية الأولى وعواقبها.

ويمكن القول بأن هذه الفترة دامت من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٤٤ بالرغم من

أن الكفاح ضد شرور الحكم الاستعماري بدأ قبل عام ١٩١٤ .

وينطبق هذا بصفة خاصة على اتحاد جنوب أفريقيا حيث سبقت مراحل النضال الوطني عمومًا مثيلاتها في أي مكان آخر، وذلك بسبب أسبقية وضخامة التطور الصناعي في جنوب أفريقيا عنه في باقي أنحاء القارة، وكان ثمة مسألتان رئيسيتان يدور حولهما النضال في اتحاد جنوب أفريقيا في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وهما: الأرض والحق الانتخابي .

ففي عام ١٨٨٦ قامت حركة احتجاج قوية في الكاب عندما أصدرت الحكومة قراراً بشطب أسماء ٣٠,٠٠٠ أفريقي من جداول الانتخاب. وليس من شك في أن هذا الإجراء كان مقصوداً به تسهيل سرقة الأراضي الأفريقية.

وهكذا ظهرت صحيفة (ايمقور أبابنت سوند) وهي أول صحيفة سياسية أفريقية في الاتحاد ظهرت في عام ١٨٨٤، وقد نشرت في افتتاحيتها: «لم يثر الشعب لأنه سلب الحق الانتخابي بالفعل بقدر ما ثار للحط من شأنه وتجاهل حقوقه في الأرض، وإن الشعب ليعلم أن هدف الحكومة هو تمهيد الطريق - بواسطة سلب الحق الانتخابي - لأن تتصرف حسب مشيئتها في حقوق وامتيازات الوطنيين، ولا سيما حقوقهم في الأرض».

إن موضوع الأرض الزراعية هو الذي أثار الوطنيين وساهم في إزكاء نار الاضطرابات.

وسرعان ما ثبتت صحة تكهنات الزعماء الأفريقيين بأن أراضيهم هي التي تتعرض للخطر؛ ففي عام ١٩١٣ أصدرت حكومة الاتحاد (أنشئت لأول مرة عام ١٩٠٩) قانون الأرض الوطنية الذي فرض قيوداً شديدة على ملكية الأفريقيين وشرائهم للأرض، وقد قام حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الذي أنشئ عام ١٩١٢ بشن حملة ضد هذا القانون وأرسل وفداً إلى بريطانيا للاحتجاج عليه.

والى جانب الأرض كانت الضرائب من أولى معالم حركة الاحتجاج الأفريقية .

فلقد كان سبب ثورة بامباتا فى ناتال عام ١٩٠٦ هو فرض الضرائب، كما أن حرب باى يوريه عام ١٨٩٨ (تسمى أحياناً حرب ضريبة الكوخ) فى سيراليون كانت للسبب نفسه، وفى الكامبيرون، وفى ظل الحكم الألمانى، أثارت معارضة اغتصاب الأراضى وفرض الضرائب عاصفة من الاحتجاج تطورت إلى حركة إضراب ضخمة فى عام ١٩١١، وفى الفترة نفسها تم إبعاد اليوت كاموانا من نياسالند لأنه أثار الاضطرابات احتجاجاً على ضريبة الكوخ .

ولقد حدث فى أوائل عام ١٨٩٥ أن قامت مظاهرة ضخمة فى لاجوس ضمت ٥٠٠٠ شخص احتجاجاً على ضرائب المنزل والأرض . وهى حركة تهديدية أدت إلى أن الضريبة لم توضع قط موضع التنفيذ .

وفى عامى ١٩٠٧ و ١٩٠٨ شهدت نيجيريا اضطرابات ضخمة احتجاجاً على قانون تملك الأراضى الذى يبيح نزع ملكية العقار فى منطقة لاجوس لإيجاد أماكن للإقامة الرسمية . وفى عام ١٩٠٨ قامت هناك أيضاً حركة احتجاج ضخمة ضد ضريبة المياه التى كانت مثل ضريبة الكهرباء تعتبر فريضة استعمارية، إذ كان من المقرر أن يدفع الأفريقيون الضريبة، فى حين أن الأوروبيين هم الذين يستفيدون بالكهرباء وبالمياه النظيفة .

وكان المقصود من سرقة الأرض الأفريقية وفرض ضريبة الكوخ وضريبة الرأس، هو إرغام الأفريقيين على ترك أرضهم والالتجاء إلى الاشتغال بالأجر عند الأوروبيين . ولذا، فليس من الغرابة فى شىء أن الاحتجاج على أحوال الأفريقيين وانخفاض الأجور كان مظهرًا آخر تميزت به الحركات الأولى، فقد حدث إضراب فى فريتاون فى أوائل عام ١٨٧٤، وفى شهر ديسمبر سنة ١٨٨٢ توقف ١٠٠ أفريقى من عمال المناجم عن العمل فى مناجم كيمبرلى لمدة يومين احتجاجاً على ضعف أجورهم، وفى عام ١٨٩٤ نشرت صحيفة (نياسانيوز) مقالاً بعنوان «الإضرابات بين الوطنيين» تشير إلى إضراب قام به بعض الأفريقين ممن كانوا

يتدربون كمدرسين تبشيريين فى ليفنجستونيا، وكان هذا الإضراب أيضاً متعلقاً بالاستياء من الأجور.

وفى أنجولا التى لم يعتبرها الاستعمارىون البرتغاليون جزءاً من الأرض البرتغالية حتى عام ١٩٢٢، فقد كان من نتيجة اغتصاب الأراضى وفرض الضرائب وإدخال نظام السخرة فى العمل أن نشبت ثورة بوتيا من عام ١٩١٣ - ١٩١٥، وكذلك ثورة بورتواميوان عام ١٩٢٤، كما قامت ثورات فى أمبريز عام ١٩٢٥.

وهكذا فقد كانت ثمة حركات نضال هامة ضد الحكم الاستعمارى فى عدد من المناطق الأفريقية، بل فى الفترات التى سبقت الحرب العالمية الأولى، وذلك فى الوقت الذى كان الغزو نفسه فى مناطق أخرى لا يزال يتعرض للمقاومة.

وبعد عام ١٩١٤، أى بعد أن غزت الدول الأوروبية معظم أنحاء أفريقيا ظهرت مجموعة من حركات النضال ضد السيطرة الأجنبية، وكانت الأرض والضرائب وأحوال العمل والمنافسة التجارية من بين المسائل التى كانت الممارك تنشب بسببها.

ففى كينيا وفى أوائل أغسطس عام ١٩١٤ نشبت ثورة منطقة جيرياما شمالى مومباسا نتيجة لمحاولة نقل بعض الأفريقيين من أرضهم، وبحلول عام ١٩١٨ كانت حركة الاحتجاج على نقل ملكية الأراضى فى كينيا قد اتسع نطاقها، وفى عام ١٩٢١ كان الاحتجاج قد تطور إلى حركات نضال ضخمة فى جميع أنحاء البلاد مقترنة باسم هارى ثوكو وذلك ضد إجراءات اغتصاب الأراضى وانخفاض الأجور وزيادة ضريبة الرأس وفرض نظام السخرة فى العمل.

وكانت المظالم الخاصة بالأرض والعمل أيضاً من الأسباب الرئيسية لثورة نيسالاند عام ١٩١٥ عندما تزعم جون تشاليمبرى فريقاً من الرجال ودخل فى معركة يائسة وغير متكافئة ضد الاستعمار وذلك قبل ثورة آيرش أستر بعام وقبل ثورة أكتوبر الروسية بعامين.

وفى نيجيريا قامت ثورة أجبا (أو حرب أدوى) عام ١٩١٨ بسبب الاستياء من فرض الحكم البريطانى على مملكة أجبا فى يوروبالند بعد عام ١٩١٤ (فقد ظلت

حتى ذلك الحين تحتفظ بنوع من الحكم الذاتى)، هذا ومن ناحية أخرى بسبب فرض ضرائب مباشرة عام ١٩١٨ . وقد ساند الثورة مواطنو أجبا المقيمون فى لاجوس والذين كانوا - بالإضافة إلى استيائهم لضيق استقلال أجبا - مستائين أيضاً لفرض ضريبة على المياه فى لاجوس .

ولقد كانت اضطرابات سنة ١٩٢٩ علامة أخرى من العلامات المميزة لنضال نيجيريا فى سبيل الاستقلال؛ فقد نشبت هذه الاضطرابات بسبب اقتراح بفرض ضريبة على النساء، وقام النساء من جانبهن بحركة احتجاج جماعية وحدث أثناء إحدى المظاهرات الحاشدة التى قمن بها أن هاجمتهن الشرطة فقتلوا خمسين امرأة وأصابوا كثيراً منهن بجراح .

وقد كانت الحرب العالمية الأولى ، أيضاً ، سببا فى صيحات الاحتجاج الأفريقية التى تعالى بعضها لمعارضة تورط أفريقيا فى «حرب الرجل الأبيض» وكانت ليبيريا على سبيل المثال مسرحا للاضطرابات خلال هذه الفترة، وفى داهومى أيضاً نشبت عدة ثورات .

وبحلول عام ١٩٢٢ كانت بورتونوفو فى حالة حصار، ولعل أكثر المعارضات تحديداً ووضوحاً ضد الحرب كانت تلك المعارضة التى أعرب عنها جون تشاليمبوى الذى سبق له أن عبر عن معارضته لاستخدام قوات نيسالاند فى حملات الأشانتى والصومال، فقد أعلن تشاليمبوى فى وثيقة هامة بعنوان «صوت الوطنيين الأفريقيين فى الحرب القائمة» كتبها قبيل نهاية عام ١٩١٤ على إثر اشتباك بين القوات الألمانية والبريطانية فى (شرق أفريقيا) حيث كان ٨٥٪ من ضحايا الجانبين من الأفريقيين، أعلن تشاليمبوى قائلاً: «إننا نعلم أننا دعينا لكى تسفك دماءونا البريئة فى هذه الحرب العالمية التى تنتشر الآن فى أنحاء العالم الفسيح . . ولقد سبق أن أريق دماء عدد من أبناء شعبنا فى حين بقى البعض عاجزاً فى الحياة، وأن كل شىء فى زمن السلم للأوروبيين وحدهم وبدلاً من التكريم نقاسى الذل والاحتقار، وفى زمن الحروب تشدد الحاجة إلينا لتتقاسم المشاق ونريق دماءنا على قدم المساواة!!» .

«حقاً إننا لا نملك صوتاً فى هذه الحكومة، بل هنالك بقعة من دمائنا على صليب حكومة نياسالند، فهل كانت هذه حرباً على غرار الحرب فى سبيل المجد والشرف؟ لقد قيل لنا فى جرأة: دعوا الأغنياء والصيارفة وحاملى الألقاب وأمناء المخازن والإقطاعيين ليذهبوا إلى الحرب حتى تطلق عليهم النيران وبدلاً من ذلك يدعى الأفريقيون الفقراء الذين لا يملكون شيئاً فى هذا العالم، والذين بموتهم يتركون وراءهم جموعاً من الأرمال واليتامى فى عوز وفقر مدقع، يُدعون للموت فى سبيل قضية لا تهمهم فى شيء!».

ولا يمكن ونحن بصدد تحديد مختلف أنواع الظواهر التى ساعدت على تشكيل الحركات الوطنية الأفريقية أن نتجاهل أفكار الماركسية نتيجة لثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ وتطور الاشتراكية كنظام عالمي . . . حيث إن كثيراً من الدراسات التى أجريت على الحركات الوطنية الأفريقية كان هدفها نشر الأفكار الماركسية فى أفريقيا، وقد أكدت هذه الدراسات عن وجود دلائل مباشرة وملموسة للنفوذ الماركسي والشيوعي وعثرت على شيء قليل من آثار التنظيم الشيوعي (بغض النظر عن شمال أفريقيا واتحاد جنوب أفريقيا).

ومع ذلك، فليس فى الإمكان تكوين فكرة سليمة عن التطورات الجارية فى أفريقيا إذا تجاهلنا تأثير العالم الاشتراكي، ولم يكن ظهور الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الأولى والدول الاشتراكية الأخرى، بعد الحرب العالمية الثانية، هو الذى ساعد فحسب على تحرير أفريقيا عن طريق إضعاف شوكة الاستعمار وإنهائه كنظام عالمي وحيد، بل إن الأفكار الاشتراكية نفسها أيضاً قد تركت آثارها على صفحة أفريقيا.

ولقد كان لثورة ١٩١٧ فى روسيا أيضاً، وللظروف الثورية العامة التى أعقبت عام ١٩١٨ آثارها، فإن المبشرين فى ساحل الذهب (غانا) لم يجأروا بالشكوى من انتشار الميول الشيوعية بين الجنود العائدين بعد عام ١٩١٨ دونما سبب.

كما أنه لم يكن من قبيل المصادفة البحتة أن يسرع أحد أتباع ماركس الصادقين وهو «الدكتور دويو» فى عقد أول مؤتمر شامل لأفريقيا كلها عام ١٩١٩، وأن يقوم

ماركوس جارفى تحت تأثير هذا المؤتمر وتأثير الزنوج فى الولايات المتحدة بافتتاح المؤتمر الذى أصدر بيانه عن حقوق شعوب الزنوج فى العالم.

ويمكننا أن نستعرض فيما يلى موجة الإضرابات الكبرى التى وقعت فى أفريقيا (١٩١٨ - ١٩٢٢)، وما صاحبها من قيام الحركة النقابية للعمال التجاريين والصناعيين، وكذلك مولد الحزب الشيوعى هناك عام ١٩٢١، وتشكيل المؤتمر الوطنى لغرب أفريقيا سنة ١٩٢٠، وأزمة كينيا سنة ١٩٢١، والثورة فى داهومى سنة ١٩٢٢ وأن ذلك كله كان نتيجة للتقلبات والاضطرابات التى حدثت فى آسيا بعد سنة ١٩١٧، ذلك لأن الثورة الروسية حررت أكثر من مجرد الطبقة العاملة الروسية، فقد حطمت الإمبراطورية القيصرية كلها وحررت المستعمرات السابقة وأخرجتها من سجن الاستعمار، وهكذا كانت فاتحة عهد انهيار الاستعمار والرأسمالية.

لابد أن نعترف بأن التنظيم الشيوعى لم ينتشر فى أفريقيا بالدرجة المؤثرة، ومع ذلك فهو موجود ومتقدم فى اتحاد جنوب أفريقيا، كما أنه موجود فى الأقاليم الفرنسية السابقة وتشكل الأفكار الطبقيّة الاشتراكية والنظريات العامة للماركسية وتنظيم الحزب الشيوعى بلا شك عناصر مؤثرة لا فى الحركة النقابية العمالية الأفريقية فحسب، بل أيضاً فى الحركة الوطنية كلها بصفة عامة، ومرجع ذلك إلى الروابط الوثيقة التى وجدت فى فترة ما بين الحربين وقوة العلاقات بين العمال الأفريقيين والاتحاد العام الفرنسى للعمل.

إن كثيراً من الزعماء الوطنيين فى أفريقيا قد أعلنوا تأييدهم للأهداف الاشتراكية، وكما قال هود جكين: «إن أى حزب وطنى أفريقى إذا كان يريد أن يحظى بتأييد شعبى لابد أن يتحدث بلغة الراديكالية الحديثة». وهكذا ساهمت الماركسية أيضاً فى نمو الحركة الوطنية الأفريقية وأصبحت جزءاً من فلسفتها السياسية.

ومثل هذه الحركات الوطنية التى نشأت نتيجة لبؤس واضطهاد الشعوب كانت تغذيها تعاليم «شهود جيهوفا» ومبشرى برج المراقبة «أو تحذيرات الأنبياء المسيحية».

وقد كان المفهوم الشامل ليوم القيامة هو زوال النظام القديم ومولد حياة جديدة تتفق مع آماني الشعوب الأفريقية وآمالها المكتومة . وكانت في أحلك لحظات بؤسها تتطلع إلى اندحار الظالمين وإلى حريتها القادمة ، وإن كان ثمة ما يدل على أن هذه الحركات لم تكن مجرد حركات دينية ولكنها كانت مرتبطة في وضوح بالتبرم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وقد كان زعيم حركة برج المراقبة في نياسالند في أوائل القرن العشرين هو «اليوت كامونا» ولكنه أبعد من نياسالند لا لنشاطه في برج المراقبة فحسب ، وإنما لاتهامه بإثارة الاضطرابات هناك احتجاجاً على ضريبة الكوخ ودعايته ضد الحكم الأوروبي أيضاً وكانت هناك مسائل اقتصادية واجتماعية مشابهة تكمن - ولو مباشرة - خلف المظاهرات الأخرى لحركة برج المراقبة وتأييد بعض رجال الدين .

ولقد كان الكفاح في سبيل إقامة كنائس أفريقية مستقلة يعتبر صورة أكثر أهمية من صور النشاط الديني الذي ساهم في تقديم الحركات الوطنية الأفريقية في كثير من المناطق وكانت التقاليد المرعية لمثل هذه الكنائس ترجع إلى بداية وصول طوائف الزنوج وإقامتهم وسط عبيد المزارع في أمريكا الذين كانوا خاضعين لتعاليم التعميد ، وغالباً ما كان وعاظ الزنوج يتعرضون للسجن بسبب ما كانت تحويه مواعظهم من تعاليم تدعو للمساواة بين الناس وهم يعلمون أن ثورات العبيد في جامايكا التي قامت عام ١٨٣١ كانت تطلق عليها «حرب التعميد» .

وثمة قليل من الشك في أن تقاليد وعاظ الزنوج الأمريكيين وفكرتهم عن الكنيسة السياسية ، وهي الكنيسة التي كانت ترى دورها في المشاركة وتعبئة الزنوج في كفاحهم ضد الظلم والظالمين كان لذلك كله نفوذ كبير في أفريقيا ، فإن الوعاظ المعمدانين من الزنوج الأمريكيين لم يذهبوا إلى أفريقيا فحسب ، بل إن الأفريقيين أيضاً من أمثال جون تشايلمبوى ، الذي قاد فيما بعد ثورة نياسالند عام ١٩١٥ ، تلقوا تعاليمهم على أيدي أمثال هؤلاء الوعاظ في أمريكا .

وقد وُصف وعاظ الزنوج الأمريكيون بأنهم أكثر سياسياً شعب الزنوج نشاطاً ، وأن كلا منهم يقوم بدورين : دور الوزير ودور الخطيب وذلك في آن واحد وفي

غاية المهارة حتى أنه من المستحيل التمييز بينهما.

وهكذا كانت كل كنيسة تتحول إلى منظمة سياسية يدعمها الحماس الدينى إلى توعية الزنوج بحقوقهم، وكان هذا التقليد هو الذى أدى إلى وجود القومية الدينية الأفريقية التى كانت فى وقتٍ ما بالغة القوة فى جنوب أفريقيا، ووسطها، ولقد كان من بين ما قامت به هذه الحركة الأثيوبية تأسيس كنيسة تمبو عام ١٨٨٤ وهى أول كنيسة أشرف عليها الأفريقيون فى جنوب أفريقيا، وأسسها بنهميا تایل . تخلصاً من سيطرة البيض ومن التفرقة داخل الكنيسة.

وقد كان شيرسون وبريس بلا شك على حق عندما قالوا: «إن التحيز اللونى دفع كثيراً من الأفريقيين إلى إقامة كنائسهم الخاصة بدلاً من مواجهة التفرقة العنصرية والمذلة والمسكنة فى مكان العبادة الخاص بالرجل الأبيض».

على أن الواقع أنه كان وراء هذا التطور شىء آخر أكثر من مجرد الرغبة فى إقامة مكان للعبادة خال من سيطرة البيض.

وفى الواقع فإن الكنائس الأفريقية المستقلة «كانت غالباً تتيح مجالاً للنشاط السياسى المباشر» كما أن «فورمان» أيضاً يشير إلى أن «تایل» كان قسيساً متهيجاً. . سجن عام ١٨٨٥ لحته الزعماء على عدم دفع الضرائب، ويؤكد «فورمان» أن كنيسة تمبو كانت أول مظهر حقيقى للقومية الأفريقية فى جنوب أفريقيا. .

ولقد حدث فى هذه الفترة تطور فى الكاميرون الألمانى بتأسيس كنيسة معمودية وطنية انفصالية، وما لبثت هذه الكنيسة أن أصبحت مركزاً للاحتجاج على الحكم الألمانى، وقد تطورت الاضطرابات السياسية التى تنشرها الكنيسة المعمودية الوطنية حتى شملت مسائل الأرض، وبلغت ذروتها عام ١٩١١ عندما استولى الألمان على مساحة كبيرة من منطقة «دوالا» القبلية. وكان ثمة - أيضاً - شعور خطير بالضجر والتبرم من فرض الضرائب، وكانت هذه الحركة التى تزعمها الأفريقى «لوتين سام» بلا شك عاملاً هاماً فى نمو وتطور النضال الشعبى ضد الحكم الأجنبى وعواقبه.

كانت حركة جون شايلمبوى فى نيسالاند تصطبغ بصبغة مشابهة؛ فقد كانت

أيضاً ترتبط بالأسباب الحقيقية للتبرم الأفريقي، وهى الأرض والعمل وفرض الضرائب والتورط فى الحروب الأوروبية، ولقد عمل تشايلمبوى مثلما عمل «تايل» فى جنوبى أفريقيا و«سام» فى الكاميرون على إزكاء الشعور الوطنى.

ومنذ السبعينيات من القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت الأثيوبية أو القومية الدينية الأفريقية بالغة القوة والنفوذ فى كثير من المناطق الأفريقية، وكانت تهدد دائماً بقيام ثورة ضد الحكم الأوروبى. والمنظمات السياسية الأفريقية التى توجد اليوم فى كل منطقة بأفريقيا ليست كلها ظاهرة ما بعد عام ١٩٤٥، إذ فى الواقع يمكن أن يعود البدء بها فى أماكن كثيرة إلى بداية القرن العشرين، بل إلى ما قبل ذلك: ففى جنوبى أفريقيا - مثلاً - تم تأليف أول منظمة سياسية أفريقية وهى «ايموباياما أفريكا» فى الكاب الشرقية عام ١٨٨٢، وفى عام ١٨٨٣ ألف الملونون «أفريكا ندرليج أو عصبة الأفريقيين الملونين» وفى عام ١٨٨٤ تألفت رابطة انتخابية وطنية فى مدينة «كيخويليا مزتاون» وفى العام نفسه أسس جون نتجو جابافو، أول صحيفة سياسية فى أفريقيا تسمى «ايمقوزايابتنسوندو»، وفى عام ١٩٠٢ تم فى مدينة كيب تاون تأسيس المنظمة السياسية الأفريقية. وهى تضم جميع المواطنين فى جنوب أفريقيا من غير الأوروبيين، وبدأت إقامة المؤتمرات الوطنية الأفريقية ببداية هذا القرن فى الترانسفال ونااتال وقرى ستيت، كما عقد مؤتمر وطنى فى «بلومفتاين» عام ١٩٠٩ وكانت هذه أول مناسبة يجتمع فيها الزعماء الأفريقيون من جميع أنحاء الاتحاد لبحث مشكلاتهم المشتركة، ومن هذه البدايات تم فى ٨ من يناير عام ١٩١٢ تأسيس «المؤتمر الوطنى الأفريقى» فى جنوب أفريقيا..

وفى نياسالند كانت بداية ظهور الهيئات الذاتية الأولى مثل هيئة «مومبيرا الوطنية» التى تأسست عام ١٩٢٠ وهى التى ساعدت فى بداية الأمر على جمع شمل شعب نياسا فى صورة تنظيمية حديثة بالرغم من أن الدكتور «هاستجزباندا» يقول: إن أصول المؤتمر الأفريقى بنياسالند يمكن أن ترجع إلى عام ١٩١٢ عندما تأسس المؤتمر الوطنى الأفريقى لأول مرة فى جنوبى أفريقيا.

وتأييداً لرأى الدكتور باندا يجب أن نذكر أنه فى ذلك الوقت كانت الهجرة من نياسالند للعمل فى الاتحاد منتشرة، وقد تألفت فى جنوب أفريقيا عام ١٩٢٠ رابطة نياسالند الوطنية لحماية مصالح العمال المهاجرين من نياسالند والذين كانوا يعملون حيثُذ فى مناجم وصناعات جنوب أفريقيا، حيث كان من الطبيعى أن يتسرب النفوذ من جنوب أفريقيا إلى نياسالند.

وفى روديسيا الشمالية والجنوبية أيضاً وضعت هيئات الرعاية الأولى أساساً للمنظمات الوطنية التى تألفت فيما بعد، برغم أن التطور فى هذه الحالات يرجع إلى فترة تالية، ويجب أن نلاحظ أن مثل هذه الهيئات كانت فى غرضها الأساسى أبعد ما تكون عن الكفاح فى سبيل الاستقلال الوطنى، وقد قال أحد مبشرى ليفنجستون معلقاً على نشأة الهيئات الوطنية فى نياسالند: «إن هذه الهيئات الوطنية إذا صدق توجيهها ستكون على جانب كبير جداً من الفائدة. إنها بمثابة صمامات للأمن رائعة، وقد أخذ الحاكم علماً بها».

وكان يبدو بالتأكيد أن جمعيات الرعاية الوطنية فى روديسيا الشمالية كانت تعيش على مثل هذه الآمال. فقد أكدت جمعية «لوانشيا» على سبيل المثال رغبتها «فى التعاون مع الحكومة ومع محافظى الأقاليم».

وقد تألفت جمعيات الرعاية الوطنية فى روديسيا الشمالية عام ١٩٣٢، وبالرغم من أن نفوذها كان متأرجحاً فإنها ساهمت بكل تأكيد فى توحيد الشعب فى صورة تنظيمية، ومن ثم وضعت أساساً لإقامة صرح أعلى للوحدة وللإتحاد.

وفى عام ١٩٤٦ اتحدت هذه الجمعيات فكونت جمعيات الرعاية وهو الاتحاد الذى أعيد تشكيله عام ١٩٤٧ تحت اسم «مؤتمر روديسيا الشمالية» وقد أضيفت كلمتا: «الأفريقى الوطنى» عام ١٩٥١ بعد أن حل «هارى تنكومبولو» محل «جودوين ليوانىكا» كرئيس للمؤتمر.

وفى روديسيا الجنوبية يرجع تاريخ المنظمات إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى حينما أسس الزعماء والقرويون «الهيئة الوطنية لروديسيا الجنوبية» فى حين أقام

العمال «الاتحاد الصناعى والتجارى» تحت تأثير ما أحرزه هذا الاتحاد من تقدم سريع فى اتحاد جنوبى أفريقيا، ومن هذه الأصول الأولى ولد مؤتمر «البانتو» فى روديسيا الجنوبية وقد ظهرت منظمات أخرى ثم انتهت إلى أن وُلد من جديد عام ١٩٥٧ مؤتمر روديسيا الجنوبية القديم.

أما كينيا فيرجع تاريخ المنظمات السياسية بها إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، وقد ساعدت الحركة التى قامت فيما بين يونيو ١٩٢١ وأبريل ١٩٢٢ والتى اشترك فيها كل من «هارى ثوكو وجومو كينيا» - على ظهور منظمة تسمى «رابطة شباب الكيكويو» أو رابطة شرق أفريقيا الوطنية.

وفى عام ١٩٢٥ بعد إخماد هذه الحركة الأولى أقيمت «رابطة مدارس الكيكويو المستقلة» و«رابطة كيكويو كارينجا التعليمية» ولم يكن الغرض من هاتين الرابطين تعليم الأفريقيين بالطريقة الاستعمارية التقليدية وإنما كانت تهدف إلى تعليم شعب كينيا تاريخه ومشكلاته الخاصة، وأن تغرس فيه الشعور بالوعى الوطنى والرغبة فى وضع حد للاضطهاد الاستعمارى، ولذا فقد كانت حركة المدارس عاملاً هاماً فى نمو النضال الوطنى، وفى عام ١٩٢٨ تم تأسيس رابطة «الكيكويو المركزية» متخذة «جومو كينيا» كسكرتير لها. وقد أغلقت السلطات الإنجليزية هذه الرابطة عام ١٩٤٠ بتهمة النشاط الهدام وذلك على إثر الاضطرابات التى قامت فى كينيا.

نشاط الحركة التحررية:

انتهينا - فيما سبق - إلى أن الاستعمار الأوروبى لأفريقيا قد وصل إلى أعلى مراحل الاستغلالية غير الإنسانية التى تمثلت فى سياسة التفرقة العنصرية والمذابح الاستعمارية الإرهابية وامتصاص خيرات الشعوب الأفريقية المغلوبة على أمرها.

صممت شعوب القارة الأفريقية ألا تترك حريتها فريسة لوحشية المستعمرين.. فكثيراً ما قامت بين أركان القارة ثورات شعبية جارفة ضد الاستعمار وسيطرة الرجل الأبيض المستغل، وكانت هذه الانتفاضات تمثل بداية القومية الأفريقية ولكن سرعان ما كان يقضى عليها بالحديد والنار.

ولم تأخذ هذه الیقظة صورتها الكلية إلا بعد أن امتدت جذورها العميقة فشمّلت معظم القارة العذراء... وبخاصة فى الفترة المحصورة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ومن هنا بدأت الأذان تسمع فى كل مكان، الصوت الحر المنطلق من أفريقيا يدعو إلى إقرار مبدأ أفريقيا للأفريقيين.

وكان ذلك تعبيراً صريحاً عن صحوة أفريقيا التى رأت أنه قد حان الوقت لك تضع حداً لسيطرة الاستعمار الأوروبى لأفريقيا والأفريقيين.

وأصبح جو القارة كله مشبعاً بروح المطالبة بالحرية حتى تتنسم نسمات الاستقلال تلك التى كانت تهب على القارة من بعض دولها التى حصلت على استقلالها، وأيضاً من بعض دول آسيا التى تحررت تحرراً كاملاً من سيطرة الاستعمار.

كل هذا كان له فضل عظيم فى الإسراع بنضج الوعى القومى الأفريقى الذى ظهر على المسرح العالمى مطالباً بقوة بحقه فى الاستقلال والتخلص من الحكم الأجنبى، والسيطرة الأوروبية المستغلة.

وكان هذا فى حقيقة أمره يعنى أن الأفريقيين قد أصبحوا يعتقدون أن الوضع السياسى الحالى لأفريقيا يتنافى منافاة تامة مع المبادئ السياسية الدولية القويمة التى نبّت منذ عدة أجيال والتى تطورت مع الزمن فارتفعت إلى مرتبة العقائد عقب الحرب العالمية الأولى ثم ارتفعت خلال الحرب العالمية الثانية إلى مرتبة الإيمان، تلك المبادئ التى تقرر أن لكل مجموعة من الشعوب تجمع بينها وحدة الجنس واللغة والدين، حق تقرير مصيرها بنفسها دون تدخل أجنبى، وأن تعيش الحياة التى تناسبها وتتفق مع مصالحها الخاصة وتمكنها من التعاون تعاوناً مثمرًا مع المجموعات العالمية الأخرى.

ولكن الدول الأوروبية المستعمرة برغم تبنيها تلك المبادئ السامية لم تشأ مطلقاً محاولة تطبيقها فى أفريقيا خشية المساس بمصالحها الخاصة؛ «لأن ضعف أفريقيا

السياسى والاقتصادى هو الهدف الذى يرمى إليه الاستعمار».

وكانت الحركات التحررية الوطنية فى آسيا منبعًا خصيبًا للفكر الأفريقى المتحرر، كما كان هناك أكثر من عامل مشترك بينهما.

ففى شمالى القارة الأفريقية قام الشعب العربى الأفريقى فى مصر سنة ١٩٠٠ بالمطالبة بالاستقلال والحرية والحياة الدستورية، كما قام الوطنيون فى تونس بانتفاضة وطنية مبكرة سنة ١٩٠٤ ضد السيطرة الفرنسية، فى حين أننا نجد أن الحركة الوطنية فى الجزائر تنشط فى سنة ١٩١٢ بتأليف «حزب الجزائر الفتى».

فإذا انتقلنا إلى أفريقيا الاستوائية والكاميرون وجدنا أن أول حركة وطنية قامت هناك كانت فى عام ١٩٠٥، وفى الوقت نفسه قامت حركات تحررية فى مستعمرات فرنسا فى غربى القارة.

كذلك قامت حركات مشابهة لتلك الانتفاضات فى جميع أجزاء المستعمرات الفرنسية فى القارة الأفريقية.

فإذا انتقلنا إلى مكان آخر من أفريقيا، وليكن نياسالند مثلاً، لوجدنا أن الأفريقيين حاولوا دائماً بعث قوميتهم؛ ففى عام ١٩١٥ قام شيلمبوى بإضراب ضد الشروط المرهقة التى يفرضها الرجل الأبيض على الأفريقيين.

وعلى العموم، فلقد كانت هناك فى أفريقيا دائماً أصوات حرة تنادى باستقلال أوطانها حتى قبل الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤.

وقد قامت فى أفريقيا إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى بعض الحركات التحررية يرمى بعضها إلى الاستقلال عن الدولة المستعمرة والتمتع بالكيان الدولى المستقل، أو المشاركة فى الحكم مع المستعمر، كما حدث فى تونس ومراكش، وزاد نطاق هذه الحركات بعد الحرب العالمية الثانية فشملت تونس ومراكش والجزائر والسودان المصرى البريطانى وأوغندا وكينيا وروديسيا وجنوبى أفريقيا والكونغو البلجيكية الفرنسى والكاميرون ونيجيريا وساحل العاج وغانا ومالى وتوجو... إلخ.

وفى ٨ يناير سنة ١٩١٨ أعلن الرئيس وودرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مبادئه السامية حول تنظيم العالم، وذلك بالقضاء على قلاع الاستعمار والاستبداد التى جـولت العالم إلى غابة تفترس فيها الدول الاستعمارية الدول المستعمرة.

إلا أنه من الغريب أن نجد أن شعلة المبادئ السامية التى جاء بها «ويلسون» تخبو نتيجة لضغط الاستعمار على الاتجاهات العامة للسياسة الدولية فى ذلك الوقت. هذا مع ضرورة الإشارة إلى أن الرئيس «ويلسون» نفسه ما لبث أن تنكر لمبادئه.

ونتيجة لذلك، شهدت أفريقيا انتفاضات وثورات وطنية فى عدد كبير من بلدانها؛ فشهدت على سبيل المثال، ثورة الشعب المصرى عام ١٩١٩ ضد الاحتلال البريطانى، وفى العام نفسه قام «كادالى»، وهو من مواطنى نياسالند، بمحاولة ثورية لتحسين حال أبناء جنسه «البانتو» فأنشأ «الاتحاد الصناعى والتجارى لعمال جنوب أفريقيا» وحارب الأوروبيون تلك الجهود الوطنية بشدة وشراسة. ففى مصر نجد أن ثورتها قد انتكست نتيجة لآفة الحزبية التى تفشت بين الزعماء وقتئذ، ومن ثمة وئدت أهداف تلك الثورة التى كان الشعب فى مصر وقودا لها. . فى مواجهة نيران بنادق المحتلين الغزاة.

أما فى نياسالند فقد تصدى المستعمرون لانتفاضة الأهالى وأعملوا فيهم السلاح فقتلوا كثيراً منهم، وبخاصة عندما تولى «هيرتزج» وهو أحد الزعماء الأوروبيين فى جنوب أفريقيا - رئاسة الوزارة. . ففضى على ثورة كادالى فى سنة ١٩٢٦. وهكذا نرى أن أصداء الثورات فى أفريقيا كانت تنتقل من أقصى شمالى القارة إلى جنوبيها ضد الاستعمار.

وفى عام ١٩٣٣ عقد مؤتمر مونتفيدو الذى ضم ممثلين للجمهوريات الأمريكية وقد «أكدت هذه الجمهوريات يقينها وتشبثها بمجموعة من المبادئ الأساسية التى يقوم بمقتضاها التعاون بين الأمم ويستتب النظام الدولى على أساسها، ومن بين

هذه المبادئ: المبدأ القائل: إن كل أمة صغيرة كانت أو كبيرة تتساوى مع الأمم الأخرى أمام القانون، وثمة مبدأ آخر هو حق كل أمة فى إحداث أى تطور فى مقوماتها وأنظمتها دون أى تدخل من جانب الدول الأخرى».

وكانت هذه القرارات بمثابة إحياء لمبادئ «ولسن» التى أعلنت عقب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ .

وشمل العالم كله شعور مشترك جمع الشعوب المستعمرة على شىء واحد هو ضرورة الاستقلال كخطوة لازمة لإعادة بناء كيانها على أساس سليم.

فتجددت الثورات فى أفريقيا، وقام الشعب العربى الأفريقى فى مصر بثورة فى سنة ١٩٣٦ ضد الاستعمار البريطانى، وانتهت هذه الثورة بعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ التى كانت بمثابة امتصاص للثورة على المحتل.

ولم ييأس الشعب المصرى، فتجددت ثوراته ضد المستعمرين الذين قابلوا ثورة الشعب بالرصاص، فسقط من المصريين كثير من شهداء الحرية فى القارة الأفريقية الناهضة.

ثم امتدت تلك الحركة الوطنية عبر القارة ومن مكان إلى آخر حتى وصلت إلى جنوبى أفريقيا ثم إلى مختلف الأقطار الأفريقية الأخرى. وفى سنة ١٩٣٧ قام أحد الوطنيين ويدعى «باتلر» بتنظيم حركة إضراب عام فى سيراليون. فانتهزت الحكومة الاستعمارية هناك فرصة الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ونفته خارج القارة كلها.

ثم قام «وليم جونسون» عام ١٩٣٩ وهو رئيس اتحاد مؤتمر عمال سيراليون - بنشر مقال له ينتقد فيه السياسة الاستعمارية فى سيراليون تجاه المواطنين، فأسرعت تلك السلطات الاستعمارية بحبسه أولاً، ثم اعتقلته طوال مدة الحرب العالمية الثانية بمقتضى قوانين الدفاع عن المستعمرات.

وما قيل عن هذه الانتفاضات فى مصر وبعض الأقطار الأفريقية الأخرى يصدق على كل الحركات التحررية التى قامت فى جميع أرجاء القارة الأفريقية من أقصى شمالها إلى أدنى مناطق الجنوب فيها. وكان ذلك نتيجة لانبعاث الإحساس القوى

بالقومية الأفريقية بين شعوب أفريقيا الذين طال بهم أمد الاستغلال والإرهاب والتسلط الأجنبي .

وهذا الوضع المشين الذى تبنته الدول الاستعمارية لا يشرف الضمير الأوروبى على أية حال . فنجد هذا الوضع ممثلاً فى نظرية سيادة البيض ، تلك النظرية الاستعمارية التى ابتدعتها جشع المستعمرين والتى تمثل إجماع مواقف الأوروبيين على استغلال الشعوب الأفريقية . تلك السياسة التى تهدف إلى جعل الأفريقى دائماً فى المكان الأدنى من الرجل الأبيض . . وفى الوقت نفسه تأكيداً لنظرية الحكم عن طريق مبدأ القوة .

ومن هنا ظهرت القومية الأفريقية بأيدولوجية جديدة ، فهذه القومية فى نهضتها لا تعادى مجرد السيطرة عليها ولكنها تعادى هذه السيطرة لأنها تعمل على تجريد الأفريقيين من قيمهم والقضاء على شخصيتهم أو تذويبها ، وعلى هذا الأساس ، وقفت القومية ضد سياسة إخضاع الأفريقيين للمصالح الأوروبية الاستعمارية .

وقفت هذه القومية تنظر فى جزع إلى حال الأفريقيين المعذبين فى الأرض . . . فإيراد الغالبية العظمى منهم أحط بمراحل من الحد الأدنى والضرورى للحصول على الغذاء الصحى الكافى . . . وكان هذا هو السبب فيما يصيب أبناء القارة من أمراض متعددة تودى بحياة الملايين منهم . . علاوة على استغلالهم واستغلال موارد قارتهم فى إشباع حاجة ورفاهية الدول الاستعمارية فى القارة الأوروبية .

ومضت الحركة الوطنية الأفريقية فى تطورها الثورى الذى استهدف الحرية والاتحاد ، ثم قامت الحرب العالمية الثانية ، وكانت فرصة مواتية للرجل الأفريقى لكى يتصل بمختلف شعوب العالم فى ميادين القتال . . وتعلم الأفريقيون خلال تلك الحرب الكثير . . حتى امتلأت أذهانهم بأفكار جديدة أعظم قوة وفعالية .

وأخيراً ، وضعت الحرب أوزارها بهزيمة دول المحور وانتصار الحلفاء ، ونظرت أفريقيا إلى قبضة الاستعمار وهى تتراخى - عقب تلك الحرب - عن بعض دول القارة الآسيوية . وفى الشرق ظهرت لبنان وسوريا ، وفى سنة ١٩٤٧ استقلت كل

من الهند وباكستان، كما استقلت بورما وسيلان عام ١٩٤٨، وتحررتا تحرراً كاملاً من سيطرة الحكم البريطانى، واضطرت أمريكا إلى أن تمنح جزر الفلبين استقلالها التام عام ١٩٤٦، ولم يأت عام ١٩٥٠ حتى كانت أندونيسيا قد تخلصت نهائياً من كابوس الاستعمار الهولندى.

وأصبح الجو العام كله عندئذ مشبعاً بروح المطالبة بالاستقلال، وسرعان ما وصلت هذه الروح إلى أفريقيا، وأخذت الشعوب الأفريقية كلها فى كل مكان من مدينة الرأس إلى مدينة القاهرة تتنفس نسمات الاستقلال، وكان من الطبيعى أن يكون للدول التى حصلت على استقلالها حديثاً، أثر كبير فى ظهور «القومية الأفريقية».

ويمكننا أن نلخص أسباب تفجر القومية الأفريقية التى كانت كامنة لمئات السنين. فيما يأتى:

- ١ - شعور أهالى أفريقيا الأصليين بالاضطهاد والاستغلال.
- ٢ - اشتراك الأفريقيين فى الحرب جنباً إلى جنب مع قوات الحلفاء ضد بلاد المحور واتساع مداركهم نتيجة تلك الحروب التى قامت بسبب السيطرة الأجنبية التى كانت تستهدف العالم كله.
- ٣ - ظهور مبادئ الرئيس «ويلسون» سنة ١٩١٨.
- ٤ - ظهور زعماء مخلصين من الأفريقيين الأصليين.
- ٥ - عدم تنفيذ الحلفاء لوعودهم للأفريقيين بخصوص منحهم الاستقلال عقب الحربين العالميتين الأولى والثانية.
- ٦ - ما قرره ميشاق الأطلنطى عام ١٩٤١ الذى أكد فيه كل من «روزفلت وتشرشل» على:

(أ) أن بلادهما لا تجرى وراء توسع إقليمى أو غيره.

(ب) أنهما يرغبان فى ألا يحدث أى تغيير إقليمى لا يتفق مع الرغبات الحرة

لأهل البلاد التى يعينها الأمر.

(ج) أنهما يحترمان حقوق كل شعب فى اختيار شكل الحكومة التى يعيش فى ظلها ويرغبان فى أن يريا السيادة والحكم الذاتى قد ردت إلى أولئك الذين حرموا إياها قهراً.

ثم تعاقبت المؤتمرات التى كانت دائماً تنص على احترام سيادة الدول واحترام شخصيتها واستقلالها.

وفى ٢٥ من يونيو عام ١٩٤٥ وافق مندوبو خمسين دولة فى مؤتمر سان فرانسيسكو على «ميثاق الأمم المتحدة» الذى نص على احترام مبدأ المساواة فى الحقوق بين الدول وحق تقرير مصير الشعوب واتباع الأساليب السلمية لإنهاء العلاقات الودية بين الأمم على أساس من التعاون الدولى الكامل.

وقد لخص كل ذلك المؤرخ الأمريكى الزنجى «جورج جى» بقوله:

«إن الحرب العالمية لم تعلّم الشعوب المختلفة روح الاستقلال لأن هذه الروح كانت موجودة فعلاً، فقد أحست هذه الشعوب - منذ زمن طويل - بظلم التبعية المريعة والتمييز الشائن، ولكن لم تكن لديهم وسائل الإعلان عما يحسون به ويعيشون فيه إلى أن جاءت الحرب العالمية الثانية فأبرزت هذه الصورة القائمة بشكل أكثر عنفاً وشدة ومنحتهم فرصة التعبير الفعال؛ فالحرب العالمية الثانية، إذن لم تخلق روح الاستقلال بداءة عند هذه الشعوب ولكنها أعطتهم وسيلة التعبير عن هذه الروح، والأوضاع التى كانت سائدة لدى الشعوب المحتلة قبل الحرب العالمية الثانية قد حطمت الحواجز المرتفعة التى كانت تستتر خلفها السيطرة الأوروبية، لقد كانت الحرب العالمية الثانية دفعة قوية عجّلت بالقضاء على السيطرة النازية الدولية، وكان لها فى الوقت نفسه أثر كبير فى دق ناقوس الموت للسيطرة الأوروبية أيضاً».

يقول «ولتر ويلبانك» فى كتابه «أفريقيا المعاصرة»:

«إن العشرين عاماً التى تفصل بين الحربين العالميتين كانت بمثابة مرحلة التكوين والتشكيل بالنسبة للقومية الأفريقية، فقد كان القليل من مظاهرها يبدو أمام

الأعين، ولكن الضغط والآمال الواسعة كانت تقوى هذه القومية وتدعمها ولم يأت عام ١٩٤٥ حتى انطلقت هذه القوة العجيبة من عقالها . .

٧ - قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ فى مصر وتأثيرها على الحركات التحررية فى العالم بوجه عام، وفى أفريقيا بوجه خاص .

فالحقيقة أن هذه الثورة التى كان على رأسها زعيم سياسى مخلص وهو الرئيس جمال عبد الناصر الذى قاد حركة البعث الأفريقى الجديد بالقوة نفسها والعزم الذى قاد به حركة البعث العربى، وكانت قيادة الثورة لهذه النهضة تتميز بيقظة الوعى الناضج الذى جعل الشعار: إن أفريقيا فعلاً قارة المستقبل .

فقد ذكر الرئيس جمال عبد الناصر فى كتابه «فلسفة الثورة» ما يأتى:

«لن نستطيع بحال من الأحوال - حتى لو أردنا - أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى أعماق أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الأفريقيين . لا نستطيع لسبب هام وبديهي، هو أننا فى أفريقيا . .

وسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله . .

ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق القارة العذراء . . .

ويبقى بعد ذلك سبب هام، هو أن النيل شريان الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب القارة، ويبقى أيضاً أن السودان الشقيق الحبيب تمتد حدوده إلى أعماق أفريقيا، ويرتبط بصلة الجوار مع المناطق الحساسة فى وسطها» .

والمؤكد أن أفريقيا ظلت مسرحاً لفوران عجيب مثير، وأن الرجل الأبيض الذى يمثل عدة دول أوروبية حاول إعادة تقسيم خريطته، ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نقف أمام الذى يجرى فى أفريقيا ونتصور أنه يمسننا ولا يعيننا . .

ولسوف أظل أحلم باليوم الذى أجد فيه معهداً ضخماً لأفريقيا يسعى لكشف

كافة حقائق القارة أمام أعيننا، ويخلق فى عقولنا وعياً أفريقيا مستتيراً ونشارك مع كل العاملين، من كل أنحاء الأرض على تقدم أفريقيا ورفاهيتها».

وبدأت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تحقق الآمال العريضة للقارة العذراء، فاشتركت فى سنة ١٩٥٥ فى مؤتمر باندونج مع بقية الدول الآسيوية والأفريقية المطالبة بالحرية.

ففى باندونج قدم الرئيس جمال عبد الناصر سبع نقاط كفيلة بحفظ السلام العالمى وهى:

أولاً - العمل على إنجاح الجهود التى تبذلها الأمم المتحدة فى سبيل تنظيم وتحديد وتخفيض جميع القوات المسلحة والأسلحة، وكذلك العمل فى سبيل القضاء على الأسلحة ذات التدمير الشامل.

ثانياً - تطبيق جميع أعضاء الأمم المتحدة لميثاقها نصاً وروحاً واحترامهم لمبادئه.

ثالثاً - احترام الدول لالتزاماتها احتراماً كاملاً.

رابعاً - تخلى الدول الكبرى عن سياسة القوة وعن اتخاذها الأمم الصغيرة أدوات لخدمة مآربها.

خامساً - تصفية الاستعمار لأنه كان دائماً سبباً للنزاع وعدم الاستقرار.

سادساً - احترام كل بلد من البلاد الاستقرار السياسى لكل بلد آخر ووحدته وسلامة أراضيه، والكف عن التدخل فى الشؤون الداخلية لغيره من البلاد.

سابعاً - الاعتراف بحق كل بلد فى حرية اختيار نظمه السياسية والاقتصادية.

وفى سنة ١٩٥٦ اشتركت مصر فى مؤتمر بريونى الذى ندد بالاستعمار وطالب بتصفية القواعد العسكرية الأجنبية فى البلاد المحتلة.

وكانت مصر منذ عام ١٩٥٢ تقف خلف كل شعب يناضل ضد الاستعمار فى أى مكان، فوقفت ثورة ٢٣ يوليو منذ سنة ١٩٥٢ تؤيد شعب المغرب فى كفاحه من أجل الحرية والكرامة، وهكذا لقى الشعب المغربى كل تأييد من ثورة ٢٣ يوليو

حتى انتصرت إرادة الجماهير فى المغرب وتحقق لها الاستقلال سنة ١٩٥٥ .

كما لقيت ثورة الجزائر منذ قيامها فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ كل معاونه وتأييد من الشعب العربى الأفريقى فى مصر . . فقدمت للشوار الجزائريين كل عون مادي وأدبى فى سبيل نصرة قضية الحرية فى الجزائر . واستمرت الثورة فى الجزائر ثمانى سنوات قدمت أثناءها الجزائر مليون شهيد ولم تسلم ولم تستسلم حتى تم للشعب الجزائرى العربى الأفريقى الانتصار واستقلت الجزائر يوم ٢ يوليو سنة ١٩٦٢ . . وهكذا بعد ثمانى سنوات من الكفاح والثورات المستمرة حصل شعب الجزائر على الاستقلال وكان انتصار الحرية فى الجزائر انتصاراً للحرية فى كافة أجزاء أفريقيا .

وفى عام ١٩٥٧ تحقق للشعب الأفريقى فى غانا استقلاله بعد كفاح عظيم ضد السيطرة الاستعمارية البريطانية، ويعتبر كفاح الشعب الغانى دراسة طيبة للحركة السياسية التى قامت فى أفريقيا للعمل على تحقيق استقلال الشعوب الأفريقية وحريتها، فعندما تأسس المؤتمر المتحد لساحل الذهب (غانا) ولم يكن يهدف إلا إلى تحقيق الحريات السياسية لشعب غانا ولم يأت عام ١٩٤٩ حتى حل حزب المؤتمر الشعبى الجديد مكان هذه المنظمة السياسية، وعن طريق هذا الحزب وصل نكروما إلى الزعامة عام ١٩٥١ وأصبح القائد السياسى لحركة التحرر الأفريقى فى غانا، وإلى هذا الحزب أيضاً يرجع الفضل فى تحقيق الاستقلال لدولة غانا فى السادس من شهر مارس سنة ١٩٥٧ .

وفى سبتمبر سنة ١٩٦١ اشتركت الجمهورية العربية المتحدة مع خمس دول أفريقية أخرى فى مؤتمر الدول غير المنحازة الذى عقد فى المدة من ١ - ٦ سبتمبر عام ١٩٦١، وقد أدان هذا المؤتمر الاستعمار وطالب بتصفيته واستنكر سياسة التمييز والاضطهاد العنصرى الذى تأخذ به جنوبى أفريقيا . وكان للجمهورية العربية المتحدة دور عظيم فى نجاح هذا المؤتمر الذى جمع لأول مرة دول آسيا وأفريقيا وأوروبا على صعيد واحد .

كذلك ساهمت الجمهورية العربية المتحدة فى مارس سنة ١٩٦١ فى عقد مؤتمر

لجميع شعوب أفريقيا، وعقد بمدينة القاهرة فى المدة من ٢٦ - ٣١ من مارس ١٩٦١ .

وفى يناير سنة ١٩٦١ عقد مؤتمر القمة الأفريقى بالدار البيضاء وساهمت الجمهورية العربية المتحدة فى إنجاحه . وقد استنكر هذا المؤتمر سياسة حكومة اتحاد جنوب أفريقيا فى تجاهلها لقرارات الأمم المتحدة وقرارات المؤتمرات الأفريقية الآسيوية . كما استنكر هذا المؤتمر سياسة الدول الاستعمارية المؤيدة لحكومة اتحاد جنوبى أفريقيا كما أكد المؤتمر عزمه على تنفيذ قرارات مؤتمر باندونج وأكرا وأديس أبابا .

والحقيقة، أن حكومة الثورة فى مصر كانت منذ تسلمها مقاليد الحكم فى مصر سنة ١٩٥٢ تؤيد بكل صدق وشجاعة الحركات التحريرية المناهضة للاستعمار فى جميع صوره . بل إن رئيس الجمهورية العربية المتحدة كان سفيراً لدول أفريقيا وهو يلقي خطابه التاريخى أمام الأمم المتحدة سنة ١٩٦٠ .

هذا ويحدد الميثاق الوطنى لشعب الجمهورية العربية المتحدة الخطوط العريضة للسياسة التى يتتبعها هذا الشعب - فىقول :

«إن الخطوط الثلاثة العميقة فى السياسة الخارجية للجمهورية هى الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل، وكشفه عن جميع أقنعه، ومحاربه فى كل أوكاره . .

والعمل من أجل السلام؛ لأن جو السلام واحتمالاته هى الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى والتعاون الدولى من أجل الرخاء؛ فإن الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلاً للتجزئة، كما أنه أصبح فى حاجة إلى التعاون الجماعى لتوفيره» . .

٨ - قيام الأفريقيين بسلسلة من الحركات الكفاحية لاستعادة استقلالهم المفقود أو القضاء على السيطرة الأوروبية .

٩ - ظهور كثير من المنظمات السياسية الأفريقية التى أخذت تعمل على تحقيق

الحرية لشعوب أفريقيا.

١٠ - قيام الأفريقيين بعقد مؤتمرات لتحقيق حريتهم ووحدتهم.

ويقول المستر «هودجكين» الباحث فى معهد الدراسات الإسلامية فى جامعة ماكجيل فى مقال له عن نظام دول غرب أفريقيا الجديدة: «وقد كانت الاتجاهات فى عام ١٩٥٠ هى استقلال الدول الأفريقية، أما الآن فإن المسألة التى تشغل بال الدول الأفريقية هى مسألة وحدة الدول الأفريقية التى أصبحت موضوع مناقشات حول الأهداف وطرق تحقيقها».

استسلام الاستعمار:

لما وجد الاستعمار نفسه يواجه تصميمًا أكيدًا من الشعوب الأفريقية على حكم نفسها وإقامة دولها ذات السيادة والتى تديرها حكوماتها الأفريقية، ولها أعلامها الوطنية وأنشيداتها القومية وصورها الثقافية فى التعبير ونظمها البرلمانية وقواتها المسلحة الوطنية واقتصادها الأفريقى الخاص بها، فقد اضطر فى كل مكان أن يتنازل عن بعض الامتيازات السياسية، وكان بهذا يراوده الأمل ويجاهد فى أن يحتفظ بنفوذه السياسى بأساليب غير تلك الأساليب الخاصة بالحكم الاستعمارى المباشر.

وأكثر من ذلك فهو قد واصل ويواصل بل يحاول جاهداً أن يوسع من مجال قبضته الاقتصادية على تلك البلدان التى تفوز باستقلالها السياسى... وبينما حاول الاستعمار أن يصل إلى تكيف جديد مع الطبقة الرأسمالية الأفريقية الناشئة، لم يتخل مطلقاً عن أصدقائه من الإقطاعيين السابقين، ففى غانا ونيجيريا على سبيل المثال، كما فى الكونغو وكينيا والكاميرون، حاول الاستعمار أن يستغل مشايخ الإقطاعيين أو الخلافات القبلية فى تمزيق وإضعاف الحركة الوطنية وفى ممارسة الضغط على الحكومات الجديدة.

وفى الوقت نفسه وضع الاستعمار ثقة كبيرة فى موظفيه الاستعماريين الذين

ظلوا يقيمون فى البلاد بعد نيل الاستقلال السياسى والعمل كمستشارين وكموظفين مدنيين فى الدول المستقلة الجديدة، ومثل هؤلاء الموظفين ما لبث أن لحق بهم عدد كبير من المستشارين الفنيين فى شتى جوانب السياسة الحكومية، وذلك بهدف دفع الدول الجديدة نحو الارتقاء فى أحضان الكتلة الغربية ومناهضتهم للشيوعية، وكان سبيلهم إلى ذلك السيطرة العسكرية مثل تدريب العسكريين وإيفاد البعثات المختلفة كي يمكنهم تجنيدهم إلى جانبهم.

وتعتبر أفريقيا من الناحية العسكرية منطقة رئيسية بالنسبة للدول الاستعمارية، وقد صرح «جورج ريفير» الرئيس الأسبق لهيئة الأركان العامة فى الجيش الفرنسى بأن: «أفريقيا هى القاعدة المنطقية للدفاع فى حرب الصواريخ؛ فالصحراء وحدها تبعد عن الصواريخ الروسية».

الفصل الثالث

المؤتمرات الأفريقية

أولاً: المشاركة فى مؤتمر «باندونج»:

ما زال مؤتمر «باندونج» هو الأساس الأول فى كل ما نشهده من تعاون وتقارب بين الدول الآسيوية والأفريقية. وأن سياسة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز قد أخذت كيانها الكامل وفعاليتها الدائمة بعد هذا المؤتمر، وقد اعتنقتها دول كثيرة وطالب بها زعماء ورؤساء الأحزاب والمناطق التابعة التى كانت تريد أن تتخلص من الاستعمار والاستعباد.

ولقد شاركت أفريقيا فى هذا المؤتمر إما كدول أعضاء فى المؤتمر، وأما كوفود شعبية حضرت تمثل بلادها وتعرض قضاياها وتطلب التأييد الدولى لكفاحها.

لقد وجهت الدعوة إلى اتحاد وسط أفريقيا - مصر - أثيوبيا - ساحل الذهب - ليبيريا - ليبيا - السودان ورفضت دول المؤتمر توجيه دعوة إلى اتحاد جنوب أفريقيا بسبب إصراره على سياسة التفرقة العنصرية ضد الأفريقيين والأقليات الهندية والآسيوية هناك.

وفى بيان مؤتمر «باندونج» أيدت الدول الخمس الموقعة، مطالبة حصول تونس ومراكش على الاستقلال. وبانعقاد المؤتمر حضرته جميع الدول المدعوة ما عدا اتحاد وسط أفريقيا. وحضرت أيضاً وفود من بعض المناطق الأفريقية وكانت أغلب الدول التى دعيت إلى هذا المؤتمر حديثة العهد بالاستقلال إذ كان منها خمس عشرة دولة لم تظفر بهذا الاستقلال إلا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهناك دولتان لم يكن استقلالها كاملاً فى ذلك التاريخ وهما السودان وساحل الذهب.

وعقب جلسة الافتتاح عقد رؤساء الوفود اجتماعاً سرياً وضع فيه جدول أعمال

المؤتمر، ويشتمل على:

١ - التعاون الاقتصادي.

٢ - التعاون الثقافي.

٣ - حقوق الإنسان وحق تقرير المصير.

٤ - مسائل الشعوب التابعة.

٥ - السلام والتعاون العالميان.

وصدرت توصيات المؤتمر في أبريل عام ١٩٥٥، وبالنسبة لأفريقيا فقد نصت التوصيات على ما يأتي:

أولاً: التعاون الاقتصادي: وضعت قواعد لهذا التعاون حيث أوصى المؤتمر أن تتعاون الدول الأعضاء فيما بينها لتنمية اقتصادياتها، وبين أن هذا التعاون ليس من شأنه أن يحول دون قيام أى تعاون اقتصادى مع دول خارجة عن المنطقة الآسيوية والأفريقية، وأوصى باتخاذ وسائل متعددة لتحقيق هذا التعاون.

ثانياً: التعاون الثقافي: ذكرت قرارات «باندونج» أن العلاقات الثقافية بين البلاد الآسيوية والأفريقية كانت قد توقفت خلال القرون الماضية بسبب الاستعمار الأجنبي، وأن من أسمى أهداف المؤتمر تجديد تلك الصلات الثقافية وتدعيمها، ووضعت قواعد لتحقيق هذا الهدف، منها تقديم منح دراسية وتسهيلات لإلحاق الطلبة القادمين من المناطق الآسيوية والأفريقية ومحاربة كل اضطهاد ثقافى أو تعليمى يقع من أى دولة استعمارية.

ثالثاً: التعاون السياسى: ورد فى ثلاثة فصول تحت عنوان: حقوق الإنسان وتقرير المصير وتحت عنوان دعم السلم والتعاون الدولى، وقد اعترف المؤتمر بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، ومبادئ حقوق الإنسان والبيان العالمى لحقوق الإنسان، ومبدأ حق تقرير المصير ومكافحة الاستعمار، وقرر تأييد المطالب السياسية العادلة ومناصرة المجاهدين فى سبيل تحقيقها، وذلك بالنسبة لشعوب الجزائر وتونس ومراكش ودعوة الحكومة الفرنسية إلى تحقيقها، وتأييد الموقف الباسل الذى يقفه

ضحايا التمييز العنصرى وخاصة الشعوب التى هى من أصل أفريقى أو هندى أو باكستانى فى اتحاد جنوب أفريقيا.

وفى الإعلان الخاص بمشاكل الشعوب التابعة تقرر استنكار الاستعمار فى جميع مظاهره، وتأييد قضية الحرية والاستقلال لجميع الشعوب التابعة.

وفى الإعلان الخاص بوضع القواعد لحفظ السلم واستتباب الأمن الدولى انتهى المؤتمر إلى وضع عشر نقاط تتضمن الأسس السياسية الفلسفية التى تتمكن بها الدول من العيش مع بعضها فى وئام وسلام، وهذه النقاط العشر تتضمن المبادئ الخمسة للتعايش السلمى وهى التى اتفقت عليها كل من الجمهورية الشعبية الصينية والهند، مضافاً إليها مبادئ مستمدة من ميثاق الأمم المتحدة، ومن بين هذه المبادئ احترام حقوق الإنسان والاعتراف بالمساواة بين جميع الأمم والأجناس، واحترام العدالة والالتزامات الدولية.

المؤتمرات الأفريقية:

ويهمنا الآن أن نلقى نظرة سريعة على أهم تلك المؤتمرات التى عقدها الأفريقيون لتحقيق حريتهم ووحدتهم على أنه من المهم أن ندرك أن تلك المؤتمرات كانت نوعين: أحدهما: مؤتمرات شعبية لكل شعوب القارة والأخرى: كانت مؤتمرات أقطاب الدول الأفريقية.

ونتحدث الآن عن مؤتمرات الشعوب الأفريقية، والمؤتمرات التى كانت دائماً تعقد لمراجعة وتقوية وتنظيم قوى التحرير فى الدول الأفريقية التى تناهض الاستعمار فى جميع صوره.

مؤتمر (أكرا) للدول الأفريقية المستقلة عام ١٩٥٨:

لأول مرة تجتمع الدول الأفريقية المستقلة بهدف تأكيد الشخصية الأفريقية، وكانت بداية الحديث الرسمى حول عقد المؤتمر، هى حضور الدول الأفريقية حفلات إعلان استقلال غانا فى مارس ١٩٥٨، ودارت المباحثات بين رئيس وزراء غانا الدكتور «نكروما» ورؤساء الوفود الممثلة للدول الأفريقية المستقلة، وتبين للمتباحثين أن هناك اتفاقاً عاماً بين الدول الأفريقية تجاه المواقف السياسية الدولية،

مما يتيح الفرصة لخلق تجمع أفريقي فى نطاق التجمع الآسيوى الأفريقى ومؤتمر (باندونج).

وهذا التجمع الأفريقى هو تجمع قومى تحررى بمعنى أن المشتركين فيه دول مستقلة ترغب فى المحافظة على استقلالها وعدم انحيازها فى الحرب الباردة وتقديم مساعدات دائمة لباقى دول أفريقيا لكى تحقق التحرر والاستقلال.

وفى الوقت نفسه تعتبر تحدياً كاملاً لموقف الدول الأوروبية فى أفريقيا.

فقد سبق أن اجتمعت وتباحثت فى شئون أفريقيا مع المستعمر، ولذا كان من الواجب أن تجتمع دول أفريقيا المستقلة وأن تتباحث هى بمفردها وبحريتها فى شئونها الخاصة.

وقد أجمع المراقبون السياسيون فى العالم، على أن هذا المؤتمر كان أول خطوة فى المرحلة الأخيرة الحاسمة لتحرير أفريقيا نهائياً وبروزها فى المجتمع الدولى كقوة مستقلة ذات سيادة.

تكوين المؤتمر:

انعقد المؤتمر فى (أكرا) عاصمة غانا فى المدة ما بين ١٥ - ٢٢ أبريل ١٩٥٨ وحضرته كل من: أثيوبيا، غانا، ليبيريا، ليبيا، المغرب، السودان، تونس، مصر. وبجانب هذه الدول المستقلة حضرت وفود بصفة مراقبين تمثل أقاليم وبلاد أفريقيا التى كانت تكافح ضد التسلط الأجنبى الاستعمارى، وقد رفض الاتحاد جنوب أفريقيا حضور المؤتمر على الرغم من الدعوة التى وجهت إليه لحضوره، وكان جدول أعمال المؤتمر يتضمن:

أولاً:

١ - تبادل الآراء حول السياسة الخارجية وخاصة بالنسبة للقارة الأفريقية.

٢ - مستقبل المناطق غير المستقلة فى أفريقيا.

٣ - المسألة الجزائرية.

٤ - التفرقة العنصرية .

٥ - الخطوات الواجب اتباعها للمحافظة على استقلال وسيادة الدول الأفريقية المستقلة وسيادتها الإقليمية الكاملة .

ثانيًا: بحث سبل ووسائل تنمية التعاون الاقتصادي بين الدول الأفريقية .

ثالثًا: وضع اقتراحات ملموسة في الميدان الثقافي لتبادل الزيارات والوفود الحكومية بين الدول المختلفة والتي من شأنها زيادة معرفة كل بلد بالآخر وزيادة تقدير كل بلد لثقافة الآخر .

رابعًا: بحث مشاكل السلام الدولي بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة وتأكيدات قرارات «باندونج» .

خامسًا: بحث إنشاء جهاز للتشاور والتعاون .

وقد افتتح رئيس وزراء غانا المؤتمر بخطاب أشار فيه إلى أن الضرورة العاجلة هي تحرير أفريقيا من التسلط الأجنبي وأن ممثلي هذه الأقاليم التابعة قد حرموا من الحضور نتيجة لإجراءات الحكومات الأوروبية، وتوالت كلمات رؤساء وفود الدول الممثلة في المؤتمر، وقد ألحق ممثلو الجزائر والكاميرون بوفدى تونس والجمهورية العربية المتحدة .

وألقى ممثلو الجزائر والكاميرون بيانات في المؤتمر عرضوا فيها قضاياهم ومطالبهم وكذلك ممثل حزب (جوفينتو) التوجولاندى .

وصدر عن المؤتمر القرارات الآتية:

أولاً - تبادل الآراء حول السياسة الخارجية:

١ - ضرورة تأكيد المبادئ الأساسية الآتية:

أ - احترام ميثاق الأمم المتحدة واحترام قرارات الأمم المتحدة .

ب - التمسك بالمبادئ التى أعلنها مؤتمر (باندونج) وهى :

- ١ - احترام حقوق الإنسان الأساسية وأهداف ومبادئ الأمم المتحدة.
 - ٢ - احترام سيادة جميع الأمم وسيادتها الإقليمية الكاملة.
 - ٣ - الاعتراف بتساوى جميع الأجناس والأمم كبيرها وصغيرها.
 - ٤ - الامتناع عن التدخل فى الشؤون الداخلية الخاصة بدولة أخرى.
 - ٥ - احترام حق كل أمة فى الدفاع عن نفسها منفردة أو بالاشتراك مع غيرها بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة.
 - ٦ - الامتناع عن استعمال أنظمة الدفاع المشترك لخدمة الأغراض الخاصة لإحدى الدول الكبرى، وامتناع جميع الدول عن الضغط على الدول الأخرى.
 - ٧ - الامتناع عن أعمال العدوان أو التهديد بالعدوان أو استعمال القوة ضد السيادة الإقليمية الكاملة أو الاستقلال السياسى لأية دولة.
 - ٨ - تسوية جميع الخلافات الدولية بالطرق السلمية، كالمفاوضة والوساطة والتحكيم أو التسوية القضائية وغيرها من الوسائل السلمية التى يختارها أطراف النزاع مما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة.
 - ٩ - تنمية المصالح المشتركة والتعاون بين الدول الأفريقية.
 - ١٠ - احترام العدالة والمواثيق (الواجبات) الدولية.
- (ج) يؤكد يقينه بأن جميع الأعضاء سيمتنعون عن الاشتراك فى أى عمل من شأنه ربطهم وتقييد حريتهم بما يضر بمصالحهم واستقلالهم.
- (د) طالما كان من المستطاع الاحتفاظ بوحدة وجهات النظر الأساسية الخارجية، فإن الدول الأفريقية المستقلة ستتمكن من تأكيد شخصية أفريقية مميزة، ومن أن تتكلم بصوت موحد فى خدمة السلام وفى التعاون مع الأمم الأخرى المحبة للسلام فى الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية.

ثانيًا - مستقبل المناطق المستقلة فى أفريقيا:

إن مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة، اعترافًا منه بأن وجود الاستعمار فى أى شكل وصورة يهدد أمن واستقلال الدول الأفريقية المستقلة والسلام العالمى، وحيث إن مشاكل ومستقبل المناطق غير المستقلة فى أفريقيا ليست من اختصاص الدول الاستعمارية وحدها، وإنما مسئولية جميع أعضاء الأمم المتحدة وخاصة الدول الأفريقية المستقلة.

وحيث إنه يجب إعلان موعد محدد لحصول كل من هذه المناطق على استقلالها
تمشيًا مع رغبة أهلها ومع ميثاق الأمم المتحدة فإنه:

١ - يطالب الدول التى تتولى إدارة هذه المناطق باحترام ميثاق الأمم المتحدة فى هذا الخصوص وباتخاذ خطوات سريعة لتنفيذ نصوص الميثاق وتحقيق الأمنى السياسية لشعوب هذه المناطق نحو الحصول على حق تقرير المصير والاستقلال بما يتمشى مع رغبة هذه الشعوب.

٢ - يطالب الدول التى تتولى إدارة هذه المناطق بأن تمتنع عن إجراءات الكبت التعسفية والحكم المستبد فى هذه المناطق وبأن تحترم جميع حقوق الإنسان المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة وفى إعلان حقوق الإنسان.

٣ - يطالب الدول التى تتولى إدارة هذه المناطق بأن تنهى فى الحال جميع أنواع التفرقة فيها.

٤ - يوصى بأن تقوم جميع الدول - أعضاء المؤتمر - بمد الشعوب غير المستقلة فى نضالها من أجل تحقيق حق تقرير المصير والاستقلال، بجميع أنواع المساعدة.

٥ - يوصى أن تقوم الدول الأعضاء - المجتمع هنا - بتقديم التسهيلات لتدريب وتعليم شعوب المناطق غير المستقلة.

٦ - يقرر الاحتفال بيوم الحرية الأفريقى «فى الخامس عشر من أبريل من كل عام».

ثالثًا - المسألة الجزائرية:

حيث إن المؤتمر شديد الانزعاج من جراء استمرار الحرب في الجزائر وحرمان فرنسا الشعب الجزائري من حقه في تقرير المصير والاستقلال رغم قرارات الأمم المتحدة والنداءات المتعددة التي تحث على تسوية سلمية وخاصة عرض الوساطة المقدم من رئيسي الحكومتين المغربية والتونسية .

وحيث إنه من ناحية أخرى يعتبر أن الموقف الحالي في الجزائر يهدد السلام العالمي وسلامة أفريقيا كلها:

- ١ - يعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير .
- ٢ - يندد بخطورة اتساع العمليات الحربية وإراقة الدماء الناجمة عن استمرار الحرب في الجزائر .
- ٣ - يطالب فرنسا:

- (أ) بأن تعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير .
- (ب) بأن تنهى القتال وتسحب جميع قواتها من الجزائر .
- (ج) بأن تدخل فرنسا في الحال في مفاوضات سلمية مع جبهة التحرير الجزائرية للوصول إلى تسوية نهائية عادلة .
- ٤ - يناشد جميع الشعوب المحبة للسلام بأن تضغط على فرنسا لكي تتخذ سياسة تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .
- ٥ - يناشد أصدقاء فرنسا وحلفاءها بأن يمتنعوا عن مساعدة فرنسا بطريق مباشر أو غير مباشر في عملياتها الحربية بالجزائر .
- ٦ - يؤكد عزمه على بذل كل الجهود لمساعدة الشعب الجزائري على نيل استقلاله .
- ٧ - يوصي بأن تصدر حكومات الدول الأفريقية المستقلة تعليماتها إلى ممثليها في الأمم المتحدة بالتشاور فيما بينهم بصفة مستمرة، وبأن يقوموا بتعريف أعضاء الأمم المتحدة بالحالة في الجزائر، وأن يطلبوا تأييدهم ومعاونتهم من أجل

الحصول على تسوية سلمية عادلة وبأن يوصوا الدول الأفريقية المستقلة باتخاذ الإجراءات التى قد تصبح لازمة بين حين وآخر، وخاصة بأن يجدوا الطرق والوسائل التى يمكن عن طريقها للدول الأفريقية المستقلة أن تنير الرأى العام العالمى فيما يختص بالموقف فى الجزائر ويشمل هذا تعيين بعثة فى أقرب فرصة ممكنة مهمتها زيارة عواصم العالم بقصد كسب تأييد الحكومات .

رابعاً - التفرقة العنصرية:

حيث إن التفرقة العنصرية من الشرور الى لا تمت للإنسانية بصلة، وحيث إنه على يقين من أن التفرقة العنصرية تتنافى مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وكرامته لدرجة أنها أصبحت عاملاً من العوامل التى تهدد بالانفجار، والتى ما رالت تنفث سمومها وآثارها فى بعض مناطق أفريقيا، بحيث قد تغرق قارتنا فى بحر من العنف والدماء.

وبعد أن أخذ علماً بمزيد من الاشمئزاز بالبيان الذى أدلى به رئيس حكومة اتحاد جنوب أفريقيا حديثاً بمناسبة إعادة انتخابه، ومؤداه: أنه سيتبع سياسة تفرقة عنصرية لا هوادة فيها وسيزيد من اضطهاده للشعوب الملونة فى جنوب أفريقيا:

١ - يندد بممارسة أساليب التفرقة العنصرية بجميع صورها فى جميع أنحاء العالم وخاصة فى اتحاد جنوب أفريقيا وأفريقيا الوسطى وكينيا وغيرها من المناطق الأفريقية.

٢ - يناشد المؤسسات الدينية وزعماء العالم الروحيين بأن يعضدوا كل جهد ينحو نحو القضاء على التفرقة العنصرية.

٣ - يطالب جميع أعضاء الأمم المتحدة وجميع شعوب العالم أن يضموا أصواتهم إلى القرارات التى أصدرتها الأمم المتحدة ومؤتمر باندونج والتى تدين هذه الأساليب غير الإنسانية.

٤ - يطالب جميع أعضاء الأمم المتحدة بمضاعفة جهودهم من أجل محاربة ومحو هذا اللون من المعاملة المشينة غير العادلة.

٥ - يوصى بأن يقوم جميع أعضاء المؤتمر باتخاذ إجراءات فعالة لمحو آثار التفرقة العنصرية؛ كل فى بلده إن وجدت.

خامسًا: الخطوات الواجب اتباعها للمحافظة على السيادة الإقليمية الكاملة للدول الأفريقية المستقلة:

١ - حيث إنه قد عقد العزم على المحافظة على استقلال وسيادة كل من الدول الأعضاء فى المؤتمر وسيادتهم الإقليمية التى حصلت عليها بعد جهد جهيد.

وحيث إنه يؤمن بأن اجتماع وتشاور الدول الأفريقية المستقلة كما حدث فى المؤتمر الحالى بأكرا شىء أساسى من أجل تقوية مساهمتها فى السلام العالمى.

١ - يعلن عزم جميع الدول التى اشتركت فى المؤتمر على:

(أ) احترام استقلال الدول الأخرى وسيادتها الإقليمية الكاملة.

(ب) التعاون فيما بينها فى التنمية الاقتصادية والفنية والعلمية وفى رفع مستوى معيشة شعوبها.

(ج) التعاون فيما بينها من أجل ضمان استقلالهم وسيادتهم السياسية والإقليمية الكاملة.

(د) الالتجاء إلى المفاوضة من أجل تسوية الخلافات التى قد تنشأ بينها.

وإذا دعت الحاجة يدعو إلى قبول وساطة وتحكيم الدول الأفريقية الأخرى.

٢ - يندد بجميع أنواع التدخل الأجنبى الموجه ضد استقلال وسيادة الدول الأفريقية المستقلة وسيادتهم الإقليمية الكاملة.

سادسًا - توجولاند الموضوعة تحت الإدارة الفرنسية:

بعد أن بحث المؤتمر المذكرة التى قدمها حزب «جوفنتتو» قرر مساندة الدول الأفريقية لها حتى حصولها على الاستقلال.

رابعاً: مؤتمر الشعوب والشباب:

مؤتمر الشعوب الآسيوية الأفريقية:

حضر هذا المؤتمر ٥٠٠ مندوب يمثلون ٤٨ شعباً واستمر انعقاده بالقاهرة حتى أول يناير عام ١٩٥٩ وقد استغرق انعقاده أسبوعاً كاملاً.

وقد شارك جميع الأفريقيين تقريباً في لجان هذا المؤتمر وفي صياغة التقارير الرئيسية التي قدمت، فقد قدم الوفد المصري تقريراً عن الاستعمار، وقدم الدكتور رولان موبيه رئيس الوفد الكاميروني تقريراً عن الاستعمار، وقدم الوفد السوداني تقريراً عن التفرقة العنصرية، وقدم الوفد الجزائري تقريراً عن قضية الجزائر، وقدم وفد مدغشقر تقريراً عن قضية مدغشقر، وقدم الوفد الليبي بياناً سياسياً، وقدم الوفد التونسي بياناً سياسياً آخر، وقدم الوفد المغربي تقريراً عن المغرب والاستعمار، وقدم وفد غانا تقريراً عن الإمبريالية والاستعمار، وقدمت تقارير متعددة من الوفود الصومالية، وقدم وفد كينيا تقريراً عن قضية بلاده، وألقى رئيس وفد أوغندا بياناً سياسياً، وكذلك ألقى رئيس وفد السودان الفرنسي بياناً سياسياً، وقدم وفد توجولاند المشمول بالوصاية الفرنسية تقريراً عن قضية بلاده.

قرارات المؤتمر:

أعلن المؤتمر أن مبادئ (باندونج) العشرة مازالت عقيدتهم وأكدوا من جديد تأييدهم المطلق لها.

القرارات السياسية:

١ - أصدر المجتمعون نداء إلى حكومات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة لوضع حد لتجارب الأسلحة النووية، وكذلك وجهوا نداء إلى علماء العالم واتخذوا قراراً بضرورة نزع السلاح واستبعاد شبح الحرب الذرية.

٢ - اتخذت قرارات بشأن الأمم المتحدة طالبوا فيها باتخاذ إجراءات زيادة تمثيل البلاد الآسيوية والأفريقية في لجانها وإداراتها.

٣ - القرارات الخاصة بالاستعمار: استنكروه فى كل صوره ومظاهره وطالبوا بإقرار حق المستعمرات والمحميات فى الاستقلال التام فوراً وإنهاء الوصاية على البلاد الخاضعة لها والاعتراف باستقلالها التام، وتأييد مطالب شعب الكاميرون للتفاوض بين ممثلى الشعب الشرعيين من جانب وفرنسا وإنجلترا من جانب آخر ودعوة الشعوب كافة إلى تقديم مساعداتها للشعب الكاميرونى، وأيدوا حقوق شعب كينيا فى تقرير مصيره وضرورة عرض قضيته على مجلس الأمن، وكذلك تأييد مطالب أوغندا بعرض قضيتها على الأمم المتحدة، وتأييد شعب تشاد فى كفاحه للاستقلال، وكذلك أيدوا مطالب شعب توجولاند وشعب مدغشقر فى الحصول على استقلاله وإطلاق سراح المسجونين السياسيين، وأيدوا مطالب شعب الصومال فى نضالة من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير.

٤ - القرارات الخاصة بالتفرقة العنصرية: استنكر المؤتمر التفرقة العنصرية خاصة فى جنوب أفريقيا وأرجع هذه السياسة البغيضة إلى أغراض استعمارية وسياسية واقتصادية، ودعا اتحاد جنوب أفريقيا إلى الوفاء بالتزاماته الدولية، وإلغاء التفرقة فى جميع أنحاء العالم وإطلاق الحريات والمساواة فى الأجور والحقوق المدنية وإلغاء تشريعات تملك الأراضى التى جعلت الأوروبيين ينتزعون أراضى الشعوب الأفريقية.

٥ - قرار خاص بالجزائر: اعترفوا فيه بأن الجزائر شعب منفصل عن الشعب الفرنسى وأن للجزائر الحق فى الاستقلال والسيادة، واستنكروا الحرب الاستعمارية هناك وطالبوا بإعلان استقلال الجزائر فوراً وتفاوض فرنسا مع زعماء الجزائر وإطلاق سراح المسجونين الجزائريين فى فرنسا، والاحتفال بيوم ٣٠ مارس عام ١٩٥٨ باعتباره يوم التضامن مع الجزائر، ومساعدة المجاهدين الجزائريين.

اجتماع تنجانيقا:

وفى يومى ٢٩، ٣٠ من يناير سنة ١٩٦١ انعقدت اللجنة التوجيهية المنبثقة عن السكرتارية الدائمة لمؤتمر الشعوب الأفريقية فى دار السلام بتنجانيقا، وقام السكرتير

العام للجنة بعرض الموضوعات التالية لكى تنظرها اللجنة التوجيهية:

- ١ - تطور الموقف السياسى فى أفريقيا.
- ٢ - الجزائر وموضوع استقلالها.
- ٣ - التجارب النووية.
- ٤ - الاستعمار الجديد.
- ٥ - جنوب أفريقيا.
- ٦ - الدورة الثالثة لمؤتمر الشعوب الأفريقية بالقاهرة.
- ٧ - الميزانية.
- ٨ - التعاون.

ونعرض لكل من هذه المسائل بشىء من الإيجاز:

أولاً: تطور الموقف السياسى فى أفريقيا:

تعرض السكرتير العام فى عرضه لتطور الموقف السياسى فى أفريقيا إلى الأحداث الهامة التى وقعت منذ آخر اجتماع للجنة التوجيهية فى (أكرا) فى أبريل سنة ١٩٦٠، فأفريقيا تسير فى طريقها، وكفاح الشعوب الأفريقية ضد الامبريالية يسير بتقدم ويصطدم بعقبات يجب اجتيازها عن طريق مضاعفة الجهود.

وأوضح السكرتير العام للجنة أن الدورة الخامسة عشرة للأمم المتحدة أبرزت التيار القوى المناهض للاستعمار الذى ينمو فى أفريقيا وفى العالم كله، وقد صوتت الأمم المتحدة على قرار بإدانة النظام الاستعمارى والإصرار على الاستقلال التام الناجز لكل البلدان المستعمرة.

ثم تحدث عن الاستعمار الجديد وأكد أن تصويت بعض البلدان الأفريقية المستقلة حديثاً إلى جانب الاستعمار ضد بعض البلدان الأفريقية التى تواصل القتال مثل الكونغو والجزائر، إنما يدل على نجاح مؤقت للاستعماريين، وأن كل ما يفعله

الاستعماريون يعكس الانتفاضة الأخيرة للاستعمار، على أن اهتمام الشعوب الأفريقية يجب أن يركز على كفاح الشعوب الأفريقية، فمؤتمر الدول المستقلة في أديس أبابا، ومقاومة الجزائر البطولية وكفاح شعوب شرق ووسط أفريقيا وموقف بعض دول أفريقيا من أجل الاستقلال والوحدة الذي ظهر في مؤتمر القمة بالدار البيضاء، كل ذلك يبشر بنجاح الكفاح الأفريقي الذي سيكون أيضاً انتصاراً للسلام والإخاء العالمى.

وبعد ذلك تعرض السكرتير العام لكفاح الشعب الكونجولى، إذ اضطرت بلجيكا إلى إعلان استقلال الكونجو فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٠ ولكنها عادت إلى الاعتداء على دولة الكونجو المستقلة وتسببت فى انفصال كاتانجا، وبرغم الكفاح البطولى للرئيس «لومومبا» فإنه وزملاؤه ذاقوا كافة ألوان العذاب فى السجون -وقتئذ- وليس من المقبول أن يلقى فى السجون بوطنى أفريقى عظيم جريمته الوحيدة هى الإيمان بالتضامن الأفريقى ثم يتم إعدام هؤلاء الوطنيين بعد ذلك بتشجيع من الاستعمار؟ ثم دعا السكرتير العام إلى توحيد الكفاح الأفريقى من أجل المحافظة على استقلال الكونجو.

ثانياً: الجزائر:

عرض السكرتير العام لكفاح الجزائر البطولى من أجل الحرية والاستقلال وأكد أن جيش التحرير الوطنى الجزائرى يعتبر قدوة للبلدان الأفريقية التى تكافح ضد سيطرة الاستعمار.

ودعا إلى تطبيق القرارات التى اتخذت فى تونس وفى أكرا، ومناشدة الشعوب الأفريقية لتشجيع حكوماتها على العمل داخل الأمم المتحدة لمصلحة القضية الجزائرية، إذ أن الجزائر أرض أفريقية وكفاحها يجب أن يسانده الأفريقيون جميعاً.

ثالثاً: التجارب النووية:

إن الصحراء الكبرى جزء لا يتجزأ من أفريقيا، والجريمة التى ترتكبها فرنسا بمحاولاتها تفجير تجاربها الذرية فى الصحراء جريمة ضد الإنسانية جمعاء.

رابعاً: الاستعمار الجديد:

إن الاستعمار الجديد وجهه من أوجه الاستعمار القديم، ولا بد من تيقظ الشعوب الأفريقية لخطورته حتى يمكن الكفاح من أجل الاستقلال ووحدة أفريقيا.

خامساً: جنوبي أفريقيا:

ضرورة تنفيذ القرارات التي اتخذتها مؤتمرات الشعوب الأفريقية، وبصفة خاصة القرارات ضد التمييز العنصري، وكذلك تنفيذ المقاطعة بصفة شاملة على كل واردات وصادرات جنوبي أفريقيا، وبذلك يمكن القضاء على جريمة التفرقة العنصرية التي تمارس في جنوب أفريقيا، وحرمان هذا الاتحاد من استخدام طائراته لمجالها الجوي أو مطاراتها.

٨ - مطالبة الدول الأفريقية والآسيوية بإثارة موضوع اتحاد وسط أفريقيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفيما يختص بجنوبي أفريقيا، أعلن المؤتمر: أنه يدين بشدة حكومة جنوب أفريقيا وسياساتها العنصرية، ويصر على تحرير هذه المنطقة ويطالب الأمم المتحدة بأن تتصرف مع دولة جنوب أفريقيا تصرفاً حازماً لا مهادنة فيه.

ويطالب الدول المستقلة الأفريقية بأن تساعد جنوبي غربى أفريقيا مساعدة فعالة لانضمام لجنة جنوبي أفريقيا إلى جنوب غرب أفريقيا وتوقيع عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على جنوب أفريقيا.

ويطالب الأمم المتحدة للحرية في العالم، بأن تدين السياسة الإنجليزية في الأمم المتحدة بشأن قضية جنوب غربى أفريقيا.

وفيما يختص بالأراضي الموضوعة تحت حماية البريطانيين، يطالب المؤتمر الدول المستقلة الأفريقية بمنح شباب هذه المحميات منحاً دراسية وأن تمنح إنجلترا الاستقلال غير المشروط لها فوراً.

ودعا المؤتمر إلى إرغام البرتغال على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن تصفية الاستعمار والعمل على تحرير موزمبيق وأنجولا وغينيا وجزر الرأس الأخضر.

ويدعو المؤتمر إلى العمل على إطلاق سراح «جومو كينيا» لى يقود شعب كينيا نحو الوحدة والاستقلال الكامل ، ودعوة شعوب كينيا إلى الاتحاد فيما بينهم .

وفيما يختص باتحاد جنوب أفريقيا يوصى المؤتمر دول الكومنولث بقطع علاقاتها مع جنوب أفريقيا ودعوة الدول الأفريقية والآسيوية إلى العمل على طردها من الأمم المتحدة، ودعوة جميع الدول المتطلعة إلى الحرية فى العالم بقطع علاقاتها السياسية مع اتحاد جنوب أفريقيا وكذلك العلاقات التجارية والثقافية والرياضية .

ويطالب المؤتمر بإجلاء القوات البلجيكية عن رواندا وأورندى فوراً وتصفية قواعدها العسكرية وتنظيم انتخابات فيها تحت إشراف الأمم المتحدة .

هذا ، وبعد أن استعرض المؤتمر بعناية الحالة الراهنة فى أفريقيا قرر أنه «يعتبر الاستعمار الجديد - استمراراً للنظام الاستعماري بالرغم من الاعتراف رسمياً بالاستقلال السياسى فى البلاد الناشئة الذى سيتطور إلى نوع غير مباشر من السيطرة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية أو الفنية أعظم خطراً على البلاد الأفريقية التى نالت استقلالها أو التى توشك أن تحصل عليه .

ويستنكر المؤتمر مظاهر هذا الاستعمار الجديد التى تتمثل فى حكومات الأذنان والعملاء والانتخابات المزيفة وإعادة تجميع الدول - بوساطة قوة استعمارية - وذلك فى اتحادات أو مجموعات منفصلة أو متصلة بهذه القوة الاستعمارية وإدماج الدول فى كتل اقتصادية استعمارية تعمل على بقاء التخلف الاقتصادى فى أفريقيا والتسلسل الاقتصادى الأجنبى بعد الاستقلال والاعتماد المالى المباشر على الدول الأجنبية المستعمرة .

كما أصدر الزعماء الأفارقة إعلانين آخرين هما إعلان القاهرة الذى يحدد تصور القادة لمستقبل أفريقيا وإعلان حول الوضع فى أنجولا . . وذلك خلال الدورة التاسعة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة فى ٢٨/٦/٩٣ بالقاهرة، حيث انتخب الرئيس محمد حسنى مبارك رئيساً للمنظمة للمرة الثانية . وفيما يلى نص

قرارات القمة:

أولاً: القرارات السياسية:

الصومال:

حول القرار الخاص بالصومال أعرب الزعماء الأفارقة عن قلقهم إزاء الآثار السلبية اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا، التي تتعرض لها الدول المجاورة نتيجة تدفق اللاجئين والمشردين ومن بينهم قطاع الطرق المسلحون فراراً من المناطق المتضررة بالنزاع داخل الصومال.

ونوه القادة بالجهود الحميدة المشتركة التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي واللجنة الدائمة المعنية بالقرن الأفريقي وحركة البلدان غير المنحازة في إطار من التعاون التام بغية تعزيز المصالحة الوطنية ولإقرار السلام في الصومال.

وطالب القرار الأمم المتحدة بنشر القوات الموجودة داخل الصومال على الحدود المشتركة مع البلدان المجاورة لمنع قطاع الطرق من عبور الحدود.

كما أعرب القادة عن قلقهم إزاء التدهور المفاجيء في الوضع في الصومال وأسفهم لمقتل عناصر من قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وكذلك متظاهرين صوماليين مدنيين. وأكد البيان ضرورة نزع السلاح نزحاً تاماً وشاملاً ومستزماً كشرط لأي تسوية والالتزام من جانب جميع الأطراف الصومالية باحترام وتطبيق اتفاقية أديس أبابا.

جنوب أفريقيا:

وفيما يتعلق بالوضع في الجنوب الأفريقي أعرب القرار الصادر عن قلق القادة إزاء استمرار أعمال العنف في جنوب أفريقيا وأوضاع اللاجئين والمشردين في منطقة الجنوب الأفريقي، ورحب بتشكيل عملية التفاوض متعدد الأطراف لإقامة جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية.

وأكد القادة الأفارقة في قرارهم في هذا الصدد عزم أفريقيا على القضاء على

الفصل العنصرى وإقامة دولة غير عنصرية ديمقراطية وموحدة من خلال مفاوضات حقيقية وصادقة، ورحب القرار باستئناف المفاوضات فى إطار المحفل المتعدد الأطراف، وفوض الأمين العام فى حالة التوصل إلى اتفاق فى محفل المفاوضات بشأن الترتيبات الانتقالية وعند دخول هذه الترتيبات حيز التنفيذ بأن يقرر ما إذا كانت معايير تطبيع العلاقات مع جنوب أفريقيا، كما تم تحديدها فى قرار اللجنة المختصة لرؤساء الدول والحكومات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية الصادرة فى ٢٨ من أبريل سنة ١٩٩٢، قد تم الوفاء بها وأن يعاد النظر فى العلاقات القائمة حالياً.

وفوض القرار الأمين العام بالقيام بتعبئة أفريقية للتدخل لدى مجلس الأمن بغية إشراك الأمم المتحدة على نحو فعال فى مراقبة العملية الانتخابية فى جنوب أفريقيا وإنشاء صندوق انتخابات لإرساء نظام ديمقراطى فى جنوب أفريقيا يساعد حركات التحرير فى الوصول إلى أكبر عدد ممكن من سكان جنوب أفريقيا ليس لتمكينهم فقط من الاشتراك فى التصويت ولكن أيضاً للتأكد من صحة هذا التصويت.

ووافق القادة فى القرار على التوسع فى صلاحية وتشكيل فريق المراقبة التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية استجابة لاحتياجات حركات التحرير الوطنية ودعوا المجتمع الدولى إلى مواصلة ممارسة ضغطه على نظام جنوب أفريقيا فى كافة المجالات الهامة بما فى ذلك فرض الحظر على السلاح والأسلحة النووية والنفط حتى تتم إقامة حكومة ديمقراطية منتخبة فى جنوب أفريقيا.

موزمبيق:

وفيما يتعلق بموزمبيق أعرب القادة عن ارتياحهم تجاه وقف العمليات العسكرية واستمرار المحافظة على وقف إطلاق النار فى موزمبيق، وأشار القرار فى نفس الوقت إلى دوافع سياسية قد تؤثر بصورة خطيرة على الجدول الزمنى لعملية السلام أو يضر باتفاقية السلام العام نصاً وروحاً، وأشاد بدور منظمة الوحدة الأفريقية فى تنفيذ اتفاق السلام العام فى موزمبيق.

التطرف داخل جنوب أفريقيا:

من المهم أن نذكر أن اتحاد عمال المناجم الأوروبيين بدأ بالفعل كفرع لاتحاد عمال المناجم المتطرف في «جنوب أفريقيا» والذي تسيطر عليه أكثر السياسات تطرفاً. . فعندما قام «شارلي هاريس» الذي كان حيثئذ سكرتيراً لاتحاد عمال المناجم في «جنوب أفريقيا» بزيارة الحزام النحاسي عام ١٩٣٦ أنشأ فرعاً لاتحاده هناك، وقد نشرت الصحف أنه تحدث عن رغبته في أن «يساعد على جعل روديسيا الشمالية بلداً من بلاد البيض».

وأضاف «هاريس» أنه: «أصيب بالدهشة عندما وجد أن الوطنيين قد مروا بالفعل لا على العمل غير الفني فحسب، وإنما أيضاً على العمل الفني في هذه المنطقة، وتساءل عما سيحدث للبيض في هذا البلد إذا لم ينظموا أنفسهم؟ إن حقوق الرجل الأبيض لا بد من حمايتها».

وبهذه الروح ولد اتحاد عمال المناجم الأوروبيين وظلت هذه سياسته بصفة أساسية منذ ذلك الحين، وهي: «حماية حقوق الرجل الأبيض»، كأن نهاية التقدم يعنى بالنسبة للعمال الأفريقيين ليس أكثر من مبدأ السماح لهم بالقيام بأعمال فنية وشبه فنية الأمر الذي قد يتيح لهم فتح أبواب بضع مئات من الوظائف الفنية وغير الفنية، «ولقد كان التقدم الحقيقي بالنسبة لعمال المناجم الأفريقيين إنما يعنى ارتفاعاً عاماً في مستويات الأجور لجميع عمال المناجم الأفريقيين ولا سيما جمهرة الأفريقيين الذين يقومون بأعمال غير فنية ويتقاضون عنها أجوراً هزيلة».

وبالرغم من كل الجهود التي بذلتها الشركات للضغط على العمال الأفريقيين، واصل الاتحاد نموه، ففي خلال عام ١٩٥٤ ظهرت دلائل كثيرة تشير إلى رغبة عمال المناجم الأفريقيين المتزايدة في النضال من أجل تحقيق مطالبهم.

وفي شهر يونيو من العام نفسه فار العمال لأول مرة بحقهم في التمتع بعطلات سنوية بأجر، ومنح معاش لعمال المناجم الذين تجاوزوا سن الخمسين والذين قضوا في الخدمة أكثر من عشرين عاماً.

وفى أواخر عام ١٩٥٤ شرع اتحاد عمال المناجم الأفريقيين فى روديسيا الشمالية فى التفاوض مع الشركات بشأن الحصول على زيادة أساسية فى الأجر، وطالبوا بزيادة الأجور بمقدار ١٠ شلنات و ٨ بنسات لكل نوبة عمل، ولهذا المطلب أهمية خاصة، إذ هو يمثل زيادة الأجور لعمال المناجم الأفريقيين بنسبة تتردد بين ٢٠٠ و ٣٠٠ فى المائة. كما أنه يمثل تحدياً بعيد المدى للسياسة الاستعمارية القائمة على أساس منح أجور لا تقيم الأودا!.

ولقد رفضت الشركات مطالب الاتحاد رفضاً باتاً، وبعد أن استنفد المجلس الأعلى للاتحاد شتى طرق المفاوضات، أجرى اقتراعاً سرياً بين الأعضاء بشأن الإضراب، وكانت النتيجة تأييداً من العمال لفكرة الإضراب، وعندما تسلم الاتحاد بهذا التفويض الساحق، وجهت قيادة الاتحاد الدعوة لبدء الإضراب فى اليوم الثالث من يناير عام ١٩٥٥، فتوقف عن العمل فوراً غالبية عمال المناجم الأفريقيين البالغ عددهم ٣٧ ألف عامل فى المناجم الرئيسية الأربعة.

ورغم كل التهديدات والاستفزازات واستعراضات القوى من أصحاب العمل فإنها لم تؤثر أدنى تأثير على وحدة عمال المناجم، فقد ظل العمال المضربون بكامل عددهم من أول يوم فى الإضراب حتى آخر يوم فيه.

ولقد كان من أبرز ما تميز به هذا الإضراب هو التضامن الدولى الذى صاحبه، فقد تبرع كل من مجلس منطقة جنوب ويلز للاتحاد الوطنى لعمال المناجم ومجلس منطقة سكوتلندة بمبلغ ألف جنيه لاتحاد عمال المناجم الأفريقيين بروديسيا الشمالية، وكذلك حفز شعور عمال المناجم البريطانيين أيضاً اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطنى لعمال المناجم على إرسال مبلغ ألف جنيه، كما أن كثيراً من المنظمات النقابية البريطانية الأخرى جمعت أموالاً وبعثت برسائل التضامن.

وبعد انقضاء ٥٨ يوماً على الإضراب، وبعد أن أثبت العمال بطريقة حاسمة تصميمهم ووحدتهم عادوا إلى أعمالهم يوم ٢ من مارس ١٩٥٥، وأمام هذه الوحدة اضطرت الشركات إلى أن تسحب تهديداتها السابقة.

وبعد استئناف العمل، منح العمال امتيازات فى صورة علاوة لنفقات المعيشة ومكافأة تشجيعية لهم من أرباح الشركات، أما المطالبة بزيادة الأجر الأساسى لكل عامل بمقدار ١٠ شلنات و ٨ بنسات لكل نوبة عمل فقد عرضت للتحكيم ورفضت.

أما المرحلة التالية، فقد شهدت هجوماً مضاداً جديداً من جانب الشركات والحكومات بعد أن أصابها شعور بالقلق والذعر من قوة العمال الأفريقيين المنظمين، تلك القوة التى لم تهدد، بإرغام شركات النحاس على تقديم امتيازات أساسية فحسب، وإنما هددت كذلك بقيامها بدور الوسيط لدى العمال الأفريقيين فى جميع أنحاء اتحاد وسط أفريقيا وما وراءه.

ودفعت الشركات إلى الأمام بتنفيذ مؤامرة أطلق عليها اسم «التقدم» بكل تصميم وقوة، وبدأت بجدية رابطة موظفى المناجم الأفريقيين التى أنشئت عام ١٩٥٣ وذلك بعد انتصار عام ١٩٥٢ الذى حققه عمال المناجم الأفريقيين حتى تقف فى وجه نقابة العمال، ولقد بدأت الشركات بعد انتهاء الإضراب الكبير الذى استغرق ٥٨ يوماً فى وضع مقترحات «التقدم» الأفريقى موضع التنفيذ، وفى عام ١٩٥٥ أبلغت الشركات رابطة موظفى المناجم الأفريقية أنها على استعداد للاعتراف بها، وكانت الشركات «تعتقد أن هيئة مثل رابطة الموظفين الأفريقيين ستساعد على نمو طبقة أفريقية متوسطة تتسم وتقدر المسئولية إلى جانب تكوين رأى أفريقى سوى ومستقر» يكون فى صالح تلك الشركات طبعاً.

وفى مايو عام ١٩٥٥ بعثت الشركات إلى اتحاد عمال المناجم الأفريقيين تخطره بأنها تعتزم إنهاء الاتفاق معه فى خلال ستة شهور، وفى الوقت نفسه أعدت الشركات قائمة بالوظائف المقترحة للقيادة والإشراف التى سيعين فيها أعضاء الرابطة، وذلك بالإضافة إلى اقتراح آخر بوضع مثل هذه الوظائف على أساس المرتبات الشهرية بدلاً من نظام البطاقة المعمول به. ومن الواضح أن الهدف من مقترحات «التقدم» يرتبط مباشرة بفكرة إشاعة الفرقة بين عمال المناجم الأفريقيين وتعزيز رابطة الموظفين.

ولقد قاوم الاتحاد تلك المحاولة الصارخة لتمزيق وحدته، مطالباً بأن يكون الاقتراح الخاص بتحديد الوظائف التى يمثلها الاتحاد والوظائف التى تمثلها الرابطة يجب أن يسحب ولا ينفذ، وأن المستخدمين الأفريقيين ينبغى أن تكون لديهم حرية الانضمام إلى أى من الهيئتين. ولكن الشركات لم تكن تريد حرية الاختيار هذه، ولذا رفضت الموافقة على طلب الاتحاد، ووجد الاتحاد بالطبع ما يبرر مخاوفه، إذ كشف تقرير «براينجان» أنه من بين ١٣٨ رعيماً من زعماء الاتحاد اختير ٦٦ منهم لشغل وظائف الإشراف، ومن ثم طلبت الشركات من حوالى نصف زعماء الاتحاد الخروج منه لتنفيذ مشروعات التقدم.

وليس ثمة برهان صارخ أكثر من هذا على الطريقة التى استخدم بها مشروع «التقدم» الأفريقى كوسيلة لتحطيم الاتحاد.

وقد صرح الرئيس العام للمؤتمر الوطنى الأفريقى الذى عقد فى لوساكا فى الحادى عشر من يونيو عام ١٩٥٦، بأنه يبدو أن الشركات تحاول تقويض رعاة الاتحاد، أنهم يأخذون عمال المناجم الشبان من الأذكىاء وواسعى الاطلاع ليضموهم إلى رابطة الموظفين ذوى المرتبات ويستخدمونهم فى تدمير قوة الاتحاد. وأخذت الشركات تواصل السير نحو ما تهدف إليه من إضعاف الاتحاد، فأعلنت شركات النحاس فى ٢١ يونيو أن العرض الذى تم منحه لعمال المناجم العاملين فى وظائف المشرفين بتسلم مرتبات شهرية سيسحب اعتباراً من يوليو عام ١٩٥٦.

وكان هذا الإجراء ذا أهمية بالغة نظراً لأن الراتب الشهرى كان مرتبطاً فى أذهان عمال المناجم الأفريقيين برابطة الموظفين.

وكان من الواضح أن الشركات تحاول بشتى صور الضغط والإرهاب أن تضعف من ولاء عمال المناجم الأفريقيين للاتحاد الذى أنشأوه ولاقوا فى سبيل قيامه المهانة والإذلال والجوع، وكان نجاحهم فى إقامته يمثل الشجاعة والتضحية بالنفس... وكان هذا الإجراء تحدياً لم يستطع الاتحاد أن يدعه يمر بلا رد.

وفى أواخر يوليو عام ١٩٥٦ بدأت سلسلة من الإضرابات المنظمة بناء على دعوة المجلس الأعلى للاتحاد، وكانت مدة هذه الإضرابات من ثلاثة إلى خمسة أيام لكل منجم بدوره، ولقد استمرت هذه الموجة من الإضرابات حتى ٢٣ أغسطس، وبعد ذلك بخمسة أيام أعلن الاتحاد فرض حظر على ساعات العمل الإضافية إلى أجل غير محدد، ثم قامت إضرابات أخرى فى بداية سبتمبر، وقد بلغ عدد الإضرابات التى حدثت بين شهرى مايو وسبتمبر سنة ١٩٥٦ ستة عشر إضراباً .

لقد كان الاتحاد فى الواقع على جانب كبير من القوة حتى أن الحكومة سرعان ما تأكدت من أنه بالرغم من استخدامهما لمختلف أساليب الضغط والإرهاب فإنها لم تستطع أن تحدث انقساماً فى صفوف العمال، وكان عليها أن تتخذ إجراء أكثر تشدداً، ومن ثم أعلن القسائم بأعمال الحاكم مساء ١١ سبتمبر عام ١٩٥٦ حالة طوارئ فى الإقليم الغربى الذى يقع فيه الحزام النحاسى، ثم أصدر أوامره فى ساعة مبكرة من صباح اليوم التالى باعتقال «ماثيو نكلوما» السكرتير العالم للاتحاد وخمسة وعشرين عضواً من أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد، وقد أبعد هؤلاء الزعماء عن الحزام النحاسى وحرموا حق العودة إلى ديارهم مرة أخرى.

وعاد إلى الحزام النحاسى مستر «كاتيلونجو» رئيس الجناح اليميني فى الاتحاد الذى كان بعيداً عن المنطقة فيما بين شهرى يونيو وسبتمبر ١٩٥٦ خلال الفترة التى كان الاتحاد فيها يواجه أخرج محنة مر بها منذ إنشائه. عاد «كاتيلونجو» بعد إعلان حالة الطوارئ وبعد اعتقال معظم الزعماء . . وسرعان ما تعاون مع الحكومة لإنهاء الإضرابات التى توقفت فى أواخر شهر سبتمبر.

وهكذا اختتمت الشركات تلك المرحلة بنصر مؤقت، فقد أيقنت شركات المناجم البلجيكية فى الكونغو الواقعة على الحدود مع روديسيا الشمالية أنها تستطيع التغلب على العاصفة الأفريقية وأن تعيش فى واحة من السلام الصناعى والسياسى، وسرعان ما تحطمت هذه الأحلام.

فبالرغم من النكسة المؤقتة التى تعرض لها اتحاد نقابات العمال الأفريقيين فى

روديسيا الشمالية فإنه كشف للعمال الأفريقيين فى جميع أنحاء القارة عن المكاسب والامتيازات التى يمكنهم الفوز بها عن طريق النظام والكفاح والوحدة حتى لو كان ذلك فى ظل الحكم الاستعماري . . وأدرك العمال الأفريقيون أن العقبة الرئيسية أمام زيادة أجورهم هو النظام الاستعماري الذى يروحون فى ظله .

وسار العمال الأفريقيون شوطاً طويلاً فى الوصول إلى إهدافهم . وذهبت الأيام التى كان بوسع أى استعماري فيها أن يتصرف كيفما شاء ، وبالرغم من القمع والاضطهاد تعلم العمال الأفريقيون كيف يحافظون على وحدتهم ، وكيف يناضلون ، وانتهى عهد الرضوخ السلمى نسيباً للشعب الأفريقى العامل .

كان الوصول إلى الهدف سليماً نسيباً نظراً لأنه لم تكن هناك سلبية تامة فى أى وقت كان ، إلا أنه إذا كان الاستعمار استطاع حتى الحرب العالمية الثانية أن يسيطر على أفريقيا ، فإنه لم يعد يستطع ذلك بعد الحرب . إن العمال الأفريقيين لم يعودوا يتحملون بعد ذلك أجور العبيد ، لذا كان لا بد من إنهاء هذا الظلم ووضع حد للاستعمار ، وبذل العمال الأفريقيون غاية جهدهم فى الكفاح من أجل تحطيم الحكم الاستعماري فى أفريقيا حتى يحققوا الهدف المنشود فى التحكم فى مصائرهم .

العمال والعنصرية:

مما سبق يتضح أن التمييز الجامد بين الأجناس الذى يتسم به نظام العمل فى جنوب أفريقيا فى ظل الاستعمار وسياسة التفرقة العنصرية المطبقة فى جميع نواحي الحياة الأفريقية ، فنوع العمل ودرجته التى يقوم بها الأفراد ، والأجور التى تمنح يجرى تحديدها حسب نوع الجنس أكثر مما هو حسب الكفاءة وكذلك تختلف فرص العمل حسب الجنس الذى ينتمى إليه ، ونوع العمل الذى يقوم به الفرد يتأثر بعدم تكافؤ الفرص المعروضة على مختلف الأجناس بالنسبة للأجور وظروف المعيشة . وسأعرض هنا لما جرى ولما كان متبعاً حتى عام ١٩٩٣ فى دولة جنوب أفريقيا كنموذج لما هو عليه الحال فى بقية الدول الأفريقية المستعمرة .

فمنذ قرن لم تكن هناك صناعة مناجم أو صناعة نسيج ، وأغلب التشريعات

العمالية لم تصدر إلا بعد نمو سوق العمل ، وأول قانون عمالي كان يتعلق بالنازعات بين الأسياد والخدم الخصوصيين والعمال الزراعيين وفي نهاية القرن التاسع عشر أصبحت صناعة المناجم ذات أهمية تطلبت معها وجود تشريعات عمالية جديدة خاصة بالنسبة لمشكلتين :

الأولى: وجوب إيجاد حل لمشكلة توفير اليد العاملة سواء منهم الأكفاء وغير الأكفاء.

الثانية: وضع نظام يمكن بواسطته تحديد وضع العمال الأوروبيين المهاجرين ، وكذلك العدد الكبير من العمال الهنود والصينيين والملونين الذين استقدموا من الخارج تحت الملاحظة . ولهذا الغرض وضعت تشريعات عديدة ، مثل قانون المناجم والمهاجر في سنة ١٩١١ ، ثم قوانين تنظيم العمل في نفس السنة ، وقوانين حماية أجور العمال في سنة ١٩١٤ ، وقانون مناطق المدن للوطنيين في سنة ١٩٢٣ (في جنوب أفريقيا) .

كل هذه التشريعات وكيفية تنفيذها بنيت على أساس التفرقة العنصرية ؛ فالعمل المهني والإشراف على عمل العمال الدقيق يقوم به الأوروبيون عموماً ، والأقل درجة يقوم به الملونون والآسيويون ، أما الأفريقيون فلا يدخلون ضمن هذه الفئة ، وينطبق هذا على كافة فروع النشاط الاقتصادي كالزراعة والمناجم والنسيج والنقل وإدارة المصالح العامة والأعمال المهنية . ويستثنى من ذلك مهنة التدريس وتلقين الدين ، فيجوز لغير الأوروبيين القيام بهما في نطاق الجماعات التي هم منها ، وفي سنة ١٩٥٧ صدر قانون مهنة التمريض وقصر عضوية مجلس التمريض المشرف على المهنة على الجنس الأبيض فقط .

ويعد المجلس سجلات لكل جنس من الممرضات على حدة ، وله أن يشترط شروطاً معينة للتسجيل وكذلك ملابس وشارات معينة ، وفيما عدا حالات الطوارئ لا يجوز أن تعمل ممرضة بيضاء تحت رئاسة ممرضة غير بيضاء ، والقيود على الأفريقيين الذين يقومون بأعمال دقيقة وينافسون البيض ترجع إلى أوائل عهد التصنيع ، واتسعت مسايرة تأجير الأيدي العاملة وظروف العمل في صناعة المناجم

وقانون تنظيم العمل وقانون المناجم والعمل الصادرين فى سنة ١٩١١ حيث نصا على «الإشراف والرقابة واختيار العمال البيض فحسب» كما نصاً أيضاً على نظام أرباح متدرج، وعلى إنشاء مكاتب للعمل لتخديم الوطنيين فى المناجم والأعمال، وفى سنة ١٩٤٩ خول قانون الوطنيين المعدل وزير العمل تطبيق قانون تنظيم العمل للوطنيين فى صناعات أخرى، ومع أنه بموجب قانون المناجم تقرر تحريم تشغيل الأفريقيين كعمال مهرة فى المناجم إلا أنه قد نص فى قانون الوطنيين المعدل سنة ١٩٤٩، على أن شهادة الكفاية لأية وظيفة فى المناجم أو الأعمال والآلات تعطى للأوروبيين أو الملونين من الكاب أو الملايو، والسكان المعروفين باسم «موريتيوس» الملونين أو من سانت هيلين. ويحول القانون دون اعتبار الصناع ممن لهم حق فى العمل فى الأعمال التى يدفع عنها أجوراً عالية مهما كانت مهارتهم ويعتبر اللون عائقاً قانونياً يحول دون تشغيل الأفريقيين فى الأعمال التخصصية.

ومبدأ إقصاء الوطنيين عن نوع معين من الأعمال امتد فى السنوات الأخيرة عقب فوز الحزب الوطنى سنة ١٩٤٨، وبموجب قانون عمال المباني الوطنيين لسنة ١٩٥٠ حرم تشغيل الصناع المهرة الأفريقيين فى مناطق المدن، ثم صدر قانون فى سنة ١٩٥٥ حرم تشغيل هؤلاء الصناع إلا فى المباني المملوكة أو التى يشغلها وطنى والتابعون له أو المعدة ليشغلها الوطنيون، وبموجب هذا التشريع وضع قيد على مزاولة الأفريقيين للأعمال التى تستدعى مهارة واعتبرت قاصرة على الأوروبيين، وترتب على ذلك قيام نظام متعدد الأجناس أساسه انحطاط الصناعة وعدم وجود صناعة هامة فى جنوب أفريقيا فيها عمال بدرجات مختلفة فى الأجور حسب المهارة أو نوع العمل وتبعاً لمقتضيات المطالب الفنية ونسبة إنتاج العامل، فالأوروبيون يحتكرون كل الأعمال الرئيسية بصرف النظر عن كفايتهم الشخصية، والأفريقي ممنوع من التدريب الذى يمكنه من الحصول على أجر أعلى، ومشكلة الأجور هى أهم موضوع فى التفرقة العنصرية الخاصة بالعمال الأفريقيين الذين يتقاضون أجوراً أقل بكثير من سائر الأجناس أو الطبقات، وبالرغم من أن الأجور قد زادت فى السنوات الأخيرة إلا أن حالة العمال الأفريقيين وخاصة غير المهرة

غير مرضية . فلم تبلغ أجورهم الحد الأدنى المحدد للأجور بموجب جدول الأجور .

ومظاهر التفرقة العنصرية فى النظام الاقتصادى فى جنوب أفريقيا تعتبر الهدف الأساسى لسياسة التفرقة العنصرية وهو المحافظة على تفوق الأوروبيين فى نواحي الحياة كافة مع تنمية صناعة البلاد . علماً بأن التنمية لا يمكن أن تتم دون معاونة العمال الأفريقيين وهم أكبر عنصر فى النظام الاقتصادى .

والآن يوجد حوالى اثنين وعشرين مليون أفريقى فى البلاد كلها وهم أساس قوتها العاملة ، كما يوجد عشرة ملايين أفريقيين من النساء والأطفال والشيوخ يعيشون ضمن الاحتياطى ، ويعمل الشبان الرجال فى المناجم والصناعة والزراعة وفى خدمة المنازل فى المدن ، وحسب إحصاء سنة ١٩٨١ كان ٢٧٪ من الأفريقيين من سكان المدن و٧٣٪ من سكان الريف و٥٣٪ يعيشون فى «المناطق» الأفريقية أو الاحتياطى ، و٣٧٪ فى مزارع الأوروبيين ، و ١٠٪ فى الريف وسائر المناطق الريفية .

ويرحل الأفريقيون باستمرار إلى مناطق المدن الأوروبية ، إما كمهاجرين أو كمستوطنين فى مساكن البلديات أو المدن الضيقة .

والحاجة الاقتصادية إلى هجرة الأفريقيين الاحتياطيين ، والناشئة عن النمو الصناعى فى المناطق البيضاء والتى تمنع إتمام التفرقة العنصرية الكاملة تستدعى رقابة حكومية دقيقة على هجرة العمل ، وهذه الرقابة على الحرية تتمثل فى منع التنقل والإقامة . وبناء على قانون العمل لسنة ١٩١١ أنشئت مكاتب للعمل يتم تشغيل العمال بواسطتها ، وأصدرت السلطات البلدية تعليمات فى جوهانسبرج لا يعطى بموجبها للأفريقيين تصاريح عامة للعمل بل يجب عليهم إبلاغ المكتب فى بحر ٣ أيام من تاريخ خلوهم من العمل ثم يذهبون إلى أماكن المتعطلين .

ومما يتصل بهجرة العمال داخل الاتحاد : سياسة الحكومة فى جمع عدد كبير من الأفريقيين من خارج الاتحاد للعمل فى الصناعة والمناجم والزراعة ، والعنصر الكامن وراء هذه السياسة هو إبقاء العدد اللازم فقط من الوطنيين التابعين للاتحاد فى نطاق المدن للعمل فى الصناعة وتنميتها .

والاستعانة بالهجرة العمالية من الخارج هي جزء من برنامج فصل المناطق الداخلية في الإطار الواسع للتفرقة العنصرية، وقد استعمل ذلك لمدة.

ويبدو أن أساس خطط الحكومة بشأن الفصل الصناعي هو قانون «التهدة الصناعية» وقد صدر في سنة ١٩٣٤ ثم عدل في سنة ١٩٥٦، ويخول لوزير العمل سلطة تخصيص فئات من العمال لمختلف الأجناس حسب تحديده، ويخول القانون للوزير سلطة تحديد نسبة من كل جنس من العمال لكل صناعة أو مهنة، وحرّم القانون التسجيل المختلط لاتحادات العمال، ثم عدل القانون سنة ١٩٥٩، ولا يجوز بمقتضاه للاتحادات المختلفة الباقية بعد ذلك أن توسع نشاطها خارج نطاق أعمالها الحالية إلا إذا كان ذلك لصالح جنس معين.

ولو أن القانون مبني على مبدأ التعاقد الجماعي بين العامل ورب العمل لكن العمال الأفريقيين وهم غالبية اتحاد العمال قد استثنوا من أحكامه.

فلا يجوز للأفريقي أن يكون ممثلاً للعمال أو نائباً للممثل في أي مجلس صناعي، وهي أجهزة دائمة مكونة من جمعيات أرباب الأعمال واتحادات العمال، ومهمتها التوفيق في كافة المسائل بين الطرفين وقراراتها تسرى على العمال الوطنيين كذلك. ولا يجوز للأفريقي أن يمثل زميله العامل كطرف في نزاع معروض على لجنة التوفيق، وهي هيئة مكونة من عدد متعادل من العمال وأرباب العمل، ولها أن تفصل في نزاع معين، ووجد قانون يسمى قانون الأجر لسنة ١٩٥٧ وينطبق على البيض وغيرهم بخلاف قانون التوفيق الصناعي.

أما مشكلة حل منازعات العمال الأفريقيين التي لم يتعرض لها نظام التوفيق لسائر الأجناس، فقد صدر بشأنها قانون سنة ١٩٥٣ بشأن تسوية منازعات العمل للوطنيين. وقبل ذلك كانت الإضرابات ممنوعة بموجب إجراءات جبرية، وكان هناك تحكيم إجباري ألغى.

وقانون سنة ١٩٥٣ سار على هذا المبدأ لكنه مد مبادئه بتحريم الإضرابات أو التحريض عليها، وكذلك الإضراب على سبيل المجاملة وقد وضع القانون نظاماً

للتوفيق الصناعى طبق على الأفريقيين غير العاملين فى المزارع والخدم وموظفى الحكومة والتعليم والعاملين فى مناجم الذهب والمناجم بصفة عامة.

وهذا النظام يشمل لجان عمال محلية أفريقية فيها مندوبون أفريقيون يعينهم الوزير ويرأسهم رجل أبيض، ومهمتها إيجاد صلة بين أرباب الأعمال والعمال وتلقى التمثيل والتوفيق فى المنازعات، وهناك لجنة عمال وطنية عامة من أعضاء بيض فقط يعينهم الوزير بعد استشارة اللجان الفرعية. وتعرض على اللجنة العامة المنازعات التى يتعذر حلها فى اللجان الفرعية فإذا عجزت اللجنة العامة يعرض الأمر على الوزير الذى يقرر ما إذا كان يتعين عرضه على لجنة الأجور من عدمه.

ومع أن العمال الأفريقيين هم غالبية العمال فى الاتحاد، إلا أنهم محرومون من الانتفاع بمزايا التحكيم والتوفيق الموضوع للعمال البيض وهم محرومون منه بقانون تسوية منازعات العمال الوطنيين، وقرار الحكومة بوضع نظام حكومى لحل منازعات الوطنيين لا يكون اتحاد العمال الوطنى ممثلاً فيه ومعناه - حسب قول الوزير- أنه إذا نجح هذا الجهار أو النظام، فلن تكون هناك حاجة لاتحاد العمال وسيموت من تلقاء نفسه، وقوانين جنوب أفريقيا لا تعترف إلا باتحادات العمال المسجلة وفقاً لقانون التوفيق الصناعى ومع عدم وجود نص صريح يحرم إنشاء اتحاد عمالى أفريقى إلا أنه من الممكن عدم تسجيل أى حزب وعلى ذلك لن يكون له أية حقوق بموجب هذا القانون، وكافة إجراءات التوفيق بما فيها قانون سنة ١٩٥٦ الذى اعتبر أن العمال هم الأوروبيون والملونون والهنود فقط مع عدم إمكان تسجيل الاتحادات العمالية الأفريقية.

ونص قانون التوفيق الصناعى سنة ١٩٥٦ على عدم تسجيل الاتحادات المختلطة (الأيض مع الملونين) بعد ٧ مايو سنة ١٩٥٨، وعلى الاتحادات الموجودة إنشاء فروع للبيض وللملونين، وعقد اجتماعات كل على حدة وانتخابات اللجان التنفيذية من البيض فقط، وأضاف قانون الصناعة المعدل لسنة ١٩٥٩ قيوداً جديدة بشأن الاتحادات العمالية الأفريقية، ولم يجز انتخاب الأفريقى نائباً عن العمال زملائه أو نائباً فى أى مجلس صناعى.

وعلى ذلك، فالجهاز الاقتصادي كله فى جنوب أفريقيا يعمل تحت نظام مرسوم من التفرقة العنصرية يحرم العامل الأفريقى فرصة الحصول على أجور عالية ويقضى على حريته فى اختيار نوع العمل ويمنع تمثيله بالتساوى فى المجالس الصناعية وفى الاتحادات العمالية.

ومع ذلك الضغط والظلم الرهيب، إلا أن العمال فى بعض المستعمرات الأخرى استطاعوا أن يتجمعوا وأن يكونوا فيما بينهم نقابات عمالية أو ما يشابه النقابات. . . وكان لهذه التجمعات العمالية أثر إيجابى فى الحصول على استقلال دولهم.

أمريكا وإنجلترا ونقابات العمال الأفريقية:

نقدم فيما يلى وثيقة سرية عن الصراع بين كل من إنجلترا والولايات المتحدة للسيطرة على عمال أفريقيا وتتضمن:

١ - أن يقوم الزعماء النقابيون الأمريكيون بحملة عنيفة ضد الاستعمار والدول الاستعمارية فى أفريقيا بهدف تصفية الاستعمار الأوروبى والتعجيل بنهايته لإحلال الاستعمار الأمريكى الشاب محله، كاستعمار اقتصادى، يستند إلى التوسع فى عمليات الاستثمار والسيطرة على قيادة الحركات النقابية.

٢ - أن هذه السياسة تباركها وتحركها من وراء ستار وزارة الخارجية الأمريكية وإدارة المخابرات المركزية الأمريكية وتضع تحت تصرفها الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ هذا المخطط، ولقد استندت الوثيقة فى تأييد ذلك إلى المطابقة بين النصوص الحرفية لتقرير نائب الرئيس الأمريكى آنذاك ريتشارد نيكسون والمستر مينى رئيس الاتحاد العمالى الأمريكى فى ذلك الوقت.

٣ - إن الحكومة البريطانية تستخدم مؤتمر نقابات العمال البريطانية والاتحاد الدولى للنقابات الحرة كأداة للدفاع عن مصالحها الاستعمارية، وتمييع الحركات الوطنية وأن فى النشاط الأمريكى السابق ما يعرقل تنفيذه هذه السياسة ويمس المصالح البريطانية.

٤ - لما كان هذا الصراع بين السياستين الإنجليزية والأمريكية حول السيطرة الاقتصادية على عمال أفريقيا قد يؤدي إلى نزاع مكشوف بين النقابيين الأمريكيين والبريطانيين داخل الاتحاد الحر على نحو يهدد كيان هذا الاتحاد، ولهذا قررت الحكومة البريطانية أن تتصل - لتدارك الأمر - بالحكومة الأمريكية للوصول إلى حل وسط.

٥ - نجاح الأمريكيين في عزل المستر «اولدينبروك» الرئيس السابق للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، باعتباره عميلاً لبريطانيا وقد أجبر على الاستقالة.

٦ - إن الحكومة البريطانية تنظر بعين الفزع إلى مشروع تكوين اتحاد عام أفريقي مستقل لنقابات العمال الأفريقية، كما أنها لا تترتاح إلى منح المنظمة الأفريقية الإقليمية للاتحاد الحر قدرًا كبيرًا من الاستقلال الذاتي.

وليست السياسة التي انتهجها ممثلو نقابات العمال البريطانية في الاتحاد الحر إلا ثمرة مناورات سرية دارت لعدة سنوات بين الموظفين المختصين وحزب العمال وزعماء النقابات، وهدفها الأول هو حماية المصالح البريطانية. ومثل هذه الحماية تتضمن، قبل أي شيء آخر، الكفاح ضد الشيوعية في المجال النقابي ولقد كان هذا الهدف هو الذي حدا بوزير الخارجية البريطاني الأسبق (أرنست بيفن) إلى تزعم حركة الانسحاب من الاتحاد العالمي للنقابات وتكوين الاتحاد الدولي للنقابات الحرة.

سياسة المملكة المتحدة السرية في الاتحاد الحر:

لم يحدث أن حددت تفاصيل سياسة إنجلترا إزاء الاتحاد الحر في صورة منتظمة أو دونت في تعليمات مكتوبة، إلا أنه من المهم بيان أن القادة النقابيين الإنجليز، كانوا دائماً على استعداد لاتباع هذه السياسة، كما كان الجانب الرسمي على استعداد للإفادة من خبرة النقابات، وبالمثل أظهر القادة النقابيون دائماً استعدادهم لتقبل نصائح الرسميين والتعاون مع وزارة الخارجية ومع عدد من خبراء إدارة المخابرات الذين كانوا يحكم طبيعة الموضوع على صلة به منذ بداية الاتحاد الحر.

لقد كان من المتفق عليه في المحادثات الودية التي تسبق المؤتمرات العمالية

الدولية أن المتحدثين باسم مؤتمر النقابات البريطاني ملزمون بتبنى الآراء الآتية:

١ - أن التدرج فى التنازل عن الحكم المباشر لبريطانيا والدول الأوروبية الأخرى فى أفريقيا لصالح الاستقلال المحلى يجعل الاحتفاظ باتصالات أفريقية عن طريق تنمية وسائل اتصال غير سياسية أكثر ضرورة عن ذى قبل، وفى ظل هذه الظروف أصبح دور الحركة النقابية ومن ثم دور الاتحاد الحر بالغ الأهمية بالنسبة لإنجلترا، خاصة وأن التطورات الحديثة زادت إلى حد كبير من أهمية النقابات كأداة بديلة للنفوذ الغربى، وبوجه خاص كعائق للحركات السياسية والوطنية التى لا تخضع لرقابة الاستعمار، ولما كان من المتعذر اتهام نقابات العمال بأنها تتوخى أغراضاً استعمارية، فإنه يمكن - بمعاونتها - إقامة علاقات منسجمة مع الأنظمة الاجتماعية والسياسية الجديدة فى أفريقيا التى يجرى خلفها مع إدارة المصالح الصناعية التى يأمل المستعمر الاحتفاظ بها عقب أية تغييرات سياسية، ولسوف يحتاج المستعمر إلى النقابات فى وقت عمليات التأميم غير المسئول، والاحتفاظ بالسيطرة على القطاعات الرئيسية فى اقتصاد الدول الأفريقية التى استقلت حديثاً.

٢ - يجب أن يكون الهدف الأساسى هو تنمية حركة نقابية صلبة فى أفريقيا على النمط المعروف فى بريطانيا والقارة الأوروبية، وهذا ما يجب أن ينجز بمساعدة إنجلترا وتحت نفوذها منذ البداية، وعلى مثل هذه الحركة أن تعنى بظروف العمال وحقهم فى التنظيم النقابى آخذة فى اعتبارها دائماً الحدود التى تقتضيها الظروف المحلية.

ولقد كان قادة إنجلترا، النقابيون، يسلّمون تماماً بحقيقة كون الحركة النقابية ليست المجرى الملائم للمطالب السياسية البحتة وعمليات الإثارة، وأن فى فتح أبواب الحركة النقابية للإثارة السياسية، ما يفتح الباب للشيوعية، حتى ولو كان الزعماء السياسيون يرفعون أعلاماً وطنية. وفى خلال المحادثات ذكر ممثلو النقابات فى مناسبات عدة أن ربط الحركات النقابية بحزب سياسى كما هو حادث فى غانا البريطانية له مخاطر جسيمة، وستجدد نفس هذه الأخطار بصورة أشد فى أفريقيا.

٣ - أكد الزعماء النقابيون البريطانيون أن الخطر الرئيسى فى أفريقيا قد ينشأ عن الإضراب السياسى . وهذا الإضراب قد يشكل فى أفريقيا نوعاً خطيراً من التحالف بين الوطنية والنقابية ، ومن المهم وقوف إنجلترا على الأسرار الحقيقية للمباحثات التى سبقت المؤتمر بين وزارة الخارجية الأمريكية وبين نقابات العمال ، وهى تكشف عن حقيقة أغراض اشتراك نقابات العمال الأمريكية فى الاتحاد الدولى للنقابات الحرة واتخاذها منه أداة لتنمية المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية فى أفريقيا .

وقد دلت التقارير والمعلومات الواردة عن المؤتمر السرى للسفراء وكبار الموظفين الأمريكين المنعقد فى «لورنزو ماركيز» على أن السياسة الأمريكية العامة تجاه أفريقيا تقوم على محاولة تنفيذ القرارات التى اتخذت بناء على تقرير السياسة السرية الذى كتبه المستر «ريتشارد نيكسون» عقب زيارته لإفريقيا عام ١٩٥٧ ووثيقة الأحداث التى وضعتها لجنة الشؤون الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى .

والواقع أن السياسة الأمريكية لا تلتقى قليلاً ، بل لا تلتقى كلية مع أهداف إنجلترا من الاتحاد الحر ومع سياستها العامة فى أفريقيا ، بل إن هدف هذه السياسة ، على نقيض ذلك هو الاستفادة من الموقف الصعب الذى قد تجد فيه بريطانيا ودول أوروبية أخرى نفسها فى استبدال نفوذ هذه الدول ومصالحها بتغلغل أمريكى مباشر فى أفريقيا ، مع استخدام أداة الاتحاد الحر والاتصالات الأمريكية التى تمت مع بعض القادة الأفريقيين لهذا الغرض .

«إن فى أزمة الاستعمار الغربى فى أفريقيا تحدياً لنا وفرصة لامتداد النفوذ الأمريكى المباشر» هكذا كتب نيكسون ، كما ذكر فى تقرير لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكى «توجد لدينا أكثر مما أدركنا فرصة أكبر للعمليات المربحة (فى أفريقيا) فقد كان هناك نزوع فى الماضى ، فيما يختص بمشكلة التزاماتنا قبل حلفائنا فى أوروبا إلى ترك سياسة الولايات المتحدة إزاء أفريقيا ، ترسم فى عواصم أوروبا . ولكن سير الأحداث فى أفريقيا ذاتها والتغيرات المستحدثة فى التنظيم الداخلى لوزارة الخارجية قد رفعت أفريقيا إلى مستوى السياسة ، واستدعت إعادة

تقدير موقفنا، كإجراء من الواضح والضرورى اتخاذه كخطوة أولى نحو العمل الأمريكى المستقل والمجدى».

وكتب المستر (نيكسون أيضاً): «يجب الاعتراف، من وجهة النظر السياسية بأن الدول الأوروبية فى أفريقيا بما فيها بريطانيا وفرنسا، قد لطخت وجهها بماضيها الاستعماري وأن أمريكا هى الوريث الذى يمكنه استغلال مثل هذا الماضى فى أفريقيا...».

وأعتقد أنه من الضرورى أن أبرز أن أمريكا من الآن فصاعداً يجب أن تتقدم بخطوات أسرع نحو تعزيز مركزها فى أفريقيا، ومع وضع هذا الغرض فى ذهنها يجب أن تعمل على زيادة بعثاتها الدبلوماسية هناك، موفدة أكثر خبراتها السياسيين والاقتصاديين تجربة، مع إنشاء مراكز للاستعلامات والثقافة وتشجيع تدفق مقادير كبيرة من رأس المال الخاص، وأن المصالح الأمريكية ستكون فى المستقبل من الكبر بحيث تبرز عدم ترددنا فى المعاونة على رحيل الدول الاستعمارية من أفريقيا. وإذا استطعنا بهذه العملية أن نكسب الرأى العام الوطنى لضمناً بذلك مستقبل أمريكا فى أفريقيا».

ويبدو أن كل تنازل تقوم به إنجلترا وتقوم به أية دولة أوروبية أخرى فى محاولة البقاء فى أفريقيا لن تكتب له الحياة هناك، وسوف يحول بواسطة الأمريكين فى غير صالحها ويعزز هذا الرأى أن لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكى ذكرت «أن خطوة تتخذها الدول الأوروبية لتعديل أو تخفيف قيودها الاستعمارية فى أية جهة كانت تتيح لنا (أى لأمريكا) مجالاً أوسع للمناورات الدبلوماسية وفى اتهام الاستعمار فى نظر هذه اللجنة مادة يجب أن يستخدمها الأمريكيون (وليس الشيوعيون وحدهم) وأن يبرزوها فى عملياتهم من وقت لآخر فى أفريقيا، فيما يختص بالتعامل مع الدول وفيما يختص بموقفهم وجهاً لوجه من الدول الاستعمارية والدول المتعددة العناصر فى أفريقيا والمناطق المستعمرة بصفة عامة».

وفى مؤتمر «لورنزو ماركيز» سالف الذكر ثبت أن «جوزيف ساترت هوايت» وكيل وزارة الخارجية الأمريكية المساعد للشئون الأفريقية، قد بسط المشكلة وأعلنها

عياناً جهاراً بقوله: «يجب أن نبذل قصارى جهدنا للتأثير فى الشعوب الأفريقية، وهذا ما يمكن تحقيقه بنجاح عن طريق استغلال الكفاح ضد الاستعمار الأوروبى، وقد يكون من العسير عليكم كموظفين حكوميين أن تهاجموا على المكشوف دولاً هى حليفتنا فى حلف شمال الأطلسى، ولكن هناك طرقاً أخرى لعمل ذلك و من بينها الهجوم بواسطة ممثلى الاتحادات العمالية الأمريكية المتصلين بالحركة النقابية الأفريقية، وهؤلاء فى الوقت الحاضر، يسمح لهم أن يصلوا إلى حد المطالبة باتخاذ خطوات مجدية مباشرة لضمان إقامة جمهورية ديمقراطية مستقلة فى الجزائر وتكوين اتحاد فيدرالى فى شمال أفريقيا يضم تونس والجزائر على سبيل المثال».

والأمر الخطير أن هذا هو عين ما ينفذه النقابيون الأمريكيون بالفعل. ففى تقرير قدمه المستر «مينى» إلى المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الأمريكى نراه يطالب الحكومة الأمريكية بأن تقوى إلى حد كبير بعثاتها الدبلوماسية فى سائر أنحاء أفريقيا، مع الاعتراف بأهمية دور العمال فى الدول الأفريقية الجديدة وزيادة قوة الملحقين العماليين وتهيئة برنامج لتبادل الزيارات فى المنطقة مع توجيه عناية خاصة إلى مشاركة العمال فى هذا البرنامج».

ويؤكد الأمريكيون، ضمناً، على أهمية الاحتياط ضد الاستعمار السوفيتى ولكن الواقع أن النفوذ الشيوعى فى أفريقيا محصور فى أدنى الحدود، ولجنة مجلس الشيوخ للشئون الخارجية تعجب أنه يوجد فى أكرا وحدها ٦ دبلوماسيين سوفيت مقابل ١٠٠ دبلوماسى أمريكى، وتتساءل عما إذا كانت هناك أدلة خاصة على نفوذ الشيوعيين فى أفريقيا.

ولا يهتم الأمريكيون بخلق نقابات عمال أفريقية حقيقية كتلك التى نعرفها حيث لا يوجد فى أمريكا حزب للعمال، وقد بنيت حركتها النقابية من أعلى بالاعتماد على رؤساء نقابيين تدفع لهم رواتب مرتفعة. ولم تعتمد على القاعدة، كما هو الحال فى بريطانيا وبقية دول أوروبا، وقادتها النقابيون فى عزلة عن صفوف العمال وتجربتهم قليلة أو ليست لهم تجربة قط بالعمل النقابى بمفهومه الحقيقى، بل إنهم بقدر ما يكون فهمهم للنشاط النقابى العادى فإنهم يدينون

بالاشتراكية ونتيجة لذلك فإن القادة النقابيين الأمريكيين أمثال ميني أرميني، و«رويتز» و«دوينسكى» يمكنهم أن ينفذوا مباشرة وعلى المكشوف سياسة الحكومة الأمريكية وعلى الأخص سياسة وزارة الخارجية وإدارة المباحث المركزية.

وهكذا يحاول القادة النقابيون الأمريكيون دائماً أن ينوا الحركة النقابية فى أفريقيا على أساس القادة المميزين، وسلاحهم الأساسى، وفقاً للتجربة الأمريكية هو رشوة العناصر المناهضة للشيوعية والاستعمار فى الحركتين النقابية والوطنية، وقد كفل النقابيون الأمريكيون بالاتفاق مع وزارة الخارجية وإدارة المباحث المركزية تأييداً مستتراً لبعض القادة النقابيين الأفريقيين وقد كانت هذه سياسة قصيرة النظر. وهى قبل كل شىء سياسة خطيرة. فإفريقيا ليست أمريكا، ولكى تأمن النقابات الأفريقية عدم التسلل إليها فإنها قامت على أسس منظمة من القاعدة وعلى مبادئ نقابية أصيلة.

ولقد أكد المؤتمر السادس للاتحاد الحر دعم مركز النقابات الأفريقية ودعم علاقتها بالاتحاد الحر، ولهذا الموضوع ثلاثة جوانب:

أ - أن خطة مؤتمر أكرا لإنشاء اتحاد أفريقى مستقل للنقابات التى يؤيدها مؤتمر نقابات غانا تعد تهديداً بالغ الخطورة، وهى إذا نفذت أضعفت من شأن الاتحاد الحر وأساءت فى المدى الطويل إلى مركز بريطانيا فى أفريقيا، ومن شأن مثل هذه الحركة أن تحقق أخطر صور الوحدة بين الحركة النقابية وبين سياسة التحرر الوطنى، وسياسة بريطانيا إزاء هذه الخطة تلتقى إلى حد ما مع السياسة الأمريكية، والخلاف الوحيد بينهما هو أنهم نظروا فى مناسبات معينة بعين الاعتبار إلى استخدام خطة أكرا كوسيلة للضغط على ما يسمونه بالدول الاستعمارية.

ب- طالب مؤتمر لاجوس بتقوية ذاتية وحرية النقابات العمالية الأفريقية، كما قرر هذا المؤتمر إنشاء منظمة أفريقية لها مجلس مكون من ستة أعضاء يختارون من المناطق الأفريقية الرئيسية وتخول له سلطة تقبل وتوزيع المعونات والمساعدات للنقابات الأفريقية بينما تظل هذه المنظمات مرتبطة، رسمياً، بالاتحاد الحر،

ويجب أن تتمتع بدرجة معقولة من الاستقلال الذاتى .

ولم تكن هناك معارضة فى توسيع حقوق المنظمة النقابية الإقليمية الأفريقية داخل إطار الاتحاد الحر . فالمنظمات النقابية الإقليمية فى أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية تتمتع بسلطات كبيرة، ولكن البلاء فى كلمة «الاستقلال الذاتى» فقد قبلت المنظمات الإقليمية الأخرى خضوعها للإشراف المركزى للاتحاد الحر، فالمنظمة الإقليمية الآسيوية مثلاً، التى يرأسها مستر «ف. م. ن مينون» نجحت تماماً فى إقناع نقابات العمال الهندية بقبول توجيهات الاتحاد الحر، ولكن هناك من الأسباب المعينة ما يدعو إلى الشك فى أن نقابات العمل الأفريقية سوف تسير فى نفس الخط .

وقبل افتتاح مؤتمر بروكسل، علم أن هناك اقتراحاً بزيادة استقلال المنظمة الإقليمية الأفريقية سوف يتقدم به المستر «توم مبيويا» وبدأ الشك فى احتمال وجود علاقة أو أن هناك تفاهماً بينه وبين الأمريكيين، وأن كل الخطط المستهدفة لتأكيد الاستقلال الذاتى للمنظمة الإقليمية الأفريقية إنما رسمت ليستغلها الأمريكيون كوسيلة غير مباشرة لبسط نفوذهم فى أفريقيا .

ج- من المحتمل أن تكون المعونة المالية ضرورة لتأييد مشروع لاجوس ولمساعدة القادة الأفريقيين، والصعوبة من وجهة النظر الأمريكية ترجع إلى كون صندوق التضامن الدولى تحت إشراف السيد «فينسنت تيوسيون» ولقد رأت وزارة الخارجية الأمريكية والمخابرات الأمريكية لتذليل هذه الصعوبة أن تعد «مينى» و«رويترا» بتقديم أية أموال ضرورية من موارد المساعدات غير المنظورة .

ولقد كان معروفاً خلال انعقاد المؤتمر أن الأمريكيين سوف يحاولون تغيير تكوين الاتحاد وموظفيه على النحو الذى ييسر تنفيذ سياستهم العامة . وبالرجوع إلى القرار رقم (١١٠) الذى اتخذته المؤتمر الدستورى الثالث للاتحاد العمالى الأمريكى، نجده يعتبر تجاوب الاتحاد الحر مع البرامج التنظيمية والثقافية المطبقة فى المناطق المختلفة من العالم كأفريقيا وجنوب آسيا لا يخدم المصالح الأمريكية، مما أثار الشك بين

كثير من المنظمات المنضمة إليه حول ما إذا كان الاتحاد الجديد مجهزاً تجهيزاً كافياً، وقادراً من الناحية الإدارية على النهوض بالمهام التي نيّطت به، وقد أصبح من الواضح ضرورة اتخاذ تدابير مصححة.

ولهذا الموضوع أيضاً ثلاثة جوانب:

١ - تغيير السكرتير العام:

عمل الأمريكيون على تغيير السكرتير العام «جاكوبس أولدنبروك» أو الحد من سلطاته لأنهم يعتبرونه الأداة الأساسية للسيطرة البريطانية على الاتحاد، وإنجلترا تنظر إلى مستر «أولدنبروك» كسكرتير عام فائق القدرة للاتحاد الحر؛ فهو أولاً واسع الشهرة في الحركة النقابية الدولية، وموضع ثقة مؤتمر نقابات العمال، كما أنه معروف ثانياً للسلطات البريطانية وموضع ثقتهما، وثالثاً له ميزة أنه غير بريطاني.

ولهذا قاوم الممثلون النقابيون البريطانيون المحاولات الأمريكية لتغيير «أولدنبروك» أو للحد من سلطاته، واستمرت هذه المحاولات منذ عام ١٩٥٥، ففي هذا التاريخ دعا المستر «أرفنج براون» الممثل الأوروبي لنقابات العمال الأمريكية إلى استقالة «أولدنبروك» وتغييره، وقد هزمت هذه المحاولة بفضل تأييد بلجيكا، كما هزم أيضاً مستر «أومار بيكو» الذي رشحه الأمريكيون خلفاً له. ومستر «أومار بيكو» هو السكرتير العام البلجيكي للاتحاد الدولي لعمال النقل، وقد كان صديقاً حميماً للمستر «أولدنبروك». إن ما ذكر هنا عن نقابات العمال يؤكد أن دور العمال في أفريقيا وخاصة جنوبها قد أصبح له تأثير عالمي يخشى منه حصول أفريقيا على استقلالها في المستقبل.

٢ - مشكلات التفرقة العنصرية في أفريقيا:

حينما قدم الأوروبيون إلى أفريقيا في أول أمرهم كانوا تجاراً، يتعاملون مع الأهالي يشترون منهم ويبيعون لهم ما يريدون، فكان كل منهم في احتياج للآخر والعلاقات ودية بينهم، فلم يظهر بينهم ما يسمى بالتفرقة الاجتماعية، بل إن كل ما حدث هو وجود مجتمعين مختلفين لكل منهما نظمه الاجتماعية، ولم يكن

هناك من دوافع للاختلاط بين المجتمعين سوى ما يقتضيه العمل ، كما أن المجتمع الأوروبي لم يكن فى كثرة من العدد تجعله يحتاج إلى قوانين خاصة به .

ولكن الحال تغير فى الربع الأخير من القرن ١٩ حين قدم الأوروبيون (كمستعمرين) حيث كان لا بد لهم أن يلعبوا دور السيد فى المجتمع الجديد ، ولذا اقترن الاستعمار الأوروبى الحديث بالتفرقة الاجتماعية .

ولما كانت هذه المستعمرات تختلف من حيث المناخ لم يقبل الأوروبيون على الإقامة والتوطن فى الجهات ذات المناخ الأفريقى الحار ، ولذا اقتصر الاستعمار الأوروبى فى هذه الجهات على وجود طبقة حاكمة دون طبقة مستوطنين بيض ، ولما كان وجود الأوروبيين فى هذه الجهات قد اقتصر على طبقة من الموظفين الذين يتولون أمر المناصب الحكومية الكبرى لم يشعر المجتمع الأوروبى بحاجة إلى قوانين تؤكد التفرقة والتفوق ، ولذا لم تأخذ هذه التفرقة الاجتماعية صورة واضحة ، وظل المجتمع الأوروبى الصغير الحاكم فى هذه المناطق الأفريقية يعيش على هامش المجتمع الأفريقى الذى ظل يتمتع بغالبية العددية إلى جانب نظمه السياسية البدائية ، فمن أجل ذلك لم تنشأ تفرقة سياسية تؤكد تمتع فئة بمكانة سياسية خاصة .

أما فى المناطق المعتدلة الأفريقية حيث وُجدت جاليات أوروبية كبيرة اضطرت ظروف تحركها أن تختلط بالسكان الأصليين إلى حد كبير ، ومن أجل حماية مصالحها احتاج الأوروبى هنا إلى أن يؤكد سيادته السياسية بشكل ظاهر ، هنا ظهرت التفرقة الاجتماعية والسياسية فى شكل قانونى يضع حداً بين حقوق الأوروبيين وحقوق المواطنين .

فالمجتمع الذى يشعر بضرورة سن قوانين خاصة له تعطيه مكانة خاصة سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية إنما هو مجتمع ضعيف يشعر بضعف أمام المجتمع الآخر .

ومشكلة التفرقة العنصرية هى إحدى المشاكل الأساسية التى يقاسى منها المجتمع الأفريقى المعاصر وهى فى الواقع لا تقتصر فى آثارها على ما حدث فى اتحاد

جنوب أفريقيا وإنما نتج عنها رواسب سيكولوجية بالنسبة للمواطن الأفريقى خلال سنوات طويلة بالنسبة للتشكيك فى قدراته الحضارية وبالنسبة لقيمتة كإنسان .

ويتضح مجال التفرقة بين وضع العمال البيض والعمال الأفارقة فى المجال الاقتصادى؛ فالبيض منظمون فى نقابات معترف بها ومسجلة ويشتركون فى عقود العمل الجماعية ويستطيعون تنظيم الإضرابات بشكل قانونى، ولا يتمتع العمال الأفارقة بأى حقوق قانونية أو نقابية، ويستبعد قانون المصالحة الصناعية وغيره من القوانين التى تحكم علاقات العمل الأفارقة من تعريف كلمة: «العامل» ومن هنا فإن هؤلاء العمال مستبعدون تمامًا من عملية المساومات الجماعية، وتجربى المفاوضات على الاتفاقيات الصناعية بين أصحاب العمل والنقابات البيضاء، وقد شرحت ذلك من قبل .

وكل الإضرابات التى ينظمها الأفريقيون غير مشروعة، ويتعرض المضربون لعقوبات شديدة تصل إلى السجن سنوات طويلة بل قد يطبق عليهم «قانون التخريب» الذى يصل بالحد الأقصى للعقوبات إلى الإعدام، والأفريقيون وحدهم هم الذين يخضعون لقانون جوازات المرور المعروف، وعلى كل أفريقى - رجلاً كان أم امرأة - أن يجعل معه دائماً «دفتر المراقبة» وكل من لا يقدم هذا الدفتر فور طلب أى رجل من رجال الشرطة يتعرض للقبض عليه، وفى كل يوم يلقى القبض على الرجال والنساء الأفريقيين تطبيقاً لقانون جوازات المرور .

ولما كان الأفريقيون لا يستطيعون السفر أو البحث عن عمل أو الحصول عليه أو دخول المدن دون جواز مرور صحيح، فمن الطبيعى أن نرى كيف تستخدم السلطات العنصرية قوانين جوازات المرور للهبوط بمعدلات الأجور وتوجيه سيل من العمل الأسود الرخيص إلى مجالات العمل الخطيرة المكروهة قليلة الأجر مثل المناجم والزراعة .

وهذه القوانين من أهمها قوانين الأرض التى تحصر ملكية الأفريقيين فى أقل من ١٣٪ من جمهورية جنوب أفريقيا، إلى جانب مختلف قوانين «البانتو» التى تعد أعمدة نظام العمل شبه العبودى .

وعلى خلاف الأفريقيين الأصليين، يُسمح للملونين والعمال الهنود بالانضمام إلى النقابات المسجلة والمُعترف بها قانونًا، ولكن هنا أيضًا يطبق مبدأ العزل الخبيث؛ فوفقًا للقانون لا يمكن للنقابات «المختلطة» أن تعمل إلا في ظل قيادة بيضاء خالصة.

إن صورة ما دار حقيقةً في جنوب أفريقيا من تفرقة عنصرية شيء بشع، وإذا كان العالم آنذاك لم يواجه جنوب أفريقيا بحزم وبشدة فذلك يرجع - كما سبق أن قلنا - إلى أن المجتمع الغربى وعلى رأسه الولايات المتحدة يفرض حمايته على هذه الدول، ورغم أن الأمم المتحدة قد طردت جنوب أفريقيا من كثير من منظماتها إلا أن الأزمة العالمية التى يمر بها الاقتصاد الدولى الآن وارتفاع سعر الذهب الجنونى بحيث وصل سعر الذهب لأول مرة حوالى ٤٠٠ دولار للأوقية فى وقت ما قد زاد من حاجة المجتمع الرأسمالى لهذه الدولة أى لجنوب أفريقيا، ومن ثم تغاضى صوت الضمير الإنسانى فى هذه الدول عما يدور فى جنوب أفريقيا. وهكذا يتأكد للعالم مرة أخرى أن الأفريقيين لارالوا يتحملون مأساة رفاهية المجتمع الرأسمالى.

فمثلاً كان يبلغ عدد السكان الوطنيين (السود) فى روديسيا الجنوبية (زيمبابوى) (١٥٠,٠٠٠, ٤) والآسيويين (٨,٢٠٠) والأشخاص الملونين (١٣,٤٠٠) والأوروبيون (٢٢٤,٠٠٠) نسمة ويعتبر قانون تقسيم الأرض مثله مثل قانون المناطق المخصصة للفئات فى جنوب أفريقيا حجر الزاوية فى نظام التفرقة؛ إذ أنه يؤثر فى جميع نواحي الحياة تقريباً خاصة الإقامة وشغل الأرض وملكيته والتجارة والصناعة، ويقضى قانون تقسيم الأرض بتصنيف جميع أراضى روديسيا الجنوبية فيما عدا الأراضى القبلية المشاع على النحو الآتى:

أ - منطقة الأوربيين. ب - منطقة الوطنيين.

ج - منطقة الغابات.

د - الأراضى غير المحجوزة ويستأثر نحو ٢٢٤,٠٠٠ أوروبى بـ ٣٧٪ من مساحة الأراضى، بينما حوالى ٤ ملايين أفريقى لا يملكون إلا ٤٦٪ وهكذا يتضح أن هناك تفاوتاً كبيراً لصالح الأوربيين. وقد وضعت روديسيا الجنوبية عدة

قوانين للتحكم فى الأفريقيين وعزلهم فى مناطق خاصة بهم، ومن هذه القوانين ما يؤكد صراحةً التفرقة العنصرية، وفيها ما يؤكد ذلك ضمناً، وكلها مستمدة من قوانين وتطبيقات جنوب أفريقيا، وفرص الأفريقيين للمشاركة فى الحكم رغم تعدادهم الضخم أو الكبير - ضئيلة جداً أو معدومة، ونظام التعليم قائم أيضاً على التفرقة، وباختصار فإن روديسيا تحاول تقليد اتحاد جنوب أفريقيا دون تفهم للواقع الأفريقى فى روديسيا ولا لحجم السكان الأوروبيين. إلا أن استقلال البلاد قد قضى على كل ما تقدم، وإن كانت البلاد لا تزال تعاني من ويلاته.

٣ - مشكلات التنمية الاقتصادية:

أولاً: التعاون الاقتصادى بين الدول الأفريقية:

يواجه التبادل بين الدول الأفريقية عدة صعاب ترجع فى أساسها إلى طابع التخلف الذى يسيطر على اقتصادياتها، هذا بالإضافة إلى أن معظمها ينتج نفس المواد الخام، مما يجعلها تتماثل إنتاجياً، مما يصعب معه وجود التكامل الاقتصادى فيما بينها.

وقارة أفريقيا الآن يصل مجموع سكانها إلى ٦٠٠ مليون نسمة ولكن لا تصل نسبة مساهمتها فى التجارة العالمية إلى أكثر من ٥٪.

ويمكننا القول بأن مجال التعاون الاقتصادى بين دول أفريقيا محدود بسبب نقص الإمكانيات التكنولوجية، والنمط الإنتاجى الموحد تقريباً (معظم دول أفريقيا دول ذات محصول واحد)، وسيطرة المستعمر بأساليبه الجديدة على الاقتصاد. بالإضافة إلى أن وسائل النقل بين دول القارة تعتبر فى حكم العدم.

الفصل الرابع

اتحاد جنوب أفريقيا

«الأرض والشعب»

يتكون اتحاد جنوب أفريقيا من أربع مقاطعات هي: كيب ونااتالى وترانسفال وأورانج ويبلغ كامل مساحة الاتحاد ٤٨٢,٣٥٩ ميلاً مربعاً، ويدخل ضمن حدوده الجغرافية محمية باشوتولاند.

وبموجب إحصاء أجرى فى مايو من عام ١٩٨١ يبلغ عدد سكان اتحاد جنوب أفريقيا حوالى ٢٧ مليون نسمة منهم خمسة ملايين أوروبيا و٢١ مليون أفريقى ومليون ملون من آسيا، ويقدر العدد حالياً بثلاثين مليوناً، منهم ٢٢ مليون أفريقى، و٦ ملايين أوروبى ومليونان من الملونين. ومن الأفضل أن نورد تفسيراً موجزاً لهذا التقسيم الجنسى (العنصرى) والمصطلحات العامة المستعملة فى جنوب أفريقيا فيما يتعلق بالسكان. فكلمة أوروبى تطلق على البيض كافة طبقاً لتعريف قانون جنوب أفريقيا (وعلى عكس ذلك كلمة غير البيض تطلق على كل من كان غير أوروبى) وفئة البيض متسمة عموماً إلى أفريكان وهم المنحدرون من أصل هولندى ويتكلمون اللغة الأفريقية، وبعضهم من أصل ألماني، والإنجليز يتكلمون الإنجليزية لأنهم من أصل إنجليزى، والأفريقى بحسب تعريف القانون هو كل شخص منحدر من أصل أفريقى، ويطلق عليهم كلمة وطنى أو بتو. أما الملونون فهم من ليسوا من الأفريكان ولا من الوطنيين ولا من البيض.

يدخل ضمن هؤلاء الآسيويين الهنود والفئات الأخرى. وفى اللغة الدارجة تستعمل كلمة «السود» أو «غير البيض»، واللفظ الأخير يطلق على الملونين والهنود، وتنتمى حكومة جنوب أفريقيا قبل عام ١٩٩٤ إلى الحزب الوطنى الذى يعتمد على سكان الريف الأفريكان، وقد تولى الحزب السلطة فى عام ١٩٤٨ حيث حصل على الأغلبية فى مجلس النواب ذى الحزبين.

وأساس برنامج الحزب الوطنى وسياسة الحكومة التى أعلنتها آنذاك يعتبر نوعاً من التفرقة أو التمييز العنصرى، وهو باختصار يرمى إلى العمل على فصل العناصر غير البيضاء، وهذه العقيدة لا يمكن أن تنسب إلى هذه الحكومة وحدها أو إلى العهود المعاصرة، فلا شك أن التمييز موجود فى أحكام التشريعات هناك منذ سنة ١٩١٧ وكان المارشال سمطس قد شرح أن الاضطراب الناشئ من اختلاط البيض بالسود والذى سينتج عنه رفع شأن السود والخط من شأن البيض لا يمكن تجنبه إلا بالتفرقة بين البيض والسود.

ومن ذلك ما ورد فى مشروع الدستور الذى صدر فى عام ١٩٤٢، وقد حرمت المادة الرابعة منه على غير البيض الانتخاب وكذا حق التجارة.

وإذا أردنا أن نعرض فى إيجاز إلى الأحداث والتطورات التى طرأت على أرض جنوب أفريقيا منذ القرن الخامس عشر، فإننا سنجد ما يأتى:

- فى سنة ١٤٥٢ وصل المستعمر الهولندى الأول إلى جنوب أفريقيا وأسس مدينة رأس الرجاء (كيب تاون).

- فى سنة ١٨٠٦ احتل البريطانيون مدينة رأس الرجاء.

- فى سنة ١٨٣٥ - سنة ١٨٣٧ استقر الحكم البريطانى فى مستعمرة (رأس الرجاء).

- فى سنة ١٨٣٥ - سنة ١٨٣٧ الهجرة الكبيرة للبوير (المنحدرون من المستعمرين الهولنديين) من مستعمرة الكاب نحو الشمال وكانت الهجرة للاحتجاج على الحكم البريطانى وأقام البوير جمهوريتين شمالييتين. جمهورية إقليم أورانج الحرة وجمهورية ترانسفال. وقد اعترف البريطانيون باستقلالهما.

- فى سنة ١٨٤٣ صارت ناتال مستعمرة بريطانية. وهاجر البوير من المستعمرة إلى الجمهوريات الشمالية.

- فى سنة ١٨٦٠ حضر الوافدون من الهنود إلى ناتال كمزارعين، وفى سنة ١٨٩٩ - ١٩٠٢ حارب البوير ضد الإنجليز.

- فى ٢١ مايو سنة ١٩٠٢ عقدت معاهدة فيرينيجن ، وقد قبل البوير بموجبها سيادة البريطانيين على إقليم أورانج الحرة وعلى الترانسفال .
- فى ٣١ مايو سنة ١٩١٠ تم إنشاء اتحاد جنوب أفريقيا الذى كان قد صدق عليه فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٠٩ .
- فى سنة ١٩١٤ وافق الجنرال لويس بوتا أول رئيس وزراء على دخول جنوب أفريقيا الحرب ضد الألمان .
- فى سنة ١٩١٩ استولى الجنرال بوتا على جنوب غرب أفريقيا . ووضع الإقليم بعد ذلك تحت وصاية عصبة الأمم التى أوكلت إلى اتحاد جنوب أفريقيا إدارته .
- فى سنة ١٩٢٤ أصبح الجنرال هرتزوج رئيسًا للوزراء حتى سنة ١٩٢٩ فى جنوب أفريقيا بالاتفاق مع حزب العمال أول الأمر ثم لمدة ثلاث سنوات بالأغلبية المطلقة، ومن سنة ١٩٣٣ ظل فى الحكم بالاتفاق مع حزب جنوب أفريقيا التابع للجنرال سمطس ، ثم بالاندماج مع الحزب المذكور وهو الذى ولد منه حزب الاتحاد الحالى .
- فى سنة ١٩٣٦ صدر القانون الخاص بتمثيل الوطنيين الموضوع على أساس التمثيل النسبى ، وهو حجر الزاوية فى سياسة التفرقة العنصرية التى استحدثها اتحاد هرتزوج - سمطس .
- فى سنة ١٩٣٩ اختلف الجنرال هرتزوج مع الجنرال سمطس على موضوع تبنى الحياد بالنسبة للحرب العالمية الثانية ، وعين الجنرال سمطس رئيسًا للوزراء فى سنة ١٩٤٦ حيث صدر قانون تملك الأراضى وقانون تمثيل الهنود؛ والذى بمقتضاه يحد من حق الهنود فى شراء الأراضى فى جنوب أفريقيا لكنه يخول الجالية الهندية بعض الامتيازات المحدودة؛ وقد احتج الهنود عليه فى بادىء الأمر .
- فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٨ وخلال انتخابات عامة، بنى الحزب الوطنى الأفريكاني دعايته الانتخابية على أساس التمييز العنصرى وكسب أغلبية المقاعد فى مجلس النواب، ولو أن حزب الاتحاد قد حصل على عدد أكبر من الأصوات الشعبية

- وأصبح الدكتور ملان رئيساً للوزراء وظل يشغل المنصب حتى ٣٠/١١/١٩٥٤ .
- فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ بدأت أول خطوة نحو سياسة التفرقة العنصرية وهى إلغاء امتيازات الهنود الممنوحة لهم فى سنة ١٩٤٦ وصرحت الحكومة بأنها تعتزم إعادة الهنود إلى وطنهم الأصلي .
 - فى ٩ يونيه سنة ١٩٥٠ صدر قانون تسجيل السكان وكان إجراء التسجيل وفقاً لجنس الجماعة أو الجالية .
 - فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٥٠ صدر قانون مناطق الجماعات ويقضى بتقسيم جنوب أفريقيا إلى مساحات أو مناطق مختلفة لا يسكن كل منها إلا أفراد من عنصر واحد .
 - فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٥٠ عرضت الحكومة القانون الخاص بإلغاء الشيوعية ولم تتم الموافقة عليه .
 - فى ١١ يونيه سنة ١٩٥١ نص القانون الخاص بفصل تمثيل الناخبين باستبعاد الملونين من الكشف الانتخابى العادى وقرر أن يكون النواب المنتخبون عن الملونين والذين يمثلونهم من البيض وتمت الموافقة على هذا القانون بأغلبية بسيطة على خلاف ما يقضى به قانون جنوب أفريقيا الصادر فى سنة ١٩٠٩ بضرورة الحصول على ثلثي أصوات المجلسين مجتمعين .
 - فى ٤ مارس سنة ١٩٥٢ قضت محكمة الاستئناف العليا بأن قانون التمثيل النيابى المنفصل غير دستورى .
 - فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٢ صدر قانون إنشاء محكمة البرلمان العليا حيث خول البرلمان إنشاء محكمة برلمانية عليا مهمتها مراقبة دستورية القوانين .
 - فى ٢٨/٨/١٩٥٢ ألغى البرلمان (منعقداً بهيئة محكمة عليا) قرار المحكمة العليا الصادر فى ٢٠/٣/١٩٥٢ ، وأيد قانون التمثيل النيابى المنفصل .
 - فى ٢٩/٨/١٩٥٢ قضت دائرة مقاطعة الكاب بالمحكمة العليا بإبطال قانون تشكيل المحكمة البرلمانية العليا، ورفعت الحكومة استئنافاً (فى ١٣ نوفمبر

- (١٩٥٢) أمام محكمة الاستئناف وقضى برفضه .
- فى ١/٤/١٩٥٣ صدر قانون تعليم البانتو الذى وضع جميع مراحل تعليم الوطنيين تحت رقابة الحكومة .
 - فى ١٥/٤/١٩٥٣ أجريت الانتخابات العامة . . وفاز حزب الدكتور مالان الوطنى بأغلبية المقاعد، وكانت الأصوات الشعبية فى جانب الأحزاب المعارضة .
 - فى ٣٠/١١/١٩٥٤ استقال الدكتور مالان من رئاسة الوزراء وخلفه ج . ستريجدوم .
 - فى أبريل سنة ١٩٥٥ وافق البرلمان على قانون بزيادة عدد أعضاء محكمة الاستئناف من ٦ إلى ١١ عضواً للفصل فى المسائل الدستورية .
 - فى مايو سنة ١٩٥٥ وافق مجلس الشيوخ على زيادة أعضائه من ٤٨ إلى ٨٩ عضواً .
 - فى فبراير سنة ١٩٥٦ قضى القانون المعدل لقانون جنوب أفريقيا بإصدار قانون الفصل بين الناجين الذى كان قد صدر فى عام (١٩٥١) وحداً من سلطة المحاكم فى الفصل فى صحة القوانين التى يصدق عليها البرلمان .
 - فى ٢٧/٣/١٩٥٦ عرضت اللجنة الحكومية (التي يرأسها الأستاذ توماسون) مشروعاً على نطاق واسع للتنمية فى مناطق أفريقيا المحتجزة .
 - فى ٩/١١/١٩٥٦ فازت الحكومة فى نضالها الدستورى مع المحاكم حيث وافقت الدائرة الاستئنافية (١٠ أصوات ضد صوت واحد) على سريان القانون المعدل لقانون جنوب أفريقيا وقانون مجلس الشيوخ .
 - فى ٥/١٢/١٩٥٦ ألقى القبض على ١٣٧ من سكان جنوب أفريقيا من جميع الأجناس فى الفجر بتهمة الخيانة، ثم تلا ذلك القبض على آخرين فى الأسبوع التالى .
 - فى ١٩/١٢/١٩٥٦ بدأ فى جوهانسبرج سماع الأدلة ضد ١٥٦ شخصاً فى

- تحقيق ابتدائي واستمر التحقيق ١٣ شهراً ثم قدم ٩١ شخصاً إلى المحاكمة.
- في ٨/٤/١٩٥٧ قدم قانون فصل التعليم الجامعي وصدق عليه البرلمان في ٢٩ مايو.
- في ٦/٤/١٩٥٨ أجريت الانتخابات العامة حيث فاز الحزب الوطني بـ ١٠٣ مقاعد من ١٦٣ في المجلس ولأول مرة يفوز حزب في ثلاث انتخابات متوالية.
- في ١/٨/١٩٥٨ بدأت محاكمة ٩١ شخصاً من جميع الأجناس في بريتوريا، وكان قد حضر المحاكمة مراقبون بريطانيون وأمريكيون والأستاذ إدوارد هامبرو النرويجي عن اللجنة الدولية للقانونيين.
- في ٣/٩/١٩٥٨ خلف الدكتور فيرورد المستر ستريجدوم في رئاسة الوزراء عقب وفاته.
- في ٨/٦/١٩٥٩ قدم القانون التكميلي لقانون التعليم الجامعي الذي يقضي بحرمان غير البيض من الانتساب لجامعات البيض.
- في ١٣/١١/١٩٥٩ ظهر حزب سياسي جديد هو حزب التقدم بزعامة جان ستاتلر وبرئاسة هـ. لورانس وزير العدل السابق وتكون من ١٥ عضواً انفصلوا عن الحزب الوطني واستقالوا في الأسبوع التالي.
- في ١٧/١١/١٩٥٩ وافقت الأمم المتحدة على قرار يتضمن أسفها الشديد لأن جنوب أفريقيا لم تتحول عن سياسة التفرقة العنصرية.
- في ١١/١٢/١٩٥٩ قُتل أفريقيان وجرح ٥٠ في شغب في وندهوك (في جنوب غرب أفريقيا) حيث أطلق البوليس - يؤيده جيش جنوب أفريقيا - النار على جمهور كان يتظاهر ضد الحكومة.
- في ٢٠/١/١٩٦٠ أعلن الدكتور فيرورد أنه سيجري استفتاء بشأن تحويل جنوب أفريقيا إلى جمهورية.

- فى ١٤/١/١٩٦٠ قتل تسعة من رجال البوليس فى شغب فى دريان .
- فى ٣/٢/١٩٦٠ ظهرت بواذر تحول فى خطاب ألقاه مستر هارولد ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا فى البرلمان بجنوب أفريقيا تجاه السياسة الى تتبعها جنوب أفريقيا منتقداً إياها .
- فى ٢١/٣/١٩٦٠ أطلق البوليس النار على جمهور من الوطنيين فى شاريفيل بالقرب من فيرجنس ، وقتل ٦٩ شخصاً بمدافع البوليس ، وفى اليوم نفسه أطلق النار على الوطنيين فى لنجا قرب كيب تاون وذلك بسبب أن المتظاهرين كانوا يحتجون على قانون التصاريح .
- فى ٣٠/٣/١٩٦٠ أعلنت حالة طوارئ فى جميع المراكز الصناعية الهامة . وفى اليوم نفسه حكم على ٢٣٤ شخصاً من الوطنيين والاسيويين بالسجن بمقتضى قانون حالة الطوارئ .
- فى ١/٤/١٩٦٠ قرر مجلس الأمن دعوة جنوب أفريقيا إلى نبذ سياسة التفرقة العنصرية ، وقد امتنعت كل من بريطانيا وفرنسا عن التصويت .
- فى ٧/٤/١٩٦٠ صدر قانون الجمعيات غير القانونية .
- فى ٨/٤/١٩٦٠ صدر أمر عسكرى - بمقتضى قانون الجمعيات غير القانونية - يقضى بتجميد المؤتمر الوطنى الأفريقى ومؤتمر كل أفريقيا لمدة سنة واحدة ، وفى اليوم نفسه ألقى القبض على أشخاص آخرين بموجب قانون الطوارئ . وفى اليوم التالى ، حاول أحد الرعاة البيض قتل فيروورد فى معرض تجارى زراعى أقيم فى جوهانسبرج ، ثم فى ١٤/٤/١٩٦٠ فشل إضراب أفريقى يقضى بعدم الخروج من المنازل .
- فى ٢٢/٤/١٩٦٠ أعلن آرسموس وزير العدل أنه قبض على ٢٣٧٥ شخصاً بموجب قانون الطوارئ (منهم ٩٤ من البيض ، ٧٤٠ ملوناً ، ١٥٤١ وطنياً ، منهم ١٧ محامياً) .

- فى ٢٥ / ٤ / ١٩٦٠ أعلن البوليس أنه قبض فى جوهانسبرج على أكثر من ٤٥٠٠ أفريقى بموجب قانون الطوارئ الذى صدر فى ٣٠ مارس ١٩٦٠ .

- فى المدة من ١-١٣ مايو سنة ١٩٦٠ حضر إيريك لو وزير الخارجية مؤتمر الكومنولث فى لندن بدلاً من فيروورد الذى كان يعالج من إصابته ولم يذكر فى البلاغ الختامى أى شىء عن التفرقة العنصرية .

- فى ٣١ / ٨ / ١٩٦٠ أعلن انتهاء حالة الطوارئ وأفرج عن الأشخاص الذين كان مقبوضاً عليهم فى قضية الخيانة .

- فى ٥ / ١٠ / ١٩٦٠ أجرى الاستفتاء بخصوص إعلان الجمهورية وشارك فيه الناخبون البيض فقط وكانت النتيجة فى صف إعلان الجمهورية، حيث كان عدد المؤيدين ٨٤٩,٩٥٨ ضد ٧٧٥,٨٧٨ .

وظلت سياسة التفرقة العنصرية تمارس بيد من حديد فى عهد فيروورد الذى شرد أعضاء المؤتمر الوطنى الأفريقى وألقى القبض على زعيمه مانديلا عام ١٩٦٢ وظل فى السجن ثمانية وعشرين عاماً ولم يطلق سراحه إلا فى عهد دى كليرك الذى تولى السلطة فى جنوب أفريقيا فى منتصف الثمانينات .

وقد شهدت الستينات والسبعينات أبشع أنواع العنف والقصف والقتل ضد المواطنين الأفارقة فى جنوب أفريقيا، ففى سويتو وناتال حصدت بنادق البيض المئات من المواطنين العزل بل وفى كل بقعة ارتفع فيها صوت الوطنيين كان جزاؤهم القتل وإحراق منازلهم .

وقد قامت مشكلة الأجnas فى جنوب أفريقيا منذ الأيام الأولى من استيطان البيض وزادت حدتها بالارتباط مع التشريعات الخاصة بالأراضى والقبول فى المدارس والعمل وحق الانتخاب إلى آخره، وقد استدعى الأمر إصدار تنظيمات فى قطاعات عدة متصلة بها، وفى سنة ١٩٥٠ أصدرت حكومة جنوب أفريقيا قانون تسجيل السكان الذى تضمن لأول مرة التفرقة العنصرية لسكان أفريقيا؛ إذ أنه حتى تلك اللحظة كان جزءاً كبيراً من السكان لا يعرف الجنس الذى يتبعونه ولكن بعد

مرور قانون تسجيل السكان اطمئنوا على أنفسهم وتبددت الغيوم التي كانت تخيم عليهم، إذ أنه عند انشاء اتحاد جنوب أفريقيا في سنة ١٩١٠ كانت توجد عدة قوانين تتضمن تعاريف متباينة للأجناس، وقبل سنة ١٩٥٠ كان الموقف مرنا في الغالب بل وغير محدد وكان في إمكان أى شخص أن ينتقل من فئة إلى أخرى إذا سمح مظهره الخارجى بذلك وأحياناً كان يترتب عليه تحسين المركز الشخصى بالنسبة لكثير من الناس مثل الزيادة فى نسبة المعاش أو الحق فى حرية التنقل أو إعفائه من حقوق الإقامة وغير ذلك.

وقد انتهت هذه المرونة بصدر قانون تسجيل السكان الذى كان الغرض منه إيجاد أساس تقام عليه سياسة التفرقة العنصرية لإمكان تحديد جنس كل شخص بطريقة مستديمة.

ورغم أنه كانت هناك معارضة ضد هذا التشريع الجديد إلا أنه عندما صدر اعتبر خطوة هامة فى مجال تحديد الجنس.

وقد مهد التشريع لإيجاد أساس لتشريعات أخرى مثل:

- قانون مساحات الفئات وقانون عمال المباني الوطنيين الذى صدر سنة ١٩٥١ .
 - قانون السخرة للوطنيين الصادر فى عام ١٩٥٢ .
 - قانون إعادة توطين الوطنيين الصادر فى عام ١٩٥٤ .
- وفى قانون تسجيل السكان لسنة ١٩٥٠ . نص على أن يُعدَّ مدير الإحصاء، من واقع النماذج التى تُقدَّم له عملاً بقانون إحصاء سنة ١٩١٠، كشفاً باسم كل شخص يقيم فى الاتحاد بصفة دائمة أو مؤقتة.

وطبقاً لقانون تسجيل السكان ينقسم سكان جنوب أفريقيا إلى بيض وملونين، ووطنيين:

- ١- الشخص الأبيض: هو الذى تدل قسماته الخارجية على أنه أبيض أو الذى يمكن اعتباره كذلك، ولكنه لا يشمل الشخص الذى يدل شكله الخارجى على أنه

يعتبر شخصاً ملوناً.

٢- الملون: الشخص الذى ليس أبيض ولا وطنياً وقد أضاف القانون المعدل للأول رقم ٧١ لسنة ١٩٥٦ النص الآتى:

«الشخص الذى تدل قسّماته الخارجية على أنه من أصل الأجناس أو القبائل الأفريقية يعتبر بموجب هذا القانون كأنه وطنى ما لم يثبت أنه فى الواقع لا يعتبر من هذه الفئة».

٣- الوطنى: الشخص الذى هو من حيث الواقع من الأجناس الأصلية الأفريقية أو من قبائلها أو الذى يعتبر كذلك.

وقد أفصحت الحكومة الوطنية عن عقيدتها فى التقسيم إلى فئات بحسب الأجناس.

وفى التسوية الدائمة للتقسيم الجنسى بهذا القانون المعدل، ومع ذلك فقد لقى تطبيقه عملياً صعوبات جمة.

وقد توقع ذلك المارشال سمطس حينما أشار فى فترة تحضير القانون إلى عدم دقة التعريف وافتقار المسجل إلى الثقة.

فقال: «أنا أعتقد أن كل هذا التدخل فى الشئون الخاصة والاستماع إلى المبلغين، وهذا الجهد لترتيب ما يتعذر ترتيبه إنما سيخلق حالة قلق تصيب هذا البلد فى السنين المقبلة».

إن انعدام الضمان والعدالة فى هذا الترتيب أساسهما عدم إمكان وضع معيار عام أو فنى يمكن على أساسه إقامة فاصل نهائى واضح لمختلف الأجناس، وهذا النقص فى التعريف العملى ينعكس فى أن القوانين الأخرى بخلاف التسجيل تنص على معايير مختلفة لترتيب السكان (مثلاً: الدم والأجداد والمظهر وغير ذلك) وعلى ذلك تختلف فى الغالب أحكام المحاكم وقرارات الإدارة، وبالنسبة للقضايا التى لا تمس فئة الملونين الآسيويين والأفريقيين فحسب، بل تمس كذلك اللون

الأبيض ، فكثيراً ما يحدث أن رجلاً قد يبدو أبيض لكنه ملون يرتب ضمن الملونين حسب قانون تسجيل السكان ، ولكنه يوضع ضمن البيض طبقاً لقانون مساحات الفئات ، أو أن رجلاً قد يعتبره قانون التسجيل من الوطنيين فى حين أن قانون تمثيل الوطنيين يعتبره ملوناً .

وعلاوة على ذلك فكثير من سكان جنوب أفريقيا لا يعتبر مظهرهم دليلاً قاطعاً على أنهم من البيض أو العكس ، فترتيبهم ، إذن ، يكون على أساس الاعتبار العام ، وقد وجد بعض البيض أنفسهم قد انخفضوا ووضعوا ضمن الملونين نظراً لصداقتهم للبيض ، وتصرفاتهم التى تؤدى إلى قبول أنهم أصبحوا ينتمون إلى فئة غير التى يدعون الانتساب إليها .

وفى هذا الشأن يمكننا أن نذكر أنه عملاً بأحكام قانون تسجيل السكان فإن الانتقال من فئة إلى أخرى أصبح غير مناسب ؛ إذ لا يمكن للناس أن يأملوا فى تحسين حالهم بالانتقال إلى فئة أعلى .

ويصدر قرار الترتيب الجنسى طبقاً للقانون بمعرفة مدير مصلحة الإحصاء على أساس ما لديه من بيانات ، علاوة على البيانات الإضافية التى يحصل عليها موظف وزارة الداخلية ، ومع ذلك يجب ملاحظة أن هذا القرار لا يعتبر نهائياً ؛ فبعد وضع أى شخص ضمن فئة معينة فى سجل السكان يجوز لمدير الإحصاء أن ينقض هذا الترتيب ، وهو غير ملزم بإيضاح السبب فى رجوعه عن قراره الأول ، وعدم إلزامه بإيضاح المصدر الذى استقى منه البيانات يفتح الباب «أمام المبلغين» الذين قد يكون الدافع لديهم على التبليغ ضد من سبق أن رُتبوا ، هو إبعاد منافسين ناجحين عن طريقهم ، أو مجرد الوشاية ، لكن قانون تسجيل السكان يتضمن ضمانات ضد الوشايات - فالاعتراضات ضد ترتيب الإنسان ضمن فئة معينة ترفع إلى هيئة مكونة من ثلاثة أشخاص على الأقل يعينهم الوزير ويرأسها أحد قضاة المحكمة العليا الحاليين أو السابقين أو أحد القضاة ، فإذا تبين للهيئة أن الاعتراض على غير أساس صحيح أو أكيد ، يحكم على المبلغ بأن يدفع مبلغاً لا يزيد على نفقات مثله أمام الهيئة ، ويجب أن نذكر أن هذه الضمانات لا يؤخذ بها إذا كان رفض

الاعتراض عن الترتيب مبنى على قانون آخر غير قانون تسجيل السكان، ولا يلزم الموظفين بإثبات أن الشخص لا ينتمى إلى الفئة التى يرغب أن يقيد ضمنها بل الشخص الذى يهمله الأمر المكلف بالإثبات.

وعملًا بقانون تسجيل السكان أصبح لكل من يعتقد أنه قد لحقه ضرر من ترتيبه بمعرفة المدير أن يعترض كتابةً بإقرار يحوى الأسباب التى بنى عليها اعتراضه.

وفى سنة ١٩٥٨ صرح وزير الداخلية بأن سجل السكان منتظم بنسبة ٩٥٪ وكان يحوى ٤,٥٠٠,٠٠٠ اسم (بيض وملونون وآسيويون) أما سجل الأفريقيين فهو على حدة وكل من يبلغ السادسة عشرة من عمره يتسلم بطاقة إثبات شخصية ووفقًا لأحكام القانون يجب تقديمها عند الطلب إلى الضابط المدنى، والعقوبة لمن لا يتبع القانون غرامة مقدارها ١٠٠ جنيه أو الحبس سنة أو العقوبتان معًا.

وقد ترتب على قانون تسجيل السكان عدة صعوبات لم يتوقعها واضعوه وقد اخترنا مثلين من ضمن أمثلة عديدة:

أولهما: فى سنة ١٩٥٤ وما بعدها كان المجلس الأعلى لرعاية الطفولة فى جنوب أفريقيا مهتمًا جدًا بموضوع قيد الأطفال الذين يولدون من علاقة غير شرعية بين أوروبى وأفريقى ضمن سجل الأفريقيين. ومن الضرورى تيسير تبني مثل هؤلاء الأطفال الملونين المكلفين بالرضاعة لتبنى الطفل.

وفى مايو سنة ١٩٥٥ قضت هيئة الاستئناف الخاصة بوجوب قيد هؤلاء الأطفال ضمن الملونين؛ فيلاحظ أن الأطفال المولودين من زواج مختلط يقيدون ضمن الفئة التى منها أقل الوالدين درجةً عملًا بقانون تسجيل السكان أى من له امتيازات أقل؛ فأولاد الأبوين اللذين أحدهما أبيض والآخر ملون، يعتبرون ضمن الملونين، وأولاد الأبوين اللذين أحدهما ملون والآخر أفريقى يقيدون ضمن الأفريقيين، ولكن عملًا بقانون مساحات أو مناطق الفئات يقيد الابن لأبوين أحدهما ملون

والآخر أفريقي حينما يكون ضمن فئة والديه ليتمكن من أن يعيش معه ومع أمه في المنطقة المخصصة لفئته؛ فابن الهندي من أم أفريقية يمكنه أن يعيش في منطقة هندية، لكن عندما يبلغ السادسة عشرة وعند تسلمه بطاقته قد يجبر على ترك أهله وأقرانه ليعيش في منطقة أفريقية.

وعلى العموم فقد تسبب هذا التشريع في صعوبات جمة للذين وضعوا في فئات لم يكونوا ضمنها من قبل، وتوجد عدة قصص كلها قلق وإذلال تدل على الصعوبات والنتائج السخيفة التي تنشأ من تطبيق الترتيب العنصرى.

التطور السياسى والأحزاب فى اتحاد جنوب أفريقيا:

فى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٩ وافق برلمان المملكة المتحدة على قانون بمقتضاه تنضم مستعمرات الرأس وترنسفال وناتال وأورانج فى اتحاد تشريعى باسم «اتحاد جنوب أفريقيا» وتم تنفيذ ذلك اعتباراً من ٣١ مايو عام ١٩١٠ وهكذا انتهى الصراع بين البوير والإنجليز، ذلك أن الأخيرين أدركوا - بالرغم من انتصارهم العسكرى - أن هناك استحالة فى بقاء سيطرتهم المباشرة ورأوا ضرورة منح الأقاليم الأربعة بعد توحيدها مركز «الممتلكات المستقلة» وذلك أسوة بالتجربة التى مرت بها كندا وأستراليا ونيوزيلندا.

ويتكون نظام الحكم فى الاتحاد على النحو الآتى:

- ١ - حاكم عام وله سلطة دعوة البرلمان إلى الاجتماع وتأجيله وحله.
- ٢ - مجلس تنفيذى أى مجلس وزراء.
- ٣ - تتركز السلطة التشريعية فى برلمان يتكون من الملك ومجلس الشيوخ والنواب والبرلمان هو صاحب السيادة.

وفى وسع البرلمان بصفته هذه تغيير الدستور، ولكن قانون عام ١٩٠٩ نص على مواد ثلاث منه لا يجوز تغييرها إلا بأغلبية الثلثين فى اجتماع مشترك من المجلسين، والمادة الأولى خاصة باعتبار اللغة الإنجليزية والهولندية رسميتين، والمادة

الثانية تتعلق بأى تغيير قد يترتب عليه الانتقاص من حق الأفراد بإقليم الرأس فى التصويت بسبب جنسهم أو لونهم فقط، والمادة الأخيرة تخول البرلمان حق تعديل القانون عن طريق المجلسين إلا فى حالة المادتين السابقتين.

وتألفت أول وزارة عام ١٩١٠ برئاسة الجنرال لويس بوتا، واستهدفت سياسته التوفيق بين فريقى البيض؛ وهما الانجليز والبوير، إلا أن الأخيرين لم ينسوا حربهم مع إنجلترا والهزيمة العسكرية التى منوا بها، كما كانوا يعتبرون أنفسهم أصحاب البلاد الحقيقيين والإنجليز دخلاء مستعمرين، ولهذا كان فريق منهم يسعى إلى إعلان الجمهورية وقطع الصلات القانونية بالإمبراطورية البريطانية، وقد ترتب على الاختلاف بين وجهتى النظر أن انشق الجنرال هرتزوج عام ١٩١٢ وألف «الحزب الوطنى».

هذا الاتجاه الانفصالى كان يثير خشية الانجليز الذين يتركزون فى ناتال وإقليم الرأس لأنهم أقلية، والانفصال معناه أن يصبحوا تحت رحمة البوير الذين يختلفون عنهم من حيث الجنس واللغة ودرجة الحضارة والمستوى الاقتصادى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنهم يملكون مناجم الذهب والماس وهذه بدورها تعتمد على سوق لندن المالية لتزويدها برأس المال اللازم ومثل هذا المصدر من الممكن أن يتوقف نتيجة الانفصال مما يهدد بالدمار الاقتصادى وهنا تكون «حزب جنوب أفريقيا» الذى وفق إلى أن يختار لزعامته شخصيتين لهما أهميتهما وهما بوتا وسمطس.

وظل الخلاف يشتد بين الطرفين ثم زاد حدة عند نشوب الحرب العالمية الأولى إذ أصر هرتزوج على ضرورة الحياد بينما رأى بوتا الانحياز إلى جانب الحلفاء، وانتصر رأى الثانى واضطرت الوزارة إلى إخماد ثورة قام بها البوير فى ترنسفال وأورانج.

ولما انتهت الحرب بعث الحزب الوطنى بوفد إلى مؤتمر الصلح للمطالبة بتقرير النظام الجمهورى، ولكن الطلب رُفض بوصفه من المسائل التى يتعين على أهل البلاد أنفسهم الاتفاق بشأنها، وفى الوقت نفسه أرادت إنجلترا إرضاء الأفريكانز

(البوير) فقرر المؤتمر منح الاتحاد الانتداب على أفريقيا الجنوبية الغربية كما كوفئ الأخير بمقعد فى عصبة الأمم الذى لعب سمطس دوراً هاماً فى تكوينها.

ومات بوتنا وخلفه سمطس عام ١٩١٩ بوصفه رئيس جنوب أفريقيا، وكانت الشكوى عامة من نقص السلع وارتفاع الأسعار وألقى الحزب الوطنى اللوم على الرابطة بين الاتحاد وبريطانيا، ثم وقعت بعد ذلك أزمة أدت إلى تدهور أسعار الماس وتناقص الطلب على ريش النعام ثم توقف الطلب تماماً مما أدى إلى انهيار البنك الرئيسى فى البلاد.

وقد ظهر آنذاك على المسرح عامل جديد، وهو الكساد الذى أصاب الصناعة مما اضطر رجال الصناعة أن يعهدوا ببعض الأعمال الحاذقة إلى الأفريقيين من أجل خفض تكلفة الإنتاج كما طالب كثيرون منهم بإلغاء حواجز اللون وقد استاء العمال الأوروبيون من هذا الموقف فألفوا «حزب العمال» للدفاع عن مصالحهم، واتهموا الوزارة بأنها متحالفة مع الرأسمالية الكبيرة التى لا يعنىها سوى أمر الرأسماليين، ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة التى تتبع إزاء الأفريقيين مدار الصراع الحزبى. وفى عام ١٩٢٤ اتفق الحزب الوطنى وحزب العمال على التعاون وتعهد الأول بعدم إثارة موضوع الانفصال، كما أكد العمال أنهم لا يهدفون إلى إقامة نظام اشتراكى وجرت الانتخابات فأحرز الحزبان المتحالفان ٦٣، ١٨ مقعداً على التوالي بينما لم يفز حزب جنوب أفريقيا بغير ٥٣ مقعداً.

وعلى إثر ذلك شكلت وزارة ائتلافية برئاسة هرتزوج ظلت فى الحكم حتى عام ١٩٣٢. وخلال هذه الفترة ضعف الحماس من جانب الحزب الوطنى بعد الانفصال وذلك بعد التعريف الجديد لمعنى «الدومنيون» طبقاً لما قرره المؤتمر الإمبراطورى المنعقد فى لندن عام ١٩٢٦ ولقد أضفى الطابع القانونى على القرار بصدر قانون «وستمنستر» عام ١٩٣١، وطبقاً للتعريف الجديد أصبحت الممتلكات مستقلة ومتساوية ولا تخضع أى منها للأخرى فى الشؤون الداخلية والخارجية.

ولم يكد يستقر الأمر لهرتزوج حتى بادر إلى إصدار «قانون حاجز اللون» سنة ١٩٢٦ لإبعاد الأفريقيين عن ميدان العمل الحاذق.

بعد ذلك اكتشفت بعض مناجم الماس وشهدت صناعة البلاتين الرواج وظهر مرة أخرى أن استخدام العمال البيض كثير الكلفة وأخذ فريق من الرأى العام يتحول عن تأييد الحكومة، فأجريت الانتخابات عام ١٩٢٩ ودار الصراع حول مشروعات القوانين المتعلقة بالأفريقيين، ولما كانت الدوائر الانتخابية غير قائمة على أساس عدد السكان ظل هرتزوج صاحب الأغلبية فى البرلمان وواصل التقييد إزاء الأفريقيين، فأصدر عام ١٩٣٠ قانوناً بقصد وقف أى نشاط يراد به رفع المظالم والمطالبة بتحسين الأحوال، ثم أصدر عام ١٩٣٢ قانون عقد الخدمة للوطنيين، ويفرض عقوبة الجلد والحبس على العامل الزراعى الأفريقى الذى يخل بالتعاقد. وبذلك هوى الأفريقيون إلى مرتبة الخدم وكذلك نص القانون على الأمور الآتية:

١- على كل أفريقى يعمل فى أرض المالك الأوروبى أن يقدم له ١٨٠ يوماً شبه مجانى فى السنة، كان الأخير يوزعها على أيام السنة حتى يحتفظ بالأفريقى فى الزراعة باستمرار.

٢- عليه أن يأتى معه بأسرته حتى يمكن إبقاء الزوجة والأطفال رهائن إذا هرب (وكان أجر الأسرة الأسبوعى فى ذلك الحين عشر شلنات).

٣- لا يجوز لأى أفريقى ترك العمل بغير إذن.

٤- إذا انتقلت الأرض إلى يد مالك جديد انتقل معها - بالتالى - العمال الأفريقيون.

وفى خريف عام ١٩٢٩ بدأ الكساد العالمى الكبير وكان وقعه شديداً على الاتحاد حيث هبطت أسعار المنتجات الزراعية بنسبة النصف فى الذرة والربيع بالنسبة إلى القمح، وكان التأثير أعنف فى المناطق التى يقيم فيها الأوروبيون وهلك مئات الألوف من الجوع وتدهور ثمن الماس وأصبحت الصناعة بضربة شديدة أدت إلى تعطل الألوف من العمال، وهنا نشبت معركة عنيفة، أراد رجال الحزب الوطنى الإبقاء على «عيار الذهب» تأكيداً لاستقلالهم عن إنجلترا فى السياسة المالية، ولأنهم اعتقدوا أن الخروج عليها - وبلادهم أول منتج للذهب - سوف يؤثر فى

أسعاره مستقبلاً، كما أن تحول إنجلترا كلف المصدرين من أهل الاتحاد خسائر حوالى ٢٠٪ من قيمة أرصدهم فى لندن ولكن حزب جنوب أفريقيا نظر إلى المسألة نظرة عملية خاصة، وقد اشتد بالناس الذعر حتى بلغت قيمة المسحوبات من البنوك بالعملة الذهبية ثلاثة ملايين من الجنيهات خلال خمسة أيام واضطرت الحكومة إلى وقف الدفع بالذهب وأراد هرتزوج التوفيق بين الآراء المتعارضة، كما طالب البعض بتأليف وزارة قومية فأحرز نجاحاً ساحقاً فى الانتخابات التالية ثم قررت الحكومة نبد عيار الذهب. وبدأ الرواج يعود إلى البلاد.

وكان الدكتور مالان معارضاً فى ذلك الائتلاف، وفى سنة ١٩٢٤ انشق وألف ما أطلق عليه اسم «الحزب الوطنى المتطهر» أى المتطهر من العناصر غير الأفريكانية وكون هرتزوج وسمطس الحزب المتحد بزعمامة الأول، وهكذا دب الشقاق فى الأفريكانية للمرة الثانية. إلا أن الائتلاف سرعان ما تحطم عند نشوب الحرب العالمية الثانية بسبب رغبة هرتزوج البقاء على الحياد المشوب بالعطف بينما رأى سمطس الانضمام إلى الحلفاء وانتصر رأيه وشكل الوزارة، وكان أنصار مالان من مؤيدى الحياد أملاً فى أن يترتب على انتصار ألمانيا انفصال الاتحاد عن بريطانيا، كما أنهم تأثروا بالانتصارات الأولية التى أحرزتها ألمانيا وقالوا بضرورة توليهم الحكم حتى يتسنى لهم الوصول إلى تسوية مناسبة عند انتهاء الحرب. وإذ تحطم الائتلاف عاد هرتزوج ومالان إلى العمل سوياً واتفقا على تكوين «الحزب الوطنى المتحد» من جديد ولكن سرعان ما انفصل الرجلان وكون هرتزوج الحزب الأفريكانى وتولى رئاسته الدكتور هافتجا بعد وفاة هرتزوج والذى أصبح وزيراً للمالية فى وزارة مالان فيما بعد، أما حزب سمطس المتحد فقد نجح فى انتخابات عام ١٩٤٣، وظل فى الحكم حتى عام ١٩٤٨.

وشهدت الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية نذيراً خطيراً بالنسبة إلى المستقبل إذ ظهر على مسرح السياسة فى الاتحاد عامل جديد، ذلك أن الجيل الأخير رأى زيادة كبيرة مرغوباً فيها فى عدد المدارس والكليات، ونظراً لوجودها بصفة خاصة فى المناطق التى تغلب عليها اللغة الأفريكانية فإنها ملأى بهيئات تدريس تنتمى إلى

العهد الجديد، ولكن الشباب الذى تخرج فى هذه المعاهد وبخاصة فى الكليات الجامعية التى تغلب عليها اللغة الأفريكانية لم يجد المستوى المناسب لافتقاره إلى المواهب التى تؤهله لممارسة التجارة أو الصناعة وربما كذلك إلى الرغبة أو الوسيلة للعودة إلى الأرض، وكانت النتيجة تضخمًا فى عدد الموظفين والمدرسين والمحامين وهى المهن الثلاث التى هرع إليها الخريجون الذين أحسوا بالخيبة والإخفاق أن يوضعوا فى مراكز غير مثمرة وبذلك تكوّن منهم جمع خطير أشبه ببروليتاريا من ذوى المعاطف السوداء. وهى بروليتاريا كانت - كما فى أى مكان آخر - تربة خصيبة للمبادئ الفاشية، وهذا الاتجاه كان معاديًا للديمقراطية كما كان معاديا لغير الأوروبيين، وثمة قوة أخرى كان لها أثرها فى الموقف فى اتحاد جنوب أفريقيا وفى تقوية الاتجاهات المعادية للأفريقيين والملونيين وهى تأخر تطور البلاد الاقتصادى وكان ذلك يعنى اضطرار الأفريكان إلى مواجهة أصعب عمليات إعادة التوازن المعروفة فى العالم باسم الانقلاب الصناعى، وحتى بالنسبة إلى الأرض ذاتها وجد الإنتاج - من أجل أسواق مناطق التعدين - صعبًا خاصة، فارتفعت أثمان الأرض وبدأ الملاك يواجهون صعوبة البقاء فى ظل الظروف المتنافسة بسبب استخدامهم للأساليب القديمة، وأفلس عدد كبير من أصحاب الأراضي ولكن الأهم من هذا أن الثورة الزراعية بعد أن بدأت، ترتب عليها أن فقد عدد كبير من الأوروبيين مورد الرزق فتدفقوا على المدن، حيث اصطدموا بالأجور المنخفضة التى يتقاضاها الأفريقيون، هذه الفئة التى قدر عددها فى عشية الحرب العالمية الثانية بنحو ٢٠٠,٠٠٠ شخص وهى التى يطلق عليها أفرادها اسم «البيض الفقراء»، لقد قبلوا أدنى وأحط الأعمال وهبط مستوى معيشتهم وتدهورت أخلاقهم وأصبحوا من العناصر التى أقلقت بال الحكومات المتعاقبة التى حاولت مساعدتهم عن طريق فرض أجور أعلى مما يستحقون بالرغم من اعتراض رجال الصناعة. هؤلاء «البيض الفقراء» ظنوا أن الحل الوحيد لمشكلتهم إنما يكون بتشديد القيود على الأفريقيين وإبعادهم كلية عن العمل فى المناجم والصناعات، وبذلك كانوا من أشد المؤيدين للسياسة العنصرية التى تبناها الحزب الوطنى، ولقد أخطأ أولئك البيض فى نظرتهم

ولو كانت لهم قيادة واعية لأدركوا أن مصالحهم متماثلة مع مصالح الأفريقيين وأن سوء حالة الفريقين مرده الحقيقى حرص المصالح الكبيرة على جنى أكبر الأرباح، وأن العامل الأفريقى وزميله الأبيض الفقير فى وضع متماثل يفرضه عليهما نظام اقتصادى احتكارى، ومنطق المصلحة المشتركة يقضى باتفاقهما وتعاونهما، ولو تحقق ذلك لأمكن تجنب الكثير من الشرور التى أصابت الأفريقيين دون أن تؤدى إلى تحسين حالة «البيض الفقراء».

وشهدت الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين تقدما واضحا فى الصناعة فارتفع عدد المنشآت الصناعية من ٢٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ وحدة وزاد الإنتاج أربع مرات وتضاعفت الصادرات والواردات، كما زادت شبكة الخطوط الحديدية بنسبة الربع وجاءت الحرب العالمية الثانية فأدت إلى زيادة التصنيع واشتدت حاجة الصناعات إلى الأيدى العاملة وتدفق الألوف من الأفريقيين على المدن بالرغم من القيود التى يتعرضون لها واشتدت منافستهم للبيض.

بدء الحركة الوطنية فى صفوف الأفريقيين:

بالرغم من السياسة التعسفية التى سارت عليها حكومة الاتحاد، فإن الفترة الواقعة بين مولد اتحاد جنوب أفريقيا ونشوب الحرب العالمية الثانية شهدت التطور الرسمى للحركة الوطنية فى صفوف الأفريقيين، حيث كان قانون الأراضى الصادر عام ١٩١٣ صدمه عنيفة لهم وكان رد الفعل تكوين «المؤتمر الوطنى الأفريقى» فى السنة ذاتها، وفى السنة التالية أرسل المؤتمر وفداً إلى لندن لطلب مساعدة الحكومة البريطانية ولكنها أوضحت لهم أنها لا تستطيع عمل شىء لأن الاتحاد دولة مستقلة ذات سيادة وأصاب المصير نفسه وفداً آخر سافر عام ١٩١٩.

وبدأ المؤتمر ينظم صفوفه وتدفق عليه الأهلون بسرعة وبأعداد كبيرة، ولكن القيادة - وهى تمثل نوعاً من البورجوازية الصغيرة - سرعان ما هوجمت بسبب عدم التجائها إلى العمل المباشر، وفى هذه الأونة أنشأ «كليمنت كادالى»، وهو من أبناء كينيا، منظمة ذات طابع كفاحى عرفت باسم «نقابة عمال الصناعة والتجارة» فكانت أول نقابة من الأفريقيين فى الاتحاد.

ولكن دب التنافس وقامت منظمات أخرى، ولذلك حين تقدم هرتزوج بمشروعات القوانين - بعد نجاحه فى انتخابات عام ١٩٢٩ - لم تكن أمامه مقاومة منظمة تقف فى وجهه، وهنا وجه «جايافا» - من زعماء المؤتمر - الدعوة إلى اجتماع عاجل فى بلومفنتين (ديسمبر عام ١٩٣٥) وأسفر الاجتماع عن تكوين «مؤتمر جميع الأفريقيين» الذى أصبح الجبهة التى تمثل شعب البانتو.

وعمل المؤتمر على أن تتعاون معه جميع العناصر الملونة فبدأ يكون تنظيمًا جديدًا يهدف إلى:

- ١- حق كل مواطن من الذكور والإناث بلغ سن الحادية والعشرين من العمر فى التصويت وترشيح نفسه للبرلمان وغيره من الهيئات التمثيلية.
- ٢- تقرير التعليم الإلجبارى لجميع الأطفال الأفارقة حتى السادسة عشرة.
- ٣- عدم الاعتداء على شخص الفرد وبيته وحياته الخاصة.
- ٤- حرية إبداء الرأى وحرية الصحافة وحق تكوين الجمعيات وعقد الاجتماعات.
- ٥- حرية التنقل واحتراف أية مهنة أو حرفة.
- ٦- المساواة التامة فى الحقوق دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس.
- ٧- إعادة النظر فى مسألة الأرض والقانون الجنائى ونظام الضرائب وتشريعات العمل على ضوء المبادئ السابقة.

غير أن محاولة توحيد الجهود لم تنجح، إذ رفض التعاون معه الحزب الممثل للهنود الذى كانت تسيطر عليه البورجوازية الهندية التى خيل لها أن موقف المعارضة الذى تتخذه قد يفلح فى حصولها على بعض الامتيازات من الأغلبية الأفريكانية، وهكذا وقعت فى الخطأ الذى ارتكبه البيض الفقراء والملونون، فلم تدرك هذه البورجوازية الهندية أن مصالح الملونين متماثلة وأن الأفريكانز يعينهم تفرق كلمة غير الأوروبيين، وقد أثبتت الأحداث فى السنوات التالية خطأ الحزب الهندى وكلفه ذلك غاليًا.

الأحزاب السياسية والتفرقة العنصرية

كانت السلطة السياسية تتركز بأكملها فى جنوبى أفريقيا فى أيدي الجنس الأبيض. ويستثنى من ذلك تمثيل الأفريقيين فى مجلس الشيوخ بواسطة أربعة من الأوروبيين، وفى مجلس النواب بواسطة ثلاثة من الأوروبيين يقوم الأفريقيون بانتخابهم، ويمثل الملونون أربعة من الأوروبيين يقومون هم أيضاً بانتخابهم، وفى وقت ما كان الأفريقيون والملونون الذين تنطبق عليهم شروط الانتخاب فى مقاطعة «الكاب» مدرجين فى القائمة العامة، وكانوا يصوتون مثل أى فرد آخر، عدا النواب المنتخبين الذين يجب أن يكونوا من البيض ولكن الجنرال سمطس وحزبه المتحد قد تمكن فى عام ١٩٢٦ بمساعدة الحزب الوطنى الذى يرأسه (مالان) من الحصول على أغلبية الثلثين اللازمة لعزل الناهيين الأفريقيين فى قائمة منفصلة. وفى عام ١٩٥٦ حصل المستر «ستريجدوم» وحزبه الوطنى على أغلبية الثلثين وذلك بزيادة مقاعد مجلس الشيوخ ومن ثم فقد عزلوا الناهيين الملونين جانباً.

وعلى هذا فإننا نجد أن السكان البيض فى جنوبى أفريقيا وجنوب غربى أفريقيا كان يمثلهم فى البرلمان ١٥٦ عضواً فى حين يمثل السكان غير البيض سبعة أعضاء وفى مجلس الشيوخ يمثل الفئتين ٥٨ عضواً.

ولا يمثل الهنود فى البرلمان على الإطلاق. وفى عام ١٩٤٦ منح «الجنرال سمطس» وحزبه المتحد الهنود تمثيلاً رمزياً، مثل الذى منح للأفريقيين والملونين، وذلك تعويضاً لهم عن القيود التى فرضت على أراضيهم وممتلكاتهم الخاصة، ولكن الدكتور مالان وحزبه الوطنى ألغى هذا الحق عندما أمسك زمام السلطة فى عام ١٩٤٨ قبل أن يباشر الهنود هذا الحق والذى يشك فى أن الهنود كانوا يستعملونه.

لقد كان الوطنيون ينظرون دائماً إلى السكان الهنود كغرباء عنهم أو دخلاء عليهم، وكانوا يعمدون إلى عزلهم بشدة على أمل أن يحملهم ذلك على الرجوع

إلى الهند، وقد تولدت الأغلبية الساحقة للهنود فى جنوبى أفريقيا كنتيجة للجهود المشتركة التى قام بها أصحاب مزارع قصب السكر وحكومة ناتال فى النصف الأخير من القرن الماضى لإحضار أسلافهم.

وكذلك لم تمثل المرأة الملونة فى مقاطعة الكاب وكل الملونين من الرجال والنساء فى مقاطعة الترانسفال وأورانج الحرة.

هذا هو الوضع الذى كان قائماً باختصار، فمن بين ٢٥٢ نائباً نجد ١١ يمثلون الأفريقيين؛ سبعة لمجلس النواب، وأربعة لمجلس الشيوخ، وهؤلاء أيضاً يجب أن يكونوا من البيض وحتى هؤلاء النواب ليسوا فى مأمن، فمن المحتمل أن تستغنى الحكومة عند تطبيقها سياسة الحكم المحلى عن النواب الوطنيين السبعة جميعهم، وقد عبرت الجهات العليا عن رغبتها بذلك.

ومما يدعو إلى الدهشة والتساؤل هو: هل هؤلاء النواب الملونون الأربعة فى مأمن إذا أحرزت التفرقة بالنسبة للسكان الملونين أى تقدم؟ إذ ربما تكون لهم سلطتهم الخاصة فى يوم ما ولا سيما وقد كانت لهم إدارة لشئون الملونين من قبل، فضلاً عن ذلك فكثير من البيض فى جنوبى أفريقيا لا يرون من المحتمل أن يمسك أربعة من النواب الملونين بميزان القوة فى مجلس النواب ومن الممكن أن نعتبر إذن أن برلمان جنوبى أفريقيا سوف يضم النواب البيض فى يوم ما... والذين يمثلون السكان وحدهم. ذلك هو اتجاه السياسة المعاصرة إن لم يكن هدفها.

وكيفما يكون الأمر فإن عدداً كبيراً من البيض فى جنوبى أفريقيا يدركون أن هذا الوضع غير مستقر، ويسعى الحزبان الرئيسيان إلى تثبيت هذا الوضع بشتى الطرق. والآن لنستعرض - باختصار - سياستهما:

لقد تبنى «الأفريكانيون» سياستين على الأقل ويتصرفان على افتراض أنه من المستبعد كليةً وإلى الأبد، أن يتساوى البيض وغير البيض فى الحقوق داخل المجتمع نفسه، ومن ثم فإنهم يتأرجحون بين سياستين: الأولى: وتسمى «النمو المنفصل» أى ضمان المساواة بوساطة استئثارهم كلية بمناطق منفصلة خاصة بهم، ويحمل لواء هذه السياسة المثاليون والمثقفون. والأخرى: وتسمى «باسكاب» وهى تعنى بوضوح

سيادة الأبيض، ويرى مؤيدو هذه السياسة أن العزلة الإقليمية غير ممكنة وأن حضارة البيض سوف تعيش فقط إذا ما حاربوا من أجلها، وفي الوقت نفسه يؤيد عدد كبير من الوطنيين قوانين «الباسكاب» لأنهم يعتبرونها خطوة بعيدة المنال في طريق العزلة الإقليمية وتراها بعض السلطات هدفًا من المحتمل عدم الوصول إليه بعد مائة عام أو ما يزيد، ومن ثم يعيش كثير من الوطنيين في عالمين: السكوت على الظلم في هذا العالم الموجود حتى يكون هناك عدل في العالم الآخر الذي لم يظهر بعد إلى الوجود.

والحزب الثاني الكبير هو الحزب المتحد، الذي حصل في ١٦ من أبريل عام ١٩٥٨ على نصف أصوات القطر وعلى ثلث المقاعد فقط، ويمثل هذا الحزب الغالبية العظمى من الناطقين باللغة الإنجليزية، وجزء قليل من الأفريكانيين الذين يرثون تقاليد «بوتا» و«سمطس» القديمة عن التعاون والوفاق، ومن الممكن أيضًا أن يقال عن هذا الحزب بأنه يتبع سياستين لا تتفقان تمامًا. ومع ذلك فإنهما يندمجان في سياسة واحدة «في ميثاق خماسي» هي التفرقة مع العدالة. وهو حزب ديني، سفسطائي يؤمن بالقرارات النوعية، ويؤمن بالقبول (الواقعي) للوضع الحالي، والتكيف مع الأحداث بشكل تقدمي ومن ثم ففي استطاعة زعمائه أن يتصوروا أنفسهم كزعماء للقارة الأفريقية في الوقت الذي يفتقرون فيه إلى الارتباط السياسي والاجتماعي بالأفريقيين في بلدهم.

وهناك حزب صغير توارى في انتخابات عام ١٩٥٨ وهو حزب العمال المتحد وقد سحق زعيم هذا الحزب وهما المستر الكس هيمل وروز ليوفيل مرشح بيوني حيث يتسمان بالشجاعة والتقدمية لأنهما قررا عدم الانضمام إلى الحزب المتحد. وتبين الأصوات التي حصل عليها كل من الرجلين المستر هيمل ٩٧٤ صوتًا والمستر لوفيل ٦٩٦ صوتًا، حقيقتين هامتين: أولاهما: أن ناخب الحزب المتحد لا يؤيد الأفكار التقدمية، وأخراهما: قلة عدد الناخبين التقدميين من البيض. وإذا ما قارنا مجموع الأصوات التي حصل عليها رجلا حزب العمال بما حصل عليه زعماء حزب الأحرار في أقاليم الأورانج وجدنا أن عدد ناخبهم يصل إلى ما يقرب من ١١,٠٠٠ فرد، ولكن ثمة حقيقة مهمة يجب أن نذكرها هي أن هذه

هى المرة الأولى منذ الوحدة (١٩١٠) التى وضعت فيها الأفكار الحرة والتقدمية أمام الناخبين، وفى هذه الفترة توارى العمال. لقد كان ذلك أمر لا مفر منه؛ فأعضاء الحزب كانوا من البيض كلهم فى حين كان كل العمال من السود تقريباً.

وبينما توارى حزب العمال ظهر حزب الأحرار فى هذه الفترة، واليوم نجد أن حزب الأحرار هو أقل الأحزاب تأثيراً بالنجاح الساحق الذى يحرزه الحزب الوطنى فى الانتخابات، فهو لا يتوقع أى تحسن فى الموقف وهو يعتبر أن الوطنية والحرية هى المسألة الحقيقية المطروحة أمام الناخب الأبيض.

والحزب لا يتوقع أى تأييد ملحوظ من الناخبين، ذلك لأنه يناضل من أجل مجتمع مشترك تكافأ فيه الفرص للجميع وهو هدف لم يكن ليقبله كثير من البيض فى جنوب أفريقيا آنذاك لأنهم يرتعدون خوفاً من أن يكتسح الوطنيون الرجل الأبيض أو يطردوه.

ولكن سيقبل الناخبون هدف هذا الحزب فى وقت ما مهما طال الزمن. وهل يعد البيض فى جنوبى أفريقيا أنفسهم لدخول معقل الحزب الوطنى، حيث تدور المعركة التى ستؤدى بهم إلى الموت؟ وهل هناك أى أمل للأحرار من أجل مجتمع مشترك يعمل فيه الجميع؟ مجتمع يكفل حرية الفرد وحكم القانون، وهل سيبدل حكم القانون الجنس الأبيض بحكم الجنس الأسود وإذا ما حدث ذلك فهل سيأخذ الأسود بالثأر؟؟ وهل سيكون الجنس الأسود نظراً لعدم خوفه من أن يكتسح أعدل مع الجنس الأبيض عما كان عليه الجنس الأبيض معه؟ هذه الأسئلة سيوجب عنها المستقبل.

وكان المستقبل أقرب مما توقع الجميع؛ فقد أفرج عن نلسن مانديلا الزعيم الروحى للسود عام ١٩٩٢ وأوتى دى كليرك الأبيض رئيس الوزراء الشجاعة والحكمة وبعد النظر وسمح بالقضاء على التفرقة العنصرية، وكانت أول انتخابات عام ١٩٩٤ تساوى فيها الرجل الأبيض بالرجل الأسود، وطبعاً كانت الأغلبية من نصيب السود.

يقظة الأفريكانيين:

كانت هناك - بعد الحرب التي دارت بين البوير والإنجليز - فترة من البناء النشطة قام فيها حاكم المستعمرتين الجديدتين اللورد ملنر بدو بارز يستحق الإعجاب . ولكنه كان مستبدًا وقد وضع نصب عينيه تطبيق فكرة مستحيلة .

وهذه الفكرة السخيفة هي أنجلزة البوير ، أى إكسابهم الصفات الإنجليزية . ولحسن الحظ كان هناك رجال عقلاء فى بريطانيا وجنوب أفريقيا فى ذلك الوقت ، وفى عام ١٩٠٥ أمسك كامبل باترمان وحزب الأحرار بمقاليد السلطة فى بريطانيا ، وفى عام ١٩٠٦ أرجع الحكم الذاتى إلى إقليم الترانسفال ، وفى عام ١٩٠٧ أرجعه إلى مستعمرة نهر الأورانج ، وكان الجنرال لويس بوتا هو أول رئيس للوزراء فى إقليم الترانسفال والجنرال سمطس نائبًا له ، وكلاهما من البوير ، وكان أول رئيس للوزراء فى مستعمرة أورانج الحرة هو إبراهيم فيشر وكان الجنرال هرتزوج البويرى نائبًا له ، وكانت اللغة الإنجليزية هى اللغة الرسمية ، أما الهولندية فمن الممكن استعمالها فى المحادثات ، وكان حق التصويت قاصراً على البالغين من الأوروبيين المذكور فى هاتين المستعمرتين .

لقد ميزت الأحداث نهاية الإمبريالية البريطانية ، وكذلك فقد ميزت النهاية المقتربة للعصر الاستعماري وبداية عصر التحرر والمتاعب ، الذى لم يصل إلى نهايته إلا فى منتصف التسعينيات من القرن العشرين .

وفى عام ١٩١٠ كونت هذه المستعمرات الأربع اتحاد جنوبى أفريقيا ، وكان الجنرال لويس بوتا هو أول رئيس للوزراء وظهرت فى الأفق روح الوفاق العنصرى ، وتساوت اللغتان الإنجليزية والهولندية ، وعمت القطر موجة من التفاؤل ، وكان فى رأس الرجاء الصالح الذى حصل على الحكم الذاتى فى عام ١٨٥٣ - حق الانتخاب لكل الفئات على أساس غير عنصرى بضعة ألوف من ناخبى الكاب الملونين والأفريقيين . كان هذا الحق مصونًا ولكنه لم يكن ليمتد إلى مقاطعات الاتحاد الثلاث الأخرى ، وزيادة على ذلك كان من الممكن تغيير ذلك بواسطة أغلبية الثلثين لكل من المجلسين معًا ، ولم تكن هذه الظروف مصونة عن

طريق تدخل الحكومة البريطانية كما يفترض كثير من المواطنين الأفريكانيين اليوم، ولكن عن طريق ممثلى مستعمرة الكاب أنفسهم، ولقد اتفقت المستعمرات الأربع على أنه مهما كانت الحقوق الانتخابية لغير البيض فلا يمكن انتخاب أى شخص غير أبيض لأى من مجلسى البرلمان.

ولكن بالرغم من الحديث الكثير عن الأخوة والوفاق بين أجناس البيض، فقد كانت هناك أعداد كبيرة من الوطنيين الأفريكانيين لم يكن لها شأن بذلك. لقد رحبوا باعتراف الهولنديين، ولكنهم كانوا يريدون أكثر من اعتراف الأفريكانيين، وقد كانوا أمناء على كل شىء يخصهم لأنهم يعرفون مخاطر أى ثقافة أجنبية؛ لأنه لم يكن هناك أفريكانيون فى الكاب فقد أصبحوا أكثر إنجليزية من الإنجليز أنفسهم زيادة على ذلك فقد أصروا على تعليم أولادهم فى مدارس أفريكانية متوسطة، وأقاموا جامعات أفريكانية متوسطة للشباب من الرجال والنساء.

لقد عملت القومية الأفريكانية بشجاعة وصراحة من أجل التفوق السياسى، وبعد كل ذلك فقد زاد عدد الأفريكانيين على هؤلاء الذين ينطقون اللغة الإنجليزية فى جنوبى أفريقيا؛ وبدأت الأفكار والتمنيات تدور فى خلدهم إذا ما أمكن جعلهم وطنيين فحسب وإذا ما أمكنهم استعمال الحق الذى قدم لهم بنجاح، ثم إذا ما أمكنهم إعادة بناء مجتمعهم الخاص بدلاً من أن يخدعوا بالكلمات البراقة، عندئذ سوف لا يحصلون فى يوم ما على جمهورياتهم القديمة وحدها، لكن كان من الممكن أن يقيموا جمهورية جنوبى أفريقيا الجديدة وكانت سوف تقتصر الأفريكانية، وسوف يصبح جنوبى أفريقيا بحق ملكاً لهؤلاء الذين عانوا المتاعب كثيراً من أجله. لقد عزم الأفريكانز على إنجاز هذه المهمة، وفى عام ١٩١٢ انشق الجنرال هرتزوج على الجنرال بوتا، وكون الحزب الوطنى الذى كان صغيراً، وفى عام ١٩١٤ قامت الحرب العالمية الأولى وزج الجنرال بوتا بجنوب أفريقيا فى الحرب، إلى جانب بريطانيا، ولكن كثيراً من رجال جنوب أفريقيا الذين يتحدثون الأفريكانية لم يكن لهم ما يعينهم فى حرب يخوضها «الإنجليز» وقد ثار بعضهم وأعدم أحدهم ويدعى «جويس فورى» واعتبر خائناً. وانضم هو أيضاً إلى قائمة

شهداء «سلاجترنك» وذلك لمعارضة الوقوف بجانب الحلفاء.

وفى عام ١٩٢٤ أمسك الأفريكان بمقاليد الحكم تحت قيادة الجنرال هرتزوج، ويمساعدة حزب العمال الصغير الذى كان معظم أفراده ينطقون الإنجليزية إلى درجة كبيرة. وكان من قراراتهم الأولى مساواة الأفريكانية بالإنجليزية. وثمة مهمة أخرى هى التخلص من علم الاتحاد الكريه، وتصميم علم خاص بهم، وقد عارض سكان جنوبى أفريقيا الذين ينطقون الإنجليزية ذلك بصرامة، ثم أسفر الاتفاق عن العلم الذى ظل حتى عام ١٩٩٢ وهو علم الأورانج الذى يوجد على الجزء الأوسط منه ثلاثة أعلام صغيرة - هى صورة طبق الأصل لعلم الاتحاد وعلمى الجمهوريتين. وقد وصفها الدكتور مالان «بالقشرة» التى لا تفتأ أن تسقط فى يوم ما.

وقد وقع حادث مهم آخر عندما وافق البرلمان البريطانى على دستور وستمنستر فى عام ١٩٣١ والذى أقر المساواة المطلقة بين كل المستعمرات التى توجد داخل إطار الكومنولث والتى كانت ترتبط بولائها المشترك للتاج فقط. ومن ثم فقد أصبح جنوبى أفريقيا ندا لبريطانيا.

وقد استراح هؤلاء الناطقون باللغة الإنجليزية والذين أيدوا سمطس بكل قواهم بعد موت بوت، عندما اتحد هرتزوج وسمطس فى عام ١٩٣٣ لتكوين الحزب المتحد، ولكن نفرًا قليلًا من الوطنيين انفصل مرة أخرى تحت قيادة الدكتور مالان هذه المرة.

وفى عام ١٩٣٦ حصل هرتزوج فى جلسة مشتركة للبرلمان على أغلبية الثلثين اللازمة لتحويل كل الناحيين الأفريقيين إلى قائمة منفصلة، وقد عارض هذا التغيير ١١ نائبًا من ١٩٠ وكان يقودهم هوفماير.

وفى عام ١٩٣٩ وقعت الحرب العالمية الثانية واتسعت هوة الخلاف بين هرتزوج وسمطس، ولكن سمطس الذى حصل على الأغلبية بفارق ثلاثة عشر صوتًا قاد جنوب أفريقيا مرة أخرى إلى حرب فى صف بريطانيا العظمى، وقد اتحد هرتزوج مرة أخرى مع مالان والوطنيين، ولكنه ما لبث أن مات بعد ذلك، والواقع لم يكن

هناك أى تمرد وانضم كثير من الأفريكانيين إلى جانب إنجلترا وانصب عمل الهولنديين حول إصلاح الكنائس لكن يد الإصلاح لم تمتد إلى ثقافة المجتمع الأفريكاني. ومدارس المرحلة المتوسطة الأفريكانية وجامعات ستيلينبوشن وبلومفونتين وبوتشيفستروم، وبريتوريا حيث ظلت على حالها من التأخر.

وبعد خروج الحلفاء متصرين فى الحرب العالمية الثانية، اعتبر سمطس ذلك نصراً له ولحزبه المتحد ولكنه مع ذلك هزم فى انتخابات سنة ١٩٤٨ أمام الدكتور مالان وحزبه الوطنى وكانت هذه هى أول حكومة فى جنوب أفريقيا كل أعضائها من الأفريكانيين فقط، وقد حصلت على معظم المقاعد.

وقد أتى الوطنيون إلى الحكم فى النهاية على أكتاف الأفريكانيين، ولم يحدث فى تاريخ جمهرة الأفريكانيين الطويل أن فكروا بعقل رجل واحد، وبعد أربعين عاماً من الاتحاد قل فيها العراك والحرب والعنف لم يكن الانقسام واضحاً بين من ينطقون باللغة الإنجليزية وبين من ينطقون باللغة الأفريكانية من جنوبى أفريقيا مثلما حدث بعد ذلك.

لقد أتى الوطنيون إلى الحكم لأنهم وعدوا بحل مشكلات الاتحاد العنصرية فى حرب البوير التقليدية، والقضاء على التفرقة أو الأبارثيد أى الفصل بين الأجناس فى المدارس والجامعات والمناطق السكنية والوظائف والأعمال والقطارات والأتوبيسات والمكتبات والمنتديات... إلخ، وأخيراً فقد أتيح للأفريكانيين فرصة لتصحيح الدورة الخاطئة التى دارها التاريخ عندما أتى البريطانيون وإرساليتهم إلى الكاب لإعادة تأكيد سيادة الرجل الأبيض، وقد نص دستور جمهورية الترانسفال على «عدم المساواة فى الكنيسة أو الدولة».

وكان من شعارات انتخابات عام ١٩٤٨ المطالبة بالقضاء على «هوفماير» فقد كان هو الذى عارض إبعاد الناحين الأفريقيين إلى قائمة منفصلة، كذلك عارض محاولات سمطس لتحديد إقامة الهنود فى مناطق معينة، وكان يصبر دائماً على المساواة بين كل الرجال فى الحقوق السياسية، وقد مات الرجل فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ ولم يستطع أى رجل فى جنوب أفريقيا أن يكتشف بوضوح الخطة التى

سيسير عليها الوطنيون فى تنفيذ سياستهم وهى سياسة التفرقة العنصرية . لقد مر العام الأول بهدوء نسبيًا، وألغى التمثيل البرلماني الذي منح حديثا للهنود، وفرضت القيود على الهجرة لأن المهاجرين كانوا ينحازون للحزب المتحد، وقد وصف مالان الأمم المتحدة بأنها تهدد الاستقلال والحرية، وتوعد بأنه على استعداد أن يترك المنظمة عن أن يترك مقاطعة جنوب غربى أفريقيا الواقعة تحت الحماية (التي كانت مستعمرة ألمانية آنذاك) لإشراف الأمم المتحدة.

وقد صرح اللفتنانت ستريجدوم بأن أية معارضة لسياسة التفرقة العنصرية تعتبر خيانة، وأما وزير التعليم فقد قطع المساعدات التي كانت تعطى لتغذية تلاميذ المدارس الأفريقية، وكذلك فقد أظهرت الحكومة بوضوح نواياها السيئة تجاه نقابات العمال المشتركة .

وفى عام ١٩٤٩ صدر قرار بمنع الزواج المختلط وأغلقت الحكومة إحدى وعشرين مدينة فى وجه الأفريقيين الذين يبحثون عن عمل . وفى عام ١٩٥٠ صدر قرار تسجيل السكان، وقد أدخل ذلك نظامًا للتقسيم يقرر بواسطته الجنس لكل الأشخاص منذ ولادتهم وإلى الأبد، وكان هذا المعيار الذى جلب العديد من المتاعب والكوارث على السكان الأصليين .

ولقد كان قرار تسجيل السكان هذا ضروريا بالنسبة لقرارات أخرى مثل الزواج المختلط وقرار الإخلال بالآداب، والأهم من ذلك بالنسبة لقرار مناطق السكان الجديد، والذى قسم الاتحاد ككل إلى مناطق للأجناس .

لقد قال الدكتور دونجز وزير الداخلية - عند تقديم قرار مناطق السكان إلى البرلمان - إن هذا القرار يجب أن يطبق «بعدالة بالنسبة لكل المواطنين» وكان من النتائج الأولى لهذا القرار أن طرد التجار الهنود فى الترانسفال من أواسط كل المدن . وفى جوهانسبرج أبعد هؤلاء التجار إلى منطقة مكشوفة تبعد عن المدينة بعشرين ميلاً، وثمة نتيجة أخرى وهى طرد الملاك الأفريقيين من أملاكهم الثابتة التى استقروا فيها، وتقديم أماكن أخرى لهم أقل خصوبة حيث أنهم لا يستطيعون شراء الأرض . فضلاً عن ذلك، فقد أعطى القرار الحق للمراقبين البيض فى دخول

أى مسكن بالليل أو بالنهار ودون تنبيه، وقد أيد الحزب المتحد هذا القرار الجائر، ذلك لأنه كما كان يؤمن بالتكامل الاقتصادي فإنه كان يؤمن بالتفرقة الاجتماعية والسكنية التى ينفذها القانون.

وقد صدر أيضاً فى عام ١٩٥٠ قرار مناهضة الشيوعية، والذى بوساطته يستطيع الوزير أن يحكم «على أى شخص بأنه شيوعى، ويجبره على الابتعاد عن كل المتدييات والمنظمات ويمنعه من الكلام أمام الناس أو دخول مناطق معينة. ولم يكن هناك استثناء لأى من هذه الأحكام. وفى يوم العمال عقد كل من النواب الأفريقيين والهنود اجتماعاً للاحتجاج وقامت مظاهرات وقتل منهم ثمانية عشر شخصاً فى عراكتهم مع البوليس، وقد كانت انتخابات جنوب غربى أفريقيا الأولى التى أعطت للناخبين البيض تمثيلاً يعادل ثلاثة أضعاف ما فى الاتحاد - نصراً للدكتور مالان؛ إذ أنها قدمت له أربعة مقاعد لمجلس الشيوخ وستة مقاعد لمجلس النواب أكثر من ذى قبل، وفى سبتمبر عام ١٩٥٠ مات سمطس، واستقال الدكتور جانسن من منصبه كحاكم عام، وعين الدكتور فيروورد وزيراً للشئون الوطنية، وقدر له أن يكون أكبر داعية للتفرقة العنصرية.

وفى عام ١٩٥١ صدر قرار حكومة البانتو، والذى تخلص من متاعب المجلس النيابى الوطنى وبدأ فى خلق نظام هرمى من السلطات تحت إمرة وزير الشئون الوطنية، وفى الصراع من أجل إقصاء الناخبين الملونين من القائمة العامة، نالت الحكومة أغلبية عادية فى عملية الإقصاء وذلك على افتراض أن دستور وستمنستر قد أعفى اتحاد جنوبى أفريقيا المستقل من أى حق فى مراقبة الحماية الدستورية، وقد أكد وزير التعليم على منع المنح عن الجماعات الثقافية التى لا تلاحظ فارق اللون، وقد قررت حركة التعليم المسيحية لهذا السبب أن تستمر فى رسالتها دون مساندة الدولة، كما أصبحت جوازات السفر ملكاً للحكومة، واضطهد المئات باسم الشيوعية، وتكونت طليعة القذائين من الذين قاموا بالمظاهرات قبل ذلك وكان معظمهم من الخدم السابقين ومن على شاكلتهم وقد ساروا إلى مدينة الكاب وتظاهروا ضد إقصاء الناخبين الملونين، أى أنها كانت تدافع عن حقوق الملونين

ولكنها لم تكن على استعداد للتفاهم معهم.

وفى عام ١٩٥٢ أدخل الدكتور فيروورد قرار سلطات البانتو المدنية والذي بوساطته كان يأمل فى أن يفرق بين الأفريقيين ويحكمهم، وقد نقضت محكمة الاستئناف التمثيل المنفصل لقرار الناخبين، ومن ثم فقد ضمنت الحكومة تقرير المحكمة العليا لقرار مجلسى البرلمان، وجعلت البرلمان محكمة استئنافية ذا منزلة أعلى من المحكمة الموجودة فى بلومفونتين.

ومن الحوادث التى تدعو إلى الانتباه بدء حركة المقاومة، حيث خالف ألوف من المتطوعين غير البيض قوانين التفرقة وانضم إليهم بعد ذلك «باتريك دونكان» ابن عم «باتريك دونكان» الراحل، أول مواطن فى جنوب أفريقيا - عين حاكماً عاماً.

وقد نقضت المحكمة البرلمانية العليا حكم المحكمة العليا، وساندها فى ذلك قرار محكمة الاستئناف. وقد شوهت حركة المقاومة بمظاهرات قامت فى بورت اليزابيث وشرقى لندن، قتل فيها كثير من الأوربيين، وقد تبرأ الزعماء من المتظاهرين ولكن كثيراً من الناس آمنوا بأن مقاومتهم قد فتحت الباب أمام العناصر التى لا تعترف بالقانون. وقد تكون مجلس الديمقراطيين البيض فى نفس العام وهو تنظيم راديكالى يعارض سياسة التفرقة بثبات، ويعمل على التعاون بشكل وثيق مع الأفريقيين والهنود وهكذا انتهى هذا العام (١٩٥٢) المملوء بالمتاعب.

وفى عام ١٩٥٣ أقر البرلمان قرار الأمن العام، الذى قدمه تسعة من المنشقين وأيده الحزب المتحد، وكذلك مرر قرار تعديل قانون الإجرام لكى يعوق حركة المقاومة، وهذا القانون يقضى بعقوبات تعادل ٣٠٠ جنيه استرلينى غرامة والسجن ثلاث سنوات، والجلد لمن يعترضون على القانون، وقد أدى ذلك إلى انتهاء حركة المقاومة وحرم كثيرون من زعمائها حقوقهم المدنية منهم الرئيس السابق لبيتولى الرئيس العام للمجلس الأعلى للاتحاد الأفريقى الوطنى.

وفى الانتخابات العامة، حصل الوطنيون على تسعة مقاعد جديدة، ولو أن عدد أصواتهم ما زال أقل، وأدى هذا إلى تكوين حزب ليحل محل رابطة

الأحرار، ولم يشترط الحزب أى لون بالنسبة لأعضائه، وكذلك عارض الحزب كل قوانين التفرقة، وقد ظهر الحزب الاتحادى إلى حيز الوجود وأعلن عن معارضته للجمهورية وتأييده للنظام الفيدرالى، وقد نجح حزب المؤتمر الأفريقى فى ضم ألوف الأفريقيين إلى صفوفه أثناء المقاومة التى نظمها عام ١٩٥٢، وبلغ مجموع أعضائه نحو ٣٠٠,٠٠٠ عضو كما امتدت تنظيماته إلى أعماق الريف عقب أحداث عام ١٩٥٢ التى وقعت فى «بورت اليزايث وايست لندن وكيميرلى» بسبب الأعمال البوليسية، حيث قامت الحكومة بفرض عقوبات مشددة على كل من يشترك فى حملة المقاومة السلبية فقضت عليها.

وقد أشرنا إلى أن حملة المقاومة السلبية التى نظمت عام ١٩٥٢ كانت تهدف إلى إلغاء قوانين أخرى غير قانون بطاقات المرور وهى:

١ - قانون المناطق الذى صدر عام ١٩٥٠ والذى حرم على غير البيض الإقامة فى بعض المناطق.

٢ - قانون مكافحة الشيوعية الذى صدر عام ١٩٥٠ ووضع تعريفاً واسعاً للشيوعية يسمح بتطبيقه على كل من يحاول إجراء أى تغيير سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى فى الاتحاد.

٣ - القانون الخاص بحرية الرعى: فقد أصدرت الحكومة قانوناً يحدد أماكن خاصة لرعى الماشية خوفاً من زيادة عدد المواشى التى يمتلكها الأفريقيون ويستخدمونها فى توثيق عقود الزواج (كمهر) مما يترتب عليه مطالبة الأفريقيين بمزيد من الأراضى.

٤ - قانون سلطات البانتو الذى صدر عام ١٩٥١ والخاص بوضع نظام إدارى يطبق على القبائل فى ١٢٪ من مساحة أراضى جنوب أفريقيا المخصصة لإسكان الأفريقيين.

وفى «بريتوريا» يزداد عدد الأفريقيين على عدد الأوربيين، ويعيش فى مزارع البيض أكثر من ٢٠,٠٠٠ أفريقى، وقد وضع قانون لتنظيم هجرة العمال بغرض توفير العمال اللازمين للعمل فى المناجم والخدمات المنزلية، وبمقتضى هذا القانون

يترك الرجال الأفريقيون مناطقهم تاركين زوجاتهم وأولادهم طوال فترة عملهم. ويسود الفقر المناطق المخصصة للأفريقيين بسبب انخفاض كفاية العمال الأفريقيين المختلفين وكثافة السكان فيها (أقصى ما يملكه الأفريقى ستة أفدنة) وكثرة الماشية والماعز التى ترعى فى هذه المناطق، ويعتمد سكان هذه المناطق فى معاشهم على ما يحصلون عليه من الخارج وهم يحصلون على ثلث ما يحتاجون إليه من المال الكافى ليقوم أودهم، وفى عام ١٩٥٥ قدمت لجنة تطوير مناطق البانتو تقريراً اجتماعياً واقتصادياً عرف باسم تقرير «توم ليفن» اقترحت فيه زيادة إنتاج المناطق المحجوزة للأفريقيين، وذلك بخفض عدد المزارعين وزيادة كفايتهم مع توفير مساحات أكبر من الأرض، وإنشاء الصناعات التحويلية والخدمات العامة لاستيعاب الأيدي العاملة المعطلة واقترحت إنفاق ٢٠٠, ٢٠٠, ٢٩١ دولار فى برامج للسنوات العشر وتشجيع الاستثمارات الخاصة فى المنطقة وقد رفضت الحكومة الاقتراح الأخير، كما رفضت تقييد نفسها ببرنامج طويل الأجل. وقد أيدت فكرة تطوير الصناعة على حدود هذه المناطق إلا أنها لم تخصص سوى قدرًا ضئيلاً من الأموال التى قدرتها اللجنة.

وقد انقسم الأفريقيون على أنفسهم حول برامج البانتوستان فأيدته أغلب زعماء القبائل الذين ارتبط مصيرهم بهذا القانون وبخاصة فى «ترانسكى» فى الكاب الجنوبية لأن تجميع أراضى الأفريقيين سيدعم مركزهم وثقتهم بالنفس، وقد أعلن أحد قادة الأفريقيين أنه من الصعب أن يقدر المرء سلفاً نتائج أى إجراء حتى الذى يكرهه ويقاومه. وهم يعارضون قانون البانتو لأنه يهدف إلى تدريبهم على احتلال مركز محدود النطاق فى مجتمع جنوب أفريقيا، وهذا يتناقض مع كل ما يناضلون من أجله، ولكن الحكومة تقول إن كل طفل أفريقى سيجد مكاناً فى المدارس، وإذا تعلم الأفريقيون فإنهم سيقراءون مطبوعات حزب المؤتمر الأفريقى إلى جانب مطبوعات الدعاية الحكومية، ثم أضاف «فإذا تدرب الأفريقيون على إدارة مناطق البانتوستان والمصانع التى ستنشأ على حدود المناطق المخصصة للأفريقيين وإذا عملت الحكومة على نشر اللغات الأفريقية فمن المؤكد أنه سيصبح فى يدها سلاح

قوى تستطيع استخدامه فى المستقبل» .

ويشعر آخرون بأن قانون توسيع التعليم الجامعى وبرامج البانتوستان ستحول دون اتصال الأفريقيين بالقوى الخارجية التى تساعدهم على احتلال المركز المناسب لهم .

وقد قال «البرت لوثيلى» زعيم حزب المؤتمر الأفريقى المعتدل (وقد اعتقل بعد حملة المقاطعة وحددت إقامته منذ صيف عام ١٩٥٩ فى منطقة ناتال لمدة خمس سنوات بمقتضى قانون الجمعيات، كما حرم عليه حضور الاجتماعات بمقتضى قانون مقاومة الشيوعية بالرغم من أنه أبعد الناس عن الشيوعية) قال فى أغسطس عام ١٩٥٩ : «إنه لا يوجد مكان يتعلم فيه الأطفال إلا فى المدارس التى أنشئت طبقاً لقانون تعليم البانتو، ولا تعترف الجامعات فى الخارج بالشهادات التى تمنحها هذه المدارس، والحكومة تحرم دخول المناطق المخصصة للأفريقيين وتوجيههم وتعليمهم، إنها تريد إبقاءهم فى ظلمات الجهل وتشغيلهم فى المصانع المزمع إنشاؤها على حدود هذه المناطق بأقل الأجور، وهذه السياسة قد تدفعهم إلى الثورة والعنف حتى ولو استخدموا الحراب فقط، وإذا تركتنا الحكومة نعمل على تهذيب غرائزهم وتطويرهم أصبح من الممكن تجنب الكارثة» .

والواقع أن التفرقة العنصرية تحطم يوماً بعد يوم كل الصلات بين الأفريقيين وغير الأفريقيين، وقد رحب الكثيرون بإلغاء مقاعد النواب الوطنية الثلاثة الذين يمثلون الأفريقيين وكلهم من البيض . ولكن لوثيلى وحده أحس بأنها مأساة حقيقية، وقد قال ذات مرة «لقد كانوا نواباً ممتازين عبروا عن رغباتنا فى المساواة وأن ما نحتاج إليه فى البلاد هو المزيد من الصلات بين الشعوب المختلفة، ربما نستطيع أن نتعلم كيف يفهم أحداً الآخر وكيف نعمل من أجل تحقيق خير الجميع» .

والجناح اليسارى للحزب الديمقراطى هو الحزب الوحيد الذى تعاون مع حزب المؤتمر الأفريقى وقد طالب هذا الجناح بإعادة تنظيم المجتمع من أساسه، وقد كان هذا التعاون مشار اهتمام الحكومة وموضع تقدير أحرار جنوب أفريقيا، فقد وقف

هذا الجناح الأبيض إلى جانب حزب المؤتمر الأفريقي فى أوقات الشدة، ويعكس تعاون «لوثلى» مع الجناح الديمقراطى وحزب المؤتمر الهندى فى جنوب أفريقيا وحزب الملونين رغبته الصادقة فى اتباع سياسة حرة لا تفرقة فيها بين جنس وآخر.

وحاول الحزب الليبرالى المنشق عن الحزب المتحد المحافظ عام ١٩٥٣ إقامة علاقات تعاون مع حزب المؤتمر الأفريقى على غرار علاقات الجناح اليسارى به، ولكن كان هناك عدة عقبات، فقد أثبتت التجارب إخلاص الجناح اليسارى منذ عام ١٩٥٥ سواء فى مؤتمر الشعب الذى صدر عنه ميثاق الحرية أو فى دفاعه الأمين عن رعماء حزب المؤتمر الأفريقى وحزب المؤتمر الهندى فى جنوب أفريقيا الذين اعتقلتهم الحكومة مع عدد من البيض أثناء ما يسمى «بمحاكمات الخيانة» ويؤيد الحزب الليبرالى منح الأفريقين جميع الحقوق السياسية ولكنه رفض القيام بأى عمل خارج البرلمان بعكس الجناح اليسارى الذى أقدم على كثير من الخطوات غير البرلمانية ومنها تأييد حملة المقاطعة.

وقد اضطر الحزب الليبرالى لتحقيق التعاون مع الأفريقين إلى التعامل مع أعضاء الجناح اليسارى وإلى قبول أعضاء من بين أنصار الأحزاب الأخرى بشرط أن يوقعوا إقراراً بأنهم ليسوا فاشيين ولا شيوعيين، ولكنه اضطر فى الوقت نفسه إلى توثيق صلاته بكل من يؤيد البرامج الليبرالية المعتدلة الخاصة بتوسيع الحقوق السياسية والاقتصادية. ولهذا السبب فشل حزب الأحرار فى الانتخابات المحلية ولم يفز إلا بمقعدين فقط بفضل أصوات الأفريقين فى مقاطعة الكاب، ولكن أهم ما قدمه الحزب الليبرالى هو إظهار أن أحزاباً أخرى بيضاء غير الجناح اليسارى مستعدة للتعاون مع الأفريقين والهنود من أجل تغيير الحياة فى مجتمع جنوب أفريقيا.

لقد تعرض الحزب الليبرالى للفشل ولكن الحزب التقدمى المنشق من الحزب المتحد - فى عام ١٩٥٩ - بموقفه حول مسألة منح البانتوستان مزيداً من الأرض قد ازداد قوة، وكان من رأى الحزب المتحد أن تأييد ادعاء الحكومة بأنها ستقوم بشراء الأرض ومنحها للبانتوستان ليس سوى خدعة لأن الحكومة فى الواقع لن

تقدم على هذه الخطوة بأى حال.

أما الحزب التقدمى فكان يرى أن منح الأفريقيين مزيداً من الأرض أمر تحتمه الضرورة، فضلاً عن أن ذلك يعتبر جزءاً من سياسة الحزب عندما كان هيرتزوج والجنرال جان كريستال سمطس يقودان الحزب. وذهب الحزب إلى أبعد من ذلك فطالب بمساواة الأفريقيين فى الحقوق وإقامة علاقات وثيقة معهم وتمثيل الأفريقيين والهنود والملونين فى البرلمان وقد فاز الحزب بإثنى عشر مقعداً فى برلمان شاريفيل وأيده الحزب المتحد وإن لم يقره فى طريقة التطبيق ولقد أظهر المستقبل مدى قوة الحزب التقدمى فى البلاد.

ووقع انقسام سياسى آخر فى بداية عام ١٩٦٠، وكان هذه المرة فى صفوف الحزب الوطنى ذاته، فمنذ منتصف عام ١٩٥٩ وبعض أعضاء الحزب يتحدثون عن عدم حكمة الأفريكان (وهم سكان جنوب أفريقيا البيض) فى معاداتهم للملونين وهم القوة الوحيدة غير البيضاء التى يمكن الاعتماد عليها إذا ما اشتدت القوة الأفريقية.

ويرى بعض الزعماء الأفريكان «أنه إذا كان من المحتم أن نخسر مراكزنا فلا أقل من إثبات حسن نيتنا للعالم كله وبرامج البانتوستان هى خير دليل على ذلك». والجدير بالذكر أنه عندما أعلنت حالة الطوارئ فى مارس عام ١٩٦٠ طالب رجال الأعمال الأفريكان مع غيرهم بتخفيف القيود المفروضة على الأفريقيين كي يعود الهدوء والاستقرار إلى البلاد وكان من نتيجة هذا التحول أن دعم نفوذ حزب الاتحاد الوطنى الذى تولى تنظيمه «جابى باسون» من جنوب أفريقيا وأحد أعضاء الحزب الوطنى ويرأس هذا الحزب الرئيس السابق «جوستين فاجان» الذى كتب تقريره الشهير عام ١٩٤٨ وكان من الممكن أن يعمق هذا الخلاف لولا محاولة اغتيال فيرفورد رئيس الوزراء؛ فبعد المحادثات عاد جميع الأفريكان إلى الالتفاف حول زعمائهم المعروفين.

والواقع أنه من النادر أن يشاهد المرء مظاهر الشعور بالتضامن مثلاً يشاهدها

بين الأفريكان، وقد انحدر الأفريكان أصلا من الهولنديين والهييجونوت الفرنسيين والألمان الذين قدموا إلى جنوبى أفريقيا منذ القرن السابع عشر وهم يؤمنون بضرورة احتفاظهم بتمايزهم القومى، وقد تعزز إيمانهم هذا بعد احتكاكهم الطويل بالشعوب الوثنية البدائية، وازداد إيمانهم بقوميتهم فى منتصف العقد الثالث من القرن العشرين عندما وجد عدد كبير ممن يسمون بالبوير (المزارعون) أنفسهم مضطرين إلى هجر أراضيهم بسبب تناقص إنتاجها، وعندما تدفقوا على المدن وجدوا الصناعة والتجارة فى أيدى الإنجليز الذين هزموهم فى حرب البوير (١٨٩٩ - ١٩٠٢) ووجدوا أن الوظائف التى لا تحتاج إلى مهارة فى أيدى الأفريقسيين فواجهوا أزمة وانحدر ثلاثة أخماسهم إلى مستوى البيض الفقراء. وقد عملت الحكومة وبخاصة فى عهد الجنرال هيرتزوج تعاونها فى ذلك نقابات العمال البيض على توفير بعض الأعمال التى تناسب طاقات ومقدرة هؤلاء البيض الفقراء وتضمن لهم مستوى من المعيشة يليق بالبيض، ومع أن اقتصاد جنوب أفريقيا يستطيع فى الوقت الحاضر تحمل احتفاظ البيض بامتيازاتهم وتحسين أجور الأفريقسيين فى الوقت نفسه، إذ المعروف أن جنوب أفريقيا ينتج أكثر من نصف ذهب العالم، إلا أن الأفريكان يقاومون فكرة تحسين مستوى الأفريقسيين خوفاً من أن ينحدر مستوى البيض ويصبحوا فقراء.

ويزيد من تضامن الأفريكان أن لهم لغة خاصة متميزة هى اللغة الأفريكانية المتطورة وشعورهم بأن جنوب أفريقيا هو مكانهم الوحيد فى العالم وقيام جميع الهيئات الأفريكانية من كنائس ومدارس ومتاجر بإزكاء روح القومية الأفريكانية، ويتمتع الأفريكان فى جنوب أفريقيا بالسلطة السياسية، فى حين يتمتع الذين يتكلمون الإنجليزية بالثراء والأفريقيون بكثرة العدد، وقد تحققت سيطرة الأفريكان السياسية عام ١٩٤٨ ولم يكن هناك ما يشير إلى إمكان إبعادهم عن السلطة برغم عدم حصولهم على ٥٠٪ من مقاعد البرلمان فى انتخابات عام ١٩٥٨.

ويسيطر الحزب المتحد، بالرغم من هزائمه المتوالية فى الانتخابات، على نصف أصوات الناخبين وبخاصة فى ضواحي المدن الكبيرة ومنها ناتال.

وقد أصبح هذا الحزب منبراً للمحافظين بعد انفصال الليبراليين أولاً ثم التقدميين، والواقع أنه كان أمام هذا الحزب فرصة توحيد كل من يخشون زيادة الانقسامات في البلاد بعد إطلاق الرصاص على المتظاهرين الأفريقيين في شاريفيل إذ استطاع توحيد جميع المتكلمين بالإنجليزية وبعض الأفريكان، ولكن يبدو أن الحزب لم يستطع الاستفادة من هذه الفرصة السانحة. وكانت تتجمع في يد البيض جميع الوسائل الكفيلة بحماية امتيازاتهم التي تتمثل في احتكار السلطة، وقد ازدادت الهوة بين البيض وغير البيض بعد أحداث مارس وأبريل عام ١٩٦٠. وكان ازدياد حركة أفريقيا المتحدة دليلاً على رغبة الأفريقيين في الخلاص.

وقد قامت الحكومة باعتقال زعماء حزب المؤتمر المعتدل بينما كان الحزب أفريقيا وينظم نفسه على نطاق واسع أفريقيا في عام ١٩٥٩، والحق أن الدعوة القومية تجدد بين الأفريقيين صدى أوسع من أى دعوة سياسية متعددة العناصر وخاصة بعد أن ظهر فشل هذه الدعوة وقد ازداد حماس الأفريقيين، وتعاظمت آمالهم في الخلاص بعد النجاح العظيم الذى أحرزه الأفريقيون في أجزاء أخرى من القارة.

وهكذا استطاع دعاة أفريقيا المتحدة فتح ثغرة في مجتمع جنوب أفريقيا بإنكارهم «قانون الرجل الأبيض» الذى لا يحقق سوى مصالح الرجل الأبيض على حد تعبير زعيمهم «سيبوكوي»، ولا يفوق عناد الأفريكان إلا عناد ذلك الحزب الأفريقى الجديد الذى يؤمن بالذاتية والقومية الأفريقية.

ويتمسك البيض والحكومة بأنه لا يحق لأحد التدخل في شئون جنوب أفريقيا بحجة أنهم أقدر من غيرهم على تفهم ما يعتبرونه مشكلة داخلية بحتة، وأنكرت جميع حكومات جنوب أفريقيا سواء من الحزب الوطنى أو الحزب المتحد حق الأمم المتحدة فى إصدار حكمها على سياسة التفرقة العنصرية فى البلاد باعتبارها مسألة داخلية.

وقد استنكرت هيئة الأمم المتحدة سياسة التفرقة العنصرية وطالبت مراراً حكومة جنوب أفريقيا بالتخلى عن هذه السياسية برغم احتجاج حكومة الاتحاد.

وقد أثارت أحداث شاريفيل احتجاج العالم كله فعبّرت وزارة الخارجية الأمريكية عن اهتمامها بهذه الأحداث وبخاصة بعد إطلاق النار على المتظاهرين، وأظهر مجلس العموم البريطاني أسفه البالغ لوقوع هذه الأحداث المفجعة، كما استنكرتها برلمانات العالم. كما نوقشت هذه الأحداث في مؤتمر رؤساء حكومات الدول الأعضاء في الكومنولث لأول مرة في جلسة خاصة لمناقشة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا بناء على طلب الدول الآسيوية والأفريقية التي اعتبرت أحداث مارس تهديداً للسلام العالمى.

وبالرغم من حدة المشاعر سارت المناقشة في جو من الاعتدال كما اتصف القرار الذى أصدره المجلس بالأغلبية (وامتناع بريطانيا وفرنسا عن التصويت) بالاعتدال أيضاً. وقد دعا مجلس الأمن حكومة الاتحاد إلى اتباع سياسة المساواة بين جميع العناصر وكلف داج همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بمقابلة زعماء جنوب أفريقيا لبحث الخطوات العملية لتخفيف التفرقة العنصرية في البلاد.

وكانت سياسة التفرقة العنصرية مشار قلق الكومنولث في كل وقت، ولكن مناقشة هذه السياسة في المؤتمر الذى أشرنا إليه جرت في جو من الهدوء لأن الرؤساء كانوا يرون ضرورة استمرار عضوية اتحاد جنوب أفريقيا في الكومنولث خوفاً من أن يندفعوا إلى التطرف بسبب شعورهم بالعزلة.

ولم يسبق للدول الأخرى أن قامت بدور هام لتغيير الأوضاع في جنوب أفريقيا مثلما فعلت عقب أحداث شاريفيل. فسياسة التفرقة العنصرية التى تتبعها حكومة جنوب أفريقيا بددت جهود الغرب فى إقناع الدول الأفريقية الجديدة بأن الغرب يؤمن بالمساواة. وكون جنوب أفريقيا مركزاً استراتيجياً هاماً بالنسبة للغرب ومجالاً واسعاً للاستثمارات وعضواً بالكومنولث وهيئة الأمم المتحدة لا يعدل بأى حال الأثر السئ للتفرقة العنصرية، ومشكلة العلاقات بين البيض وغير البيض قد أصبحت مشكلة قابلة للانفجار فى جميع أنحاء العالم، وجنوب أفريقيا بصفة خاصة، لهذا سعت أغلب دول الغرب إلى إيجاد أساس سليم للعلاقات بين البيض وغير البيض، ولكن جنوب أفريقيا وحدها - حتى وقت قريب - أصرت

على المضى فى اتجاه عكسى وسعى الغرب لإقناعها بأن تتخلى عن سياسة التفرقة العنصرية كى تحقق مصلحة جنوب أفريقيا والغرب فى الوقت نفسه .

ولا شك أن شعب جنوب أفريقيا دون غيره يستطيع الإجابة عن هذا السؤال . وهو : هل يستطيع البيض وغير البيض التوصل إلى سياسة مشتركة تقوم على الاحترام المتبادل واقتسام ثمرات الحياة الاقتصادية والسلطة السياسية؟ أن الوقت لم يفت بعد ، وفى إمكان جنوب أفريقيا اتباع سياسة معتدلة . . . وقد حدث ذلك فعلاً فى عهد الرئيس دى كليرك رئيس جنوب أفريقيا السابق خاصة بعد الإفراج عن نلسن مانديلا نائب رئيس المؤتمر الوطنى الأفريقى القوى وبدأ إلغاء بعض قوانين التفرقة العنصرية الواحد تلو الآخر ومحاولة وضع دستور جديد فى عام ١٩٩٢ ، يضمن للجميع مواطنين وأفريكان وملونين المساواة فى جميع الحقوق وإن كان يشوبه بعض العقبات ما بين آن وآخر إلا أنه تقرر إجراء انتخابات عامة لجميع السكان من بيض وسود وملونين فى أبريل عام ١٩٩٤ ، والتى انتهت بانتخاب نيلسون مانديلا رئيساً لاتحاد جنوب أفريقيا .

دور حزب الأحرار:

كثير من النشاط السياسى فى جنوب أفريقيا لا يمكن أن يكون برلمانياً تماماً وأن ما يقرب من ٨٠٪ من السكان ليس لديهم حق الانتخاب العادى ، ومن ثم فليس من المستغرب أن يوجه كل النشاط السياسى إلى خارج البرلمان ، وقد أرادت أحزاب مثل الحزب المتحد والحزب المتحد الوطنى أن يكون العمل السياسى داخل نطاق البرلمان وتنظر إلى أى شخص أو أى تنظيم يتكلم عن العمل خارج نطاق البرلمان كشخص مخرب أو كتنظيم هدام ، والأكثر من ذلك فى استطاعتهم التمويه على البيض من الأشخاص فى البرلمان ، وذلك بإقناعهم أن فارق اللون ليس نظاماً كريها ولكنه حصن سليم للديمقراطية والحضارة .

ولم تكن القومية الأفريكائية فى مركز من القوة الكاملة التى تؤثر من الناحية البرلمانية . فهى تقود وتساند نصف عدد البيض الموجودين فى البلاد والبالغ عددهم حوالى ستة ملايين نسمة ، وإلى جانب ذلك تحافظ على التحكم الإجبارى فى اثنين

وعشرين مليون شخصاً من غير البيض غالبيتهم ليس لديهم أى إلمام بالسياسة، ولكنهم يعرفون جيداً ماذا يعنى أن يساقوا فى بعض الأحيان بأدب، وبمتهى القسوة فى أحيان أخرى إلى العمل الإجبارى.

ومن سكان العالم الخارجى البالغ عددهم حوالى ٥ بليون نسمة لا نستطيع أن نجد أى شخص مؤيد للتفرقة العنصرية.

والقومية الأفريكانية تخاف من عدم صلابة قبضتها، وحتى وهى فى قمة قوتها أعلن أحد الوزراء فى خطاب له فى ٢١ يونيو عام ١٩٤٨ قائلاً: «يجب علينا أن نحارب حتى النهاية الأليمة وأن نساند المستر ستريجدوم» ويذكر المستر جان دى كليرك عن الأفريكانيين بأنه لا تفر همهم أبداً.

والقومية الأفريكانية لن تشعر بالأمان مطلقاً؛ فقوميتها تنبع فقط من عدم الشعور بالأمان، ولهذا السبب لن يخفت هذا الشعور بعدم الأمان، ذلك لأن قوتها لن تكون كافية على الإطلاق وليس معنى ذلك افتقارها إلى الشجاعة ولكن حاجتها إلى أن تصل إلى ذروة القوة حتى تواجه أى صراع حقيقى لسياسة الباسكاب التى تتبعها. وعليها - كما فعل الإنجليز فى الهند - أن تكيف نفسها حسب الظروف الجديدة، ومن ثم يجب أن تعارض القومية الأفريقية بثبات.

فالأحرار لا يرغبون مطلقاً فى تحطيم الأفريكانية، والتدخل فى لغتهم أو عدم مراعاة التقاليد والعادات التى لا تشمل طرد أناس آخرين، وكان على القومية الأفريكانية أن تتعلم أنها لا بد أن تعيش كما كانت تعيش فى الماضى من وحى قوتها الذاتية لا بفضل القوانين الاستثنائية التى تسنها، وفى المجتمع الجديد يجب أن ينال كل أفريكانى نفس الحماية لحقوق الإنسان الأساسية كما يمارسها أى مواطن آخر.

والأحرار لا يعارضون الأسلوب الخاص للقومية، ولكنهم يعارضون تماماً أن تطبق الحكومة هذا الأسلوب الخاص والذى يذهب حتى إلى درجة تقريره «النوعية الخاصة لأى شخص والتى تمنع فى أن يتعلم الطفل باللغة التى يرغبها والده»،

والأحرار لا يتعارضون مع القومية الأفريكانية لأنها تبحث عن بقاء الأفريكانيين، ولكن لأنها تريد أن تفعل ذلك على حساب الجماعات الأخرى، ولسوف يتنكر الأحرار لمبادئهم تمامًا ما لم يعارضوا الأفريكانية كما تتمثل في الحكومة الوطنية.

وقد أحجمت جماعات المعارضة في جنوب أفريقيا عن تقديم أى شيء أو أن تفعل شيئًا يكدر مشاعر الأفريكانيين، وذلك لأن الناس المعتدلين حريصون دائمًا على تعميمات الجنس، ولن يكون هناك مخرج لكى يمكن تجنب هذه المسألة.

فالأفريكانيون وحكومتهم مسئولون عن قوانين التفرقة التى يتسم بعضها بالصرامة والقسوة، ولذلك يجب على كل محبى الحرية أن يعارضوهم، ونظرًا لقوة مركزهم فى البرلمان، يجب معارضتهم بطرق أخرى.

ودور حزب الأحرار (والأحرار الآخرون الذين لا ينتمون إلى أحزاب) أن يعزروا فى كل جبهة المعارضة ضد الوطنيين، ولا يعنى ذلك تكوين جبهة مشتركة موحدة ولكنه يعنى جبهة مشتركة فيما يتعلق بمعارضة سياسة التفرقة العنصرية.

وبالرغم من هذه العوامل المتناقضة، فقد تقدمت قضية الديمقراطية التى تعتمد على الاختلاط بين الأجناس أو عدم الاختلاط بينها، واتخذت صفة أكثر ثباتًا فى السنين الأخيرة. لقد وجد هذا التعاون دائمًا، ولكن بعض الناس يميلون إلى التهمك على الحرية فى عهدها الأول مثلما يميل بعض الزنوج الأمريكين إلى التهمك على حكم واشنطن.

ومن رواد هذا المجال الحديث مجلس الديمقراطيين - الذى أسس فى عام ١٩٥٢، والذى أقام علاقات قوية مع المجلس الأفريقى الوطنى ومجلس هنود جنوب أفريقيا، ومنظمة الملونين والتى تمثل فى مجموعها «حركة المؤتمر» وهذه الحركة كانت مسئولة عن مجلس مؤتمر الشعب فى عام ١٩٥٥، وقد أصدر هذا المجلس وثيقة الحرية، وهى وثيقة لحقوق الإنسان ذات صيغة ديمقراطية حقيقية، باستثناء بعض نقاط الخلاف التى تدافع عن تأميم الأراضى، والبنوك وبعض الصناعات مما لا يقبله حزب الأحرار.

من الضروري لكى نفهم بوضوح العلاقات بين حزب الأحرار ومجلس الديمقراطيين أن نفهم أنهما يتبعان طريقين مختلفين عن بعضهما، وأن حزب الأحرار قد أسس عندما كان مجلس الديمقراطيين موجوداً بالفعل، وهكذا يتضح أن كلا منهما يمثل ميولاً مختلفة ونظريات اجتماعية مختلفة. إن كثيرين من المراقبين الأجانب لا يستسيغون وجود منظمين منفصلتين عن بعضهما يمثلان حسب - رأيهم - وجهة نظر واحدة، وهناك ملاحظة هامة وهى أن طبيعة موقف حزب الأحرار فى حد ذاتها من أهم أسباب الخلاف الرئيسية، فالمجلس أكثر تنظيمًا بينما الحزب يفتقر إلى ذلك، وللمجلس عقيدة أكثر وضوحًا وهو يخصص وقتًا أقل للمناقشات والمباحثات، والمجلس أيضًا يفضل قوة الوحدة بعيدًا عن الاختلاف وينعكس هذا الاختلاف فى النظرية الاجتماعية أيضًا أن المجلس يعلق أهمية على جهاز الدولة الكفاء بينما يعلق الحزب أهمية على حرية الفرد، ويعتبر بعض أعضاء المجلس تقديس الحزب للحرية كنوع من الحيلة والمحافظة، بينما يعتبر بعض أعضاء الحزب أن المجلس ينظر إلى تأييد حقوق الإنسان كجزء صغير فقط من استراتيجية كبيرة، ولكن مما لا شك فيه أن كلا التنظيمين يكره التفرقة العنصرية ولكن أحدهما يريد القضاء عليها بتغيير جذرى لبناء المجتمع والآخر بتوزيع السلطة، وحماية حقوق الإنسان. ويبدو أن هذه الاختلافات كانت سببًا فى قيام اختلافات معينة مما يجعل من الصعوبة دائمًا المحافظة على التعاون الوثيق.

ولكن من الواضح أنه إذا لم يستمر هذا التعاون فسوف يعانى الجميع من أجل الوصول إلى الهدف المشترك الذى يعمل كلاهما بإخلاص من أجله. هناك ملاحظة أخرى وهى أن المجلس الأفريقى والهندي قد استطاعا توثيق الصلة بكل من مجلس الديمقراطيين وحزب الأحرار بشكل أكثر سهولة مما لو أمكنهما القيام بذلك بأنفسهما، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن مجلس الأفريقيين والهنود يتضمنان وجهات نظر عديدة، وهم يضيعون كثيرًا من الجهد للتوفيق بين العناصر المختلفة من أجل تحقيق هدف مشترك.

ولا يمكن أن يسدل ستارًا على هذه الحقيقة، وهو أن حزب الأحرار قد دخل

الميدان بعد مجلس الديمقراطيين، وقد سبب ذلك فى حد ذاته بعض المتاعب للحزب.

وأصبح من الممكن التعاون بين الأحرار ورجال المجلس من أجل نفس الهدف وهو محاربة التفرقة العنصرية، ولقد أسرع عجلة السير فى طريق هذا التعاون وذلك بعقد مؤتمر يضم الأفريقيين البارزين فى بلومفونتين فى نهاية عام ١٩٥٦. وذلك من أجل مناقشة تقرير تومليسون، وقد أقر هذا المؤتمر الشهير بعض المبادئ المعروفة ونعرض منها الآتى:

١ - «إن المؤتمر لا يقبل وجهة النظر القائلة بأن الفرصة أمام جنوب أفريقيا هى إما «التكامل التام والنهائى» أو «التفرقة التامة والنهائية» بين الأوروبيين والبانثو، ويصر المجلس على أن الموقف فى جنوب أفريقيا يتطلب التعاون والترابط بين مختلف الأعناس التى تكون أمة جنوب أفريقيا. ويستنكر أن تمثل هذه المساواة تهديداً لبقاء الرجل الأبيض فى جنوب أفريقيا.

٢ - المؤتمر مقتنع بأن السياسة الحالية للتفرقة إنما تشكل تهديداً للعلاقة بين الأجانب فى البلاد، ومن ثم فإن المؤتمر من أجل كل أفراد الشعب ومن أجل مستقبل البلاد يطالب كل المنظمات الوطنية بأن تجند كل الناس، بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو العقيدة لتكوين جبهة متحدة ضد التفرقة العنصرية.

٣ - كخطوة أولى فى طريق تكوين هذه الجبهة المتحدة اقترح المؤتمر عقد مؤتمر آخر يضم كل الأعناس بقدر الاستطاعة.

ومنذ هذا الوقت عمل حزب الأحرار، والمجلسان وغير المجلسين، وحزب العمال والأحرار غير الحزبيين، ورجال الكنيسة البارزون، من أجل عقد مؤتمر يضم كل الأعناس، وقد تم ذلك فى جوهانسبرج فى ديسمبر عام ١٩٥٧ وانصب اهتمام المؤتمر طوال فترة انعقاده على تعدد الأعناس فى القطر وظلم وسخافة سياسة التفرقة العنصرية، وأهمية الدستور المكتوب ووثيقة الحقوق والحق الانتخابى لجميع المواطنين.

إن التأييد الكامل لمؤتمر جميع الأجناس هو جزء من سياسة حزب الأحرار والحزب يعرف أن المجتمع الذى لا يفرق بين الأجناس وهو المجتمع الوحيد الذى يقدم أملاً للمستقبل حيث يكون هناك دستور يضمن حقوق الإنسان الرئيسية، ومن ثم فسوف يعمل الحزب جاهداً من أجل تأييد مؤتمر جميع الأجناس وسوف يكون تأييده لحركة المجلس معبراً عنها بهذه الطريقة أو بأى طريقة أخرى تؤيد نفس هذه المثل.

ولسوف تكون سياسة الحزب أن يقدم كل تأييد ممكن للمجلس الأفريقى الوطنى الذى وعد بالعمل من أجل مجتمع ديمقراطى لا يفرق بين الأجناس.

فالمجلس الأفريقى الوطنى تنظيم غير حزبى ومن ثم فإنه يضم على الأقل اتجاهات فكرية ثلاثة. فالاتجاه الأول يؤمن بأن التغيير الجذرى للمجتمع هو الطريق الوحيد، والاتجاه الثانى يؤمن بالتوسع فى إعطاء الديمقراطية لكل شخص بالغ وحماية هذه الحقوق، بينما يعارض الفريق الثالث القومية الأفريكانية وينادى بالقومية الأفريقية وهذا يعنى «أفريقيون» ومن الممكن تفسير ذلك بأن أفريقيا هى ملك لهؤلاء الذين عاشوا على أراضيها قبل قدوم الأوروبيين والآسيويين ولا يستطيع زعماء حزب الأحرار أن يوافقوا إلا على الاتجاه الثانى فقط، ومن ثم فسوف تكون مهمة الحزب أن يحاول أن ينال من المجلس بل أن يوجه تأييده الكامل لهؤلاء الذين ينادون بالتوسع مع الحقوق الديمقراطية. وهذا هو ما فعله الحزب بالفعل.

وقد وجد الحزب صعوبة فى تأييد الحزب المتحد أو حتى الحزب الاتحادى إلا فى مسائل معينة. فحقيقة أن هذين الحزبين يؤمنان بفارق اللون مما يجعل التعاون الوثيق معهما أمراً صعباً.

وزيادة على ذلك فإن الحزب الاتحادى ضد النظام الجمهورى، وهو يعتقد بأن معارضة قوية من قبل الناطقين باللغة الإنجليزية من أتباع ناتال تستطيع أن تمنع قيام النظام الجمهورى.

وموقف حزب الأحرار بالنسبة للنظام الجمهورى صريح، فهو يتمسك بأن النظام لن يوجد إلا بعد القيام باستفتاء عام لمعرفة رأى الأغلبية بصرف النظر عن الجنس واللون، وهو يعارض كل أشكال الحكومة المستبدة وعلى الأخص حكومة جمهورية كتلك التى تخيلها أو رسمها مشروع الدستور الذى وضع عام ١٩٤٢، والذى وضعه الحزب الوطنى، فضلاً عن ذلك فإن موقف حزب الأحرار تجاه الكومنولث صريح هو الآخر يصير على أن من صالح جنوب أفريقيا كدولة مستقلة ذات سيادة أن تحافظ على علاقاتها مع الكومنولث.

وموقف حزب الأحرار تجاه الحزب الاتحادى صريح للغاية؛ فهو يؤيد الحزب الاتحادى فى معارضته للنظام الجمهورى. ليس لأنه يعارض فى إقامة الجمهورية بل لأنه يعارض إقامة جمهورية تفرق بين الأجناس كتلك التى يريدتها الحزب الوطنى، وكذلك فإن موقف الحزب تجاه الحزب المتحد صريح هو الآخر، إنه يأمل أن يجذب إلى صفوفه الأعضاء الأحرار من هذا الحزب.

ولقد توطدت علاقات حزب الأحرار مع المجلس الهندى أكثر وأكثر إلى درجة كبيرة كنتيجة لمعارضة الحزب التامة للتفرقة العنصرية ولقبوله جماعة الهنود كمواطنين فى جنوب أفريقيا بكل ما فى ذلك من معنى، ولقد أثبت وضع جماعة الهنود أنه من أقوى العوامل التى ربطت الحزب بمجلس الديمقراطيين.

ثمة تنظيم آخر يجب أن نذكره، وهو حركة الوحدة لغير الأوروبيين، وهو يضم الملونين فى غالبيته، وقد عارض بدوره - تحت تأثير الرفض الذى لا حصر له - أى تعاون مع المنظمات التى ترتبط بالبيض، والذى يحاول أعضاؤه التمسك بما يبدو مستحيلاً تماماً فى جنوب أفريقيا، ألا وهو الابتعاد تقريباً عن كل نشاط إنسانى إلا ذلك الذى يمكنهم من المساهمة الكاملة فيه.

وينادى هذا التنظيم بالمقاطعة على نطاق كبير للحكومة العنصرية، ولقد امتدت معارضة هذا التنظيم إلى المجلس أيضاً فقد عرقلوا بغضب حملة مجلس الهنود ضد العنصرية، ذلك لأن المجلس تعاون مع الأحرار، ومن المهم أن يخرج هذا

التنظيم عن عزلته المريعة، وأن يتعاون مع كل القوى الأخرى التى تناضل ضد الحزب الوطنى .

والواقع أنه لا يوجد شىء ثابت فيما يتعلق بالموقف السياسى فى جنوب أفريقيا. فهناك فترات من الهدوء الظاهرى، ولكن هذا الهدوء يخفى وراءه موجات من الغضب.

وكان يجب أن يضع البيض فى جنوب أفريقيا نصب أعينهم حقيقة واضحة، هى أنه من الممكن ألا يتوقعوا مركزاً ممتازاً لأولادهم فى المستقبل. وأكثر ما يخيفهم هو أن تدور العجلة دورة كاملة وأن تستبدل سيادة البيض بسيادة السود كما حدث بعد أربعين عاماً تقريباً - وكيفما كان الأمر فقد كان عليهم أن يعلموا أن عنادهم آنذاك كان من أكثر الأسباب احتمالاً لما يخافون منه فى المستقبل وعليهم أن يعرفوا أن هناك الكثير مما سيجنونه أكثر مما يحتمل أن يخسروه إذا ما تخلصوا من حاجز الجنس من وقتها وإلى الأبد.

وكان على كافة الأحزاب أن تقنع سكان جنوب أفريقيا من البيض والسود بأن الديمقراطية التى لا تفرق بين الأجناس، هى مطلب عملى من الممكن أن يؤخذ به، وعلى هذه الديمقراطية أن تواجه حكومة تبنى سياستها لا على تكريس عدم الاختلاط بين الأجناس وترغب فى أن تجعل الاتحاد السياسى بين الأجناس أمراً مستحيلاً؛ فالاختلاط بين الأجناس بالنسبة للدكتور فروورد أمر محرم، ولكنه بالنسبة لرجل الأحرار العماد الأساسى للمجتمع الذى يعرف جيداً أنه لابد من العمل على تجنب الصراع بكافة صوره فى جنوب أفريقيا إذا أمكن، وكل ما يأمله رجل الأحرار هو أن يكون مستعداً لأن يواجه الصراع عندما يحل، ذلك لأن الفرصة لإخراج الوطنية الأفريقية من مجاهل التفرقة العنصرية المظلمة الكثيرة إلى الرحاب الواسعة المضيئة لتعدد الأجناس سوف تضيق، وسوف يضيق، الأمل لإحداث تطور مذهب فى جنوب أفريقيا، وعندئذ ستكون الثورة هى الطريق الوحيد، وهو ما حدث فعلاً.

إن الأحرار فى جنوب أفريقيا لا يستخفون بالصراع الذى يواجههم، كما أن بقاء القيم الأساسية التى تسمى فى بعض الأحيان بالقيم المسيحية، فى جنوب أفريقيا وربما فى المناطق الأفريقية التى توجد فى الصحراء إنما تعتمد على مقدرتهم على مواجهة هذا الصراع، ولكن الصراع لا يقتصر فقط على الأحرار فى جنوب أفريقيا؛ إنه يواجه كل رجل يعيش خارج أفريقيا يؤمن بنفس هذه القيم، والمفروض العمل بحرية لمساعدة هؤلاء الرجال فى جنوب أفريقيا والذين يكافحون اليوم لشق طريقهم إلى مجتمع تكون فيه الباسكاب والتفرقة من مخلفات الماضى، فإلى جانب كيفية حل مشكلة الأجناس، يمتاز جنوب أفريقيا بموقعه الاستراتيجى ومصادره الغنية بالمواد الخام الحيوية وسوف يحكم زعماء المستقبل فى جنوب أفريقيا على رجال العالم الخارجى على أساس نظرتهم إلى هذا الصراع فى السنين القليلة القادمة وليفهم الغرب ذلك جيداً.

ومن هذه الخلاصة، نرى دور حزب الأحرار كمؤيد لجهة تعدد الأجناس وعدم التفرقة بينها كشريك للمؤتمر فى كل معارضة للتفرقة الكلية، والعمل داخل البرلمان وخارجه لتحقيق هذا الهدف.

ولقد عارض حزب الأحرار فى جنوب أفريقيا سياسة سيادة البيض لأنها سياسة فاسدة أولاً، ولأنها كانت غير ممكنة أن تدوم إلى الأبد أيضاً، وقد عارض سياسة التفرقة الكلية؛ لأنها كانت غير ممكنة أولاً، ولأنها فاسدة أيضاً. ولقد عارض الحزب أيضاً سياسة الحزب المتحد، «التفرقة مع العدالة»، وكذلك فقد عارض الحزب الحل الثورى، وذلك نظراً للوضع العام، وكذلك لاعتقاده أن الثورة سوف تدمر الحريات الأساسية للمواطن.

وينظر الحزب إلى نفسه كشريك لعملية التطور، ويصر على إمكانية إحداث التطور، إنه لا يعتقد أن تكون العملية قائمة على أساس التخطيط التدريجى، وفى الحقيقة يوجد هناك سبب سليم واحد لاعتقاده أن التخطيط التدريجى أمر مستحيل وهو أن الحزب الوطنى لن يهزم على الإطلاق فى الانتخابات مرة أخرى وهذه الفكرة معروفة جيداً خارج الحزب الوطنى وداخله.

كيف يمكن فى ظل هذه الظروف إبعاد المواطنين عن المشاركة بالوسائل البرلمانية؟ والحقيقة أنهم شرعوا عن عمد فى جعل ذلك مستحيلاً، لقد جعلوا جنوب أفريقيا ذات حزب واحد من الناحية القانونية والدستورية.

لقد أجبرت التحصينات الكبيرة التى قام بها الحزب الوطنى لكل عناصر الحكومة حيث أعطت لكل فرد من مؤيديها كل المميزات والتى يبدو إبعادها عن الحكم تبعاً لذلك أمراً مستحيلاً ما لم يقع حادث أو سلسلة من الأحداث التى تجبر البيض فى جنوب أفريقيا على مراجعة سياستهم.

لقد كان حزب الأحرار يقول دائماً - عندما تواجهه هذه المشكلة - إن له مهمة فى داخل البرلمان وخارجه حتى فى ظل الظروف الصعبة، والمهمة البرلمانية أو العمل داخل البرلمان هى أن يحاول أن يضع سياسته ومبادئه أمام كل الناخبين البيض فى القطر، وأن يحاول إقناعهم بأن الفشل فى تغيير موقفهم لن يؤدى إلا إلى كارثة؛ وإنه من الحكمة أن يؤيد الأصوات التى تطالب بالعدالة وأن يكشف عن حماقة والخطأ فى سياسة التمييز العنصرى وأن يجمع بين الأحرار من الأفريقيين والهنود والملونين والأوروبيين فى الاجتماعات الانتخابية وذلك ليعطى الفرصة للمستعمرين من البيض كى يروا أن هذه القيم - والتى يخطئون - عندما يعتبرون أنفسهم الحراس الوحيدين لها إلى النهاية.. إنما يساندها أيضاً من يعيشون معهم على أرض جنوب أفريقيا من الأجناس الأخرى، وكذلك حتى يطمئنون إلى أن الديمقراطية غير العنصرية هى الطريق السليم.

لقد كان حزب الأحرار يعلق أهمية كبرى دائماً على حقيقة أن باب العنصرية مفتوح لكل فرد، والاتحاد بين الأجناس بالنسبة لكثيرين من أعضاء الحزب يعنى تكوين قطر جديد، قطر جميل ولكنه محفوف بالمخاطر، ومن المحتمل أن يصبح أكثر خطورة ذلك لأن وزير الشؤون الوطنية والآلاف من مؤيديه يعتبرون الاتحاد بين الأجناس غير طبيعى يجب أن يحرمه القانون، والاتحاد السياسى هو أسوأ هذه الأنواع ذلك لأن هؤلاء الذين ينغمسون فيه يعادون سياسة التفرقة العنصرية بصراحة ويعمل مثيرو الفتن من البيض ضد أفكار المواطنين المعتدلين ويغذونهم

بالأفكار التى تقوض المجتمع المثالى والمنعزل. ففى عام ١٩٥٨ حظرت السلطات التجمع لأكثر من عشرة أفراد من الأفريقيين إلا لأغراض غير ضارة ومعينة كالأفراح أو المآتم، وقد علل ذلك بمنع العناصر غير المسئولة من القيام باضطرابات فى العمل، وظل هذا التنبيه أو الإعلان معمولاً به، وكما كان على منظمى اجتماعات حزب الأحرار أو الاجتماعات الأخرى أن يقللوا من عدد الأفريقيين الذين يحضرون هذه الاجتماعات أو يلغوها، وعندما سأل رئيس الحزب سكرتير وزارة الشؤون الوطنية، عما إذا كان حظر اضطراب العمل ما زال قائماً أجاب بقوله: إن الوزير كان مشغولاً جداً حتى أنه لم يستطع أن يعيد النظر فى هذا الموضوع. وكان من المتوقع أن تلغى الاجتماعات المختلطة تماماً إن عاجلاً أو آجلاً، وقد يتم ذلك بشكل غير مباشر حتى يرر مكتب الدولة للاستعلامات للنقاد الأجانب أن ما حدث ليس إلا حالة خاصة يمكن تصحيحها فقط على حساب إلغاء القانون الذى يؤكد إبعاد الملايين من غير البيض الذين أعطوا فى النهاية مساحات منعزلة للإقامة فيها حيث ينعمون بالسلام وحيث يمكنهم أن يعيشو حياة جميلة بلا قيود حياة خالية من كل معانى الإذلال والحرمان التى عانوها عندما عجزوا عن الحياة فى مجتمع مختلط.

واعتقد كثيرون أنه ليس من السهل أن يكون مستقبل الاختلاط بين الأجناس وخصوصاً فى المجال السياسى سهلاً، فمن ناحية، نجد أن الحواجز الطبيعية المحصنة لسياسة التفرقة تجعل ذلك صعباً ولكن الاختلاط بين الأجناس يوصف بالخيانة، وقد وصف رئيس الوزراء معارضى سياسة التفرقة العنصرية بهذا الاسم مما جعل الناس يخافون أكثر من ارتباطهم بأى انحراف.

إن الخيار بين ما يعتقد البعض أنه عادل وحسن، وما يعتقد الآخرون أنه خيانة يستلزم اتخاذ قرارات حصيفة، ولكن كان يوجد هناك الأحرار ولن يوجد بينهم الإنسان الذى يستطيع أن يواجه فرصة الخيار بين الامتثال من ناحية وبين تأكيد حقوق الفرد فى أن يختلط بمن يريد وأن يختار تأكيد هذه الحقوق مهما أودى فى سبيل ذلك من ناحية أخرى.

وكان الأمل يحدو كثيرين بدخول حزب الأحرار كأعضاء فى البرلمان حتى يؤثر ذلك فى السياسة القائمة على الأقل وأن يؤثر فى تعقل حكام جنوب أفريقيا فتتحول من دولة يسود فيها البيض إلى دولة ديمقراطية لا تفرق بين الأجناس، إذ أنه ليس من السهل بأية حال إقناع البيض فى جنوب أفريقيا بأن يتنحوا عن موقفهم المسكون فيه بكل السلطة السياسية إلى موقف يمارس كل المسئولين من الشعب هذه السلطة السياسية.

لقد تهرب الحزب المتحد دائماً من هذه المسألة بتصريحه أن السكان من غير البيض لا حق لهم فى الانتخابات ولكن لهم الحق فى المأوى والطعام، وهذا حقيقى جزئياً ولكن هناك اعتراضين على هذه النظرة، أولهما: هو وجود ارتباط واضح فى جنوب أفريقيا بين القوة السياسية ومستوى المعيشة، وآخرهما: هو أن الزعماء البيض يهتمون كثيراً بالحق الانتخابى حتى ولو كان البعض خائف (مثل الخدم) من إظهار ذلك علانية، ويرد كل من الحزب المتحد الوطنى على الاعتراض الثانى بقولهم: إن الزعماء الأكثر قدماً من غير البيض مشيرون للفتن وإنهم غير ممثلين، وتعتبر الحكومة كل زعماء المجلس الأفريقى الوطنى رجالاً غير ممثلين فى البرلمان.

إن مسألة حق الانتخاب فى الحقيقة هى أصعب المشاكل التى تواجه أى تنظيم سياسى لا يجد حلاً لمشكلة التفرقة العنصرية، وكان على حزب الأحرار - بعد أن أعلن مهمته البرلمانية أن يبدى رأيه فى مسألة الحق الانتخابى وكان عليه أن يفعل ذلك غداة تكوينه مباشرة عندما كان أعضاؤه لا يعرفون إلا القليل عن بعضهم وعندما كانوا يرتبطون ببعضهم بمعارضتهم للظلم أكثر من ارتباطهم المشترك لإيجاد حل للأزمة السياسية، وأخيراً، وفى عام ١٩٥٣ (بعد تكوين الحزب مباشرة) عزم على أن يضع حقاً انتخابياً معيناً لا يعتمد على الجنس أو اللون ولكن يعتمد على التعليم والملكية وأشياء أخرى.

وقد رفض الجميع هذا القرار حيث كانت هناك قلة تحمل مؤهلات تعليمية عليا وكان هناك البعض ممن لا يحملون أى مؤهل على الإطلاق، ولقد قالت هذه

الفئة الأخيرة فيما بعد: «إننا لا نواجه موقفًا عاديًا إننا في مفترق الطرق وليست المسألة هي الخيار بين نوع الرجل الذي نقبله كناخب ولكن نوع الرجل الذي نقبله كرجل».

إن الأفريقي لم يكن يبحث عن الناخب المؤهل ولكنه كان يريد أن يعترف به كرجل من الآن وإلى الأبد.

ومن ثم فقد أعلن الحزب في عام ١٩٥٤ أن حق الانتخاب العام هو الهدف الذي يسعى إليه، ولكنه استمر في التسليم بأنه من الضروري إتمام ذلك على مراحل في خلال فترة انتقال، وفي خلال هذه الفترة من الممكن أن تكون هناك الصفات التي يجب أن تطبق على الأقل فترة لازمة للتحويل السهل إلى حق الانتخاب العام للكبار.

وظلت هذه السياسة تفرع كثيرين من الناخبين البيض لمجرد أنها لا ترضى الأشخاص الأكثر تطرفًا (في خارج الحزب وداخله) نظرًا لما تحتويه من عبارات التأهيل واحتمال أن يطبق هذا القانون يومًا ما.

وأصبح أمام الحزب طريقان وحيدان آخران: أولهما: هو التراجع إلى سياسة حذرة لتقديم امتيازات انتخابية للمؤهلين من غير البيض. أما الآخر: فهو أن يترك البيض في جنوب أفريقيا لتدمير أنفسهم وأن على الأفريقيين أن يثبتوا وجودهم دون تدخل البيض، ومثل هذا الطريق دون أن يتغير طبقًا للاعتبارات الأخرى لن تكون له نتيجة.

وهناك أسباب كثيرة تؤكد أن غير البيض من سكان جنوب أفريقيا لن يقبلوا الانتخاب المشروط مرة أخرى على الإطلاق وأنهم سوف يقبلون حق الانتخاب العام فقط ودستورًا مكتوبًا يتضمن وثيقة للحقوق ويكون قابلاً للتعديل فقط في ظل الظروف اللازمة.

لقد منحت مستعمرة جنوب أفريقيا حكمًا نيائيًا في عام ١٨٥٣ ولكن بحلول عام ١٨٨٧ جعل «رودس» حاكم البلاد في هذا الوقت من المستحيل بالنسبة

(للأفريقيين القبليين) أن يمارسوا حق الانتخاب، وفي عام ١٨٩٢ رفع رودس من شروط ملكية الناخب ووضع اختباراً لمعرفة درجة تعليمه، وقد وافق «هوفماير» على هاتين الخطوتين من قبل. وفي عام ١٩٠٩ سافر «شيكرا» أحد الزعماء الوطنيين إلى إنجلترا لكي يحتج على الطريقة غير المرضية لحماية الحق الانتخابي لغير البيض في قرار الوحدة الجديدة وذلك حسبما صرح، لأن أغلبية الثلثين المطلوبة لإحداث أى تغيير لن تكون واقعية على الإطلاق، وقد تحققت مخاوفه فعلاً ذلك لأن الجنرال هرتزوج - في عام ١٩٣٦ استحوذ على الأغلبية وأبعد كل الناخبين الأفريقيين إلى قائمة منفصلة وأعطى لهم حق انتخاب ثلاثة من البيض النواب وأربعة آخرين لمجلس الشيوخ، وفي سنة ١٩٥٥ لفق المستر «ستريجدوم» أغلبية الثلثين وذلك بزيادة عدد مقاعد مجلس الشيوخ على أسس غير ديمقراطية ليس لها مثيل من قبل وعزل الناخبين الملونين إلى قائمة منفصلة.

وقد أُنذرت المصادر العليا قبل ذلك بأن الحكومة سوف تلغى في الحال تمثيل الأفريقيين في البرلمان تماماً، وفي عام ١٩٥٨ طالب الأفريقيون بحق انتخابي من ذلك النوع الذي منح في عام ١٨٥٣ والذي أهمل تماماً.

إن الخوف الذي يدفع إلى ابتلاع هذه الحقوق غير مفهوم بالطبع، إنه الخوف من أن تؤدي المرونة أو الإدارة المعتدلة من أى نوع إلى أن تتحقق أغلبية السود عاجلاً أو آجلاً، ومن ثم تعريض مقاييس حضارة المجتمع للخطر، ولكن المشكلة أبعد غوراً من ذلك فالخوف أن تكتسح أغلبية من السود، والذين مهما كانوا متحضرين سوف يثأرون لأخطاء الماضي من جماعة البيض.

لقد جعلت الحكومة القائمة في جنوب أفريقيا من غير الممكن في الحقيقة لأى معارضة أن تبعتها بالوسائل البرلمانية.

إن فكرة الحرية في المجتمع العام لا تحوز القبول لدى كثيرين من الأفريكانيين وما يؤيد ذلك أن هذه الفكرة قد أدخلت عن طريق الإدارة والإرساليات البريطانية.

والآن يحكم الأفريكانيون جنوب أفريقيا، وكتيجة لذلك ازدادت عقيدتهم عن التفرقة العنصرية قوة، ولا يمكن أن يكون هناك أى شك فى أن الأفريكانيين كانوا فى الماضى عرضة للنجلزة (أى إكسابهم الصفات الإنجليزية) كذلك الآن فإن هؤلاء الذين ينطقون باللغة الإنجليزية عرضة للأفرقة (أى إكسابهم الصفات الأفريكانية) وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بهذه العقائد.

ومن الواضح كنتيجة لانتخابات عام ١٩٥٨ أن نصف الناخبين البيض يؤيدون سيادة البيض الأفريكانيين، وأن نصف الناخبين هذا يستطيع أن يستحوذ على ثلث المقاعد، ومن الواضح أن الغالبية العظمى من النصف الآخر، ولو أنها لا تؤيد سيادة الأفريكانيين إلا أنها تؤيد بالتأكيد سيادة البيض مع أنهم لا يستحقون هذا اللفظ، ويفضلون عليه زعامة البيض ويتضح إذن أن الناخب الأبيض لا يحبذ إعطاء امتيازات سياسية لغير البيض وأن الحزب المتحد قد اندفع منذ موت «هوفماير» تجاه البيض.

وفضلاً عن ذلك سار الناخب الأبيض فى روديسيا الجنوبية فى الاتجاه نفسه فهو ربما يحن إلى جنوب أفريقيا من أجل حماية نفسه، بعد هروبه إلى روديسيا طلباً للحرية، هذه حقائق بشعة يجب مواجهتها، وما يزيد بشاعتها حسب رأى «هوفماير» الذى شرحه بوضوح: «أن أى عمل من جانب البيض - ربما يخلق رد فعل من جانب السود وأن كل عمل من أعمال القمع ربما يزيد الصراع حدة أكثر وأكثر».

وكيف يهرب الإنسان من هذه الورطة إذا ما كان يؤمن حقيقة أن عمل الخير وعمل الشر يتساويان فى الخطورة ولا يوجد إلا طريق واحد للهرب، هو التفرقة العنصرية الكلية، أى التقسيم التام لجنوب أفريقيا إلى مقاطعات منفصلة للأجناس يعيش كل جنس فى مقاطعته ويدير شئونه الخاصة.

لقد أسمى البروفسير ب - كت ذلك «بحلم اليقظة» ولا يمكن أن نجد اسماً أكثر ملاءمة من ذلك، ليس فقط لأن الحلم يبدو خيالياً ولكن أيضاً لأننا من الممكن أن ما نحلم به يبدو خيالياً. توجد أربعة أسباب تجعل من التفرقة العنصرية

الكلية أمراً مستحيلاً فلا توجد الأرض اللازمة لذلك ولا توجد النقود ولا يوجد الوقت وكذلك لا توجد الإرادة.

وأكثر من ذلك نجد أن بعض معارضي الحكومة بعد الهزيمة الكبرى في انتخابات سنة ١٩٥٨ يميلون إلى القول بأن التفرقة العنصرية شديدة القوة وأنه لمضيعة للوقت محاربتها.

والتفرقة العنصرية من أى نوع هى نبذ الرفاق، هؤلاء الذين وُلدوا وعاشوا وماتوا على نفس الأرض، وأن جعل التفرقة كاملة لا يغير بالضرورة من هذه السياسة التى بها نستطيع أن نتخيل الظلم والعدالة فى وقت واحد، وإذا ما نظرنا إليها من الناحية الدينية فهى تعنى «حب جيراننا على شريطة ألا تكون منازلهم بجانب منازلنا». ليس المجتمع الحالى إلا ثمرة مشتركة للجهود التى قام بها كل رجال جنوب أفريقيا، ثم أن هناك أشياء لا يمكن تقسيمها مثل المدن والموانئ والمناجم، وعلى العكس من ذلك فإننا نعتقد أن المجتمعات الجديدة سوف تدان دائماً- وإلى الأبد من أجل هذه الحياة الفقيرة والبائسة، وعلى هذا، فهذا الاقتراح مرفوض، ثم بعد ذلك وبعد أن رأينا الظلم الذى قامت به التفرقة العنصرية فى مهدها، كيف نستطيع أن نصدق أنها سوف تختلف عن ذلك فى النهاية؟ إن التفرقة العنصرية -سواء كانت جزئية أم كلية- هى فى جوهرها سلاح فى أيدي أناس يملكون القوة فى وجه أناس لا يملكون من مقوماتها شيئاً.

ولكن البعض يرفضونها بشكل أكثر تصميمًا؛ إنهم يعتقدون أن هدفهم الباطل سوف يرجىء اليوم الذى يتقاسم فيه كل رجال جنوب أفريقيا بالتساوى واجباتهم وحقوقهم وأفراحهم فى أن يعيشوا فى بلدهم جنوب أفريقيا إلى أكثر من ذلك، ومن الممكن أن نضيف إلى ذلك أن ما يسعى إليه هذا الهدف الوهمى ربما أثر على بعض المفكرين من أن يمعنوا النظر فى المشكلة الحقيقية وهى خلق مجتمع مشترك فى ظل ظروف بالغة الصعوبة.

وهناك سبب آخر يجعلنا نعتقد أن التفرقة الكلية هى أمر خيالى، حيث إنه إذا ما افترضنا استطاعة القيام بذلك، فكيف تراقب دولة البيض دولة غير البيض؟

وهل تقيم تحالفات بينها وبين بلدان أفريقيا الأخرى وبلدان العالم؟

وهذا يوضح مدى صعوبة المشكلة التي تواجه جنوب أفريقيا؛ فداعية التفرقة العنصرية يقول: إن فكرة المجتمع المشترك غير ممكنة، بل إنها فكرة تدعو إلى الاشمئزاز، على حين يقول رجل الأحرار: إن التفرقة كنوع من السيادة ليس أمامها سوى الفناء، وأن التفرقة الكلية لن ترى النور على الإطلاق، إن الداعى إلى التفرقة الكلية والذي يحدث بداخله صراع بين العقل والعاطفة على الدوام يؤمن بحجة رجل الأحرار ويسوقنا إلى مسألة أخرى جديدة، هي أنه ما دمنا لم نعرف بالتأكد بعد، هل كانت التفرقة الكلية أو الوحدة هي الحل المرتقب، فإن المهم هو السير فى طريق التفرقة الكلية أكثر من السير فى طريق الوحدة، ذلك لأنه يمكن الارتداد مرة أخرى بعد التفرقة الكلية ولكن لا يمكن القيام بذلك فى حالة الوحدة، وهذه حجة مهمة ذات مغزى، إن هناك كثيرين من رجال أفريقيا الذين يرقبون المستقبل بقلق بالغ. . ذلك لأنهم يؤمنون باستحالة الوصول إلى أى من الهدفين وأن التفرقة الكلية مستحيلة، وأن المجتمع الديمقراطي أمر لا بد منه إلا إذا انطفأت أو خبت روح الديمقراطية فى هذا العالم.

توجد ثمة مشكلة أخرى فى طريق الوصول إلى حل ديمقراطى يقوم على الحرية وعدم التمييز بين الأجناس؛ وأن أحد هذه الأسباب التى تدعو إلى تأييد حل حزب الأحرار وهو الخطر الناجم عن عدم اتفاق الجماعة، ولكن ازدياد عدم الاتفاق يجعل حل حزب الأحرار أقل احتمالاً وأكثر صعوبة للوصول إليه.

إن الحكومة لا توافق على اتحاد بين الجنسين أو بين الجنس نفسه فقد قامت باتخاذ بعض إجراءات غير مباشرة كى تجعل ذلك مستحيلاً ولديها من القوة فى بعض الظروف ما تستطيع أن تقوم به لاتخاذ خطوات مباشرة، إنها لا تريد أن تقول بجسارة: «يجب ألا يكون هناك صداقة أو صلة بين شخص أبيض وآخر غير أبيض» حتى يستطيع العالم أن يسمع ذلك، ولكنها تشعر بقدرتها على أن تقول: «أنت أيها الرجل الأبيض، لا تدخل هذه المنطقة لأنها مخصصة للسود، حتى

يمكنهم أن يعيشوا بالاعتماد على أنفسهم، دون أن يعوقهم أو يمنعهم أى فرد من أية جماعة أخرى أو جنس آخر» وفي الحقيقة لم يكن أى شخص أبيض يستطيع قبل أن تمسك الحكومة القائمة آنذاك بمقاليد السلطة بفترة طويلة - أن يدخل أى مركز بدون تصريح، إذا ما فكر أى شخص أبيض فى أخذ تصريح لرد الزيارة لشخص أسود فى مكانه، فقد كان ذلك يقابل بالاستنكار، وبمعنى آخر، لقد جعل تزايد التفرقة العنصرية الإجبارى من الصعب خلق وعى بمشكلة الجنس، يجب أن يقوم أى حل للمشكلة على أساسه.

ومن حسن الحظ فإن الطريق إلى الأمام ليس مسدوداً تماماً بمكتب جنوب أفريقيا لشئون الأجناس فى اجتماعه فى «ستيلينيوش» الذى ناقش موضوع التشاور بين البيض وغير البيض وقرر المناداة بعقد اجتماع مع الزعماء من غير البيض فى المستقبل القريب وذلك يتعارض بشكل مباشر مع سياسة الدكتور فيروورد الذى أخبر الطلبة فى «ستيلينيوش» أنه يجب عليهم أن يتركوا مسألة التشاور له ولأعضاء وزارته، ولقد سرت إشاعة قوية فى المؤتمر بوقوع خلاف بين الوزراء والسلطة القضائية، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالهيئات الوطنية إذ لم يوضح فيه السلطات والاختصاصات، ليس فقط فيما يتعلق بالبرلمان، بل وبالمجالس المحلية.

ولسوف يصل السود إلى هذا الهدف بالتأكيد ما لم تتقهقر قوى الديمقراطية فى العالم، ويمكنهم أن يصلوا إلى ذلك بإحدى طريقتين: إما كنتيجة للعنف والثورة بحيث تعقبها سيطرة الجنس الأسود، أو بواسطة عملية تطور مذهلة، وبشكل تقريبي، ليست المشكلة ببساطة هى الاختيار بين الثورة والتطور، فمن الممكن القول إن فرصة الاختيار تكمن بين الثورة والتطور المذهل، وليس هناك رجل واحد من الأحرار يعتقد أن التغيير سوف يحدث كنتيجة للتطور الهادئ والمستقر، ويعتق هذا الوهم الغريب هؤلاء الذين يظنون أن التغيير سوف يستغرق آلاف السنين أو يجب أن يكون كذلك، ويدافع عن ذلك هؤلاء الذين تعتمد مصالحهم

على الاستقرار وهؤلاء الذين يأملون ألا يروا مثل هذا التغيير، وهذا هو الرأى السائد لأعضاء الحزب المتحد.

وإذا ما قدر المرور بتجربة ثورية عنيفة، فمن الواضح أنه لن يبقى أى تنظيم للأحرار بعد ذلك، وربما لن يبقى أى رجل حر.

ثمة مشكلة أخرى يجب مواجهتها، فالجميع يأمل فى أن تصبح جنوب أفريقيا -برغم الفترات العصبية التى تمر بها - بلداً ديمقراطياً فى النهاية. ومعنى ذلك أن تقوم فيه النظم البرلمانية على طراز حديث وأن يصبح له دستور ووثيقة للحقوق المدنية لكل رجل فى جنوب أفريقيا، وأن يسعوا - بالتعاون مع الأفراد الآخرين الذين يفكرون بالطريقة نفسها - لتأكيد أن العملية لن يسمح لها بأن تدخل فى طور من الفوضى والعنف، ومن الممكن أن تفقد خلالها كل قيم الحرية وبدون ضمان؛ فإن الوقت كفىل بأن تعود فيه هذه القيم مرة أخرى.

عصر الحرية

.. لكل بداية نهاية

.. وظلام الليل لا بد أن يتبعه ضوء النهار.

.. ودولة الظلم مهما طالت فلا بد أن يسود العدل يوما ما.

.. ورغم رزوح سكان جنوب أفريقيا الوطنيين أكثر من ثلاثة قرون تحت وطأة عبودية الرجل الأبيض الذى أذلهم وعاملهم بقسوة وفضل الحيوانات عليهم إلا أنه جاء اليوم الذى أصبح فيه الأفريقى سيد بلاده ورئيسها.

.. لقد كان خروج نلسون مانديلا من سجنه بعد ثمانية وعشرين عاما إيداناً بفجر الحرية، وللتاريخ، كان لموقف دى كليرك رئيس الوزراء الأبيض وتفهمه للتطور التاريخى عاملاً مساعداً على الإسراع بإلغاء التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا...

.. وفى الصفحات التالية سوف ألقى الضوء على الانتخابات التى جرت فى جنوب أفريقيا والتى انتهت بتعيين نلسون مانديلا رئيساً لجمهورية جنوب أفريقيا وأصبح برلمان جنوب أفريقيا يضم الغالبية من الوطنيين السود الذين لم تطأ أقدامهم يوماً ما أى مجلس تشريعى ابتداء من البرلمان إلى المجالس المحلية والتى كانت جميعها حكراً على الرجل الأبيض..

البداية والمعالم:

كان طريق جنوب أفريقيا لحكم الأغلبية طويلاً وشاقاً ويمكن أن نعرض على سبيل التذكير للعلامات الهامة الآتية:

- فى عام ١٩٤٨ .. سيطر الحزب القومى (الوطنى) على مقاليد الحكم وبدأ فى تقنين الفصل العنصرى.

- ١٩٥٩ . . أنشأت حكومة جنوب أفريقيا أماكن لإقامة السود ومنحت البيض ٨٧٪ من الأرض وتركزت ١٣٪ للأغلبية السوداء.
- ٢١ مارس ١٩٦٠ . . وقعت مذبحة شاربيفيل حيث قتلت قوات البوليس ٦٩ من المتظاهرين السود لاحتجاجهم على القوانين العنصرية.
- ١٩٦١ . . أوقفت الحكومة نشاط المؤتمر الوطنى الأفريقى وغيره من الجماعات السوداء المعادية للعنصرية وبدأ هجوم الجناح العسكرى للمؤتمر الوطنى الأفريقى على الأهداف العسكرية.
- ١٩٦٤ . . حكم على نلسون مانديلا السكرتير العام للمؤتمر الأفريقى بالسجن مدى الحياة لاتهامه بالخيانة، بينما هو فى السجن متهما بمغادرة البلاد بشكل غير قانونى.
- ١٩٧٦ . . انتفاضة الطلاب فى إقليم سويتو احتجاجاً على إلغاء حق التعليم للسود . . وخلال ستة أشهر لقي ستمائة شخص أسود مصرعهم وغادر آلاف الشباب البلاد للحاق بالجناح المسلح للمؤتمر الوطنى الأفريقى وانتشروا فى الدول الأفريقية المستقلة.
- ١٩٨٣ . . ائتلاف الجبهة الديمقراطية المتحدة المكون من ستمائة شخص من الجماعات المناهضة للعنصرية وبدأت حملات منظمة ضد العنصرية.
- ١٩٨٤ . . تم السماح للملونين والهنود بدخول البرلمان بالرغم من الاحتجاجات الجماعية من البيض.
- ١٩٨٥ . . إعلان الحكومة حالة الطوارئ.
- ١٩٨٩ . . فريدريك ويليام دى كليرك يتسلم زعامة الحزب الوطنى من بوثا وينجح فى الوصول إلى الرئاسة فى أغسطس.
- ٢٠ فبراير ١٩٩٠ . . إعلان دى كليرك إنهاء العنصرية ورفع الحظر عن جماعات المعارضة السوداء والإفراج عن نلسون مانديلا.

- ٢- ٤ مايو ١٩٩٠ . . أول محادثات بين الحكومة والمعارضة للوصول نحو تسوية سلمية.

- ٢١ ديسمبر ١٩٩١ . . بدء المفاوضات المتعددة مع الأحزاب والتي شملت ١٩ حزبا والتي أطلق عليها التجمع من أجل الديمقراطية فى جنوب أفريقيا للوصول بالبلاد إلى الحكم الديموقراطى.

- ١٧ يونية ١٩٩٢ . . وقوع مذبحه فى يوبيا تونج حيث لقي ٤٩ شخصا مصرعهم خلال الصراع بين المتناحرين السود ومن ثم علقت الحكومة محادثاتها مع المؤتمر الوطنى الأفريقى لمدة ثلاثة أيام.

- ١ أبريل ١٩٩٣ . . أول منتدى كامل التمثيل يضم ٢٦ حزبا بشكل مجموعات من أجل تشكيل الحكومة الديمقراطية.

- ٢ يوليو ١٩٩٣ . . تأكيد المتفاوضين على اختيار السابع والعشرين من أبريل ١٩٩٤ كموعدا لإجراء أول انتخابات لكل الأعراق. وقد قام كل من مانجوتو ثوبوثليزى زعيم الزولو وحزب حرية أنكاتا والسود فى إقليم الكوازولو والبيض المعارضين للفصل العنصرى بمسيرة احتجاج.

- ١٧ نوفمبر ١٩٩٣ . . الموافقة على الدستور المؤقت وبدء المحادثات المتعددة بين الأحزاب والتي قاطعها كل من حزب أنكاتا والجناح اليميني الأبيض.

- ديسمبر ١٩٩٣ . . آخر برلمان يمرر التشريعات الديمقراطية والمجلس الانتقالى المؤقت المتعدد الأحزاب يتابع الانتخابات المنتظرة .

- يناير ١٩٩٤ . . الأحزاب تبدأ استعدادها لانتخابات أبريل والتي أعلنت أنكاتا والمتشددون من اليمينيين البيض مقاطعتها، وإن كانت قد اشتركت فيها فيما بعد. ولما كان نلسون مانديلا هو محور هذه التغييرات سواء أثناء وجوده فى السجن أم بعد خروجه منه وممارسة نشاطه فإننا نجد لزاما علينا أن نعرض لنبذة عن تاريخه. كما سنعرض أيضا لوضع الزولو وزعيمها بوثلليزى.

نلسون مانديلا:

- الأحداث الرئيسية فى مسار حياة نلسون مانديلا حتى وصوله إلى السلام.
- يوليو ١٩١٨ . . ولد نسلون مانديلا فى كيوتو بالقرب من اومتانا فى إقليم ترانسكى وهو الابن الأكبر لزعيم قبيلة تيمبو.
- ١٩٤٠ . . طرد مانديلا من جامعة السود «فورت هير» الاشتراكية لاشتراكه فى إضرابات الطلبة.
- ١٩٤١ . . انتقل إلى جوهانسبرج ليتفادى إحدى الزيجات المفروضة عليه قبلها وعمل كحارس لأحد المناجم وأكمل دراسته للآداب وحصل على إجازتها العلمية بالمراسلة قبل أن يبدأ دراسة القانون ويحصل على إجازة القانون من جامعة «ويست ووترساند».
- ١٩٤٢ . . . بدأ مانديلا عمله كاتباً للمقالات فى إحدى المؤسسات القانونية اليهودية.
- ١٩٤٤ . . قام بتأسيس اتحاد شباب المؤتمر الوطنى الأفريقى مع «أوليفى تامبو» الذى أصبح فيما بعد رئيساً للمؤتمر الوطنى الأفريقى وكذلك «والتر سيسولو».
- ١٩٤٥ . . تزوج مانديلا زوجته الأولى إيفيلين.
- ١٩٥٠ . . أصبح مانديلا الرئيس القومى لاتحاد الشباب.
- ١٩٥٢ . . افتتح أول مشاركة قانونية سوداء فى البلاد مع «أوليفى ، تامبو» وانتخب نائباً لرئيس المؤتمر الوطنى الأفريقى. كما عين مانديلا متطوعاً قومياً لقيادة حملة التحدى وتوجيه المعارضة ضد قوانين التفرقة العنصرية، وخرق مانديلا وآخرون حظر التجول ثم اعتقل مانديلا وآخرون واتهموا تحت ضغط من الحركة الشيوعية. وحكم عليه بالسجن تسعة أشهر مع الأشغال وأوقف التنفيذ لمدة سنتين.
- ١٩٥٣ . . أجبرته مختلف ألوان الحظر المقيدة لنشاطه على ممارسة القيادة سرا
- ١٩٥٦ . . تم القبض على مانديلا وحوكم بتهمة الخيانة العظمى.

- ١٩٥٧ .. تم طلاق مانديلا وزوجته الأولى إيفيلين.
- ١٩٥٨ .. تزوج مانديلا نومزا موويني ماديكيزيلا.
- ٢٩ مارس ١٩٦١ .. ألقى القبض عليه ولكن تمت تبرئته ولكنه استبعد ولقب باسم «بيمبيرنيل الأسود».
- ديسمبر ١٩٦١ .. تشكلت جماعة رمح الأمة لقيادة النضال المسلح للمؤتمر الوطنى الأفريقى وعين مانديلا رئيسا لأركانها.
- يناير ١٩٦٢ .. هرب مانديلا إلى خارج البلاد ليلقى كلمته عن حركة الحرية المؤيدة لشرق ووسط أفريقيا فى أديس أبابا بعد أول هجمات لحركة المقاومة السلمية، وفى العام نفسه ذهب مانديلا للتدريب العسكرى فى الجزائر.
- يوليو ١٩٦٢ .. عودة مانديلا إلى جنوب أفريقيا.
- ٥ أغسطس ١٩٦٢ . إلقاء القبض عليه فى مدينة هوك بإقليم الناتال.
- نوفمبر ١٩٦٢ .. تم الحكم عليه بالسجن لمدة خمسة أعوام لمغادرته البلاد بشكل غير قانونى. وبينما كان مانديلا يقضى فترة عقوبته بالسجن أغارت قوات الشرطة على المواقع والمراكز الرئيسية السرية للمؤتمر الوطنى الأفريقى وألقت القبض على معظم قادتها وعشرت قوات الشرطة على أوراق تضم الخطط الرئيسية والاستراتيجيات التى وضعها زعماء المؤتمر الوطنى الأفريقى كأسس للصراع المسلح وقامت بمصادرتها.
- أكتوبر ١٩٦٣ .. بدأت محاكمة «ريفوينا» وتم إحضار مانديلا من سجنه ليلحق بثمانية آخرين متهمين بمحاولة التخريب والتآمر للإطاحة بالحكومة ومساعدة قوات أجنبية على غزو جنوب أفريقيا، وقد جذب بيان مانديلا الذى ألقاه من فوق المنصة وقال فيه: «إنه كان مستعدا للموت فى سبيل تحقيق أمانيه بقيام مجتمع حر وديمقراطى»، وقد لفت هذا البيان أنظار العالم.
- ١٢ يونيو ١٩٦٤ .. تم الحكم على مانديلا وسبعة آخرين بالسجن مدى الحياة.

- ١ ابريل ١٩٨٢ .. تم نقل مانديلا من سجن روين ايلاند إلى سجن بولسمور في كيب تاون وبدأت حملة في جميع أنحاء العالم تطالب بإطلاق سراح مانديلا.
- يوليو ١٩٨٦ .. بدأت اتصالات مع الحكومة في محاولة للتفاوض معه.
- يوليو ١٩٨٨ .. احتفالات عالمية ببلوغ مانديلا عامه السبعين وإذاعة حفل لموسيقى البوب استمرت ١٢ ساعة في خمسين دولة على مستوى العالم، فقد أصبح مانديلا أشهر سجين سياسى فى العالم.
- ١٣ اغسطس ١٩٨٨ .. أجريت لمانديلا جراحة لسحب السائل المحيط بالرئة الأمر الذى أظهر إصابته بالسل.
- ديسمبر ١٩٨٨ .. تم نقل مانديلا إلى حجرة الحارس فيكتور فيرسيز بالقرب من بارل بإقليم الكاب نظرا لتدهور صحته.
- يوليو ١٩٨٩ .. التقى مانديلا برئيس جنوب أفريقيا آنذاك سير ويليام بوتثا وبعد سنوات علق مانديلا على هذا اللقاء قائلا: «لقد كان أحد أفضل اللقاءات التي حظيت بها.. فلقد عاملنى الرجل معاملة حسنة بعد عدة سنوات من تلقيه لى بالتمساح العظيم».
- ديسمبر ١٩٨٩ ... التقى مانديلا بالرئيس فريدريك ويليام دى كليرك الرئيس الجديد لجنوب أفريقيا.
- فبراير ١٩٩٠ .. أصدر الرئيس دى كليرك قرارا برفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الأفريقى والحركات التحررية الأخرى وقال: إنه سيفرج عن مانديلا فى القريب.
- ١١ فبراير ١٩٩٠ .. أطلق سراح مانديلا.
- مارس ١٩٩٠ .. عين مانديلا نائبا لرئيس المؤتمر الوطنى الأفريقى «أوليفى تامبو».
- مايو ١٩٩٠ .. رأس مانديلا وفد المؤتمر الأفريقى الذى بدأ فى مفاوضات مع

الحركة.

- فبراير ١٩٩١ .. عقد مانديلا محادثات مع زعيم أنكاثا «مانجولوثو - بوثليزي» الذي فشل في وقف العنف بين مؤيديها.

- يوليو ١٩٩١ .. تم انتخاب مانديلا رئيسا للمؤتمر الوطني الأفريقي وأوليفي تامبو الرئيس التنفيذي.

- سبتمبر ١٩٩١ .. وقع مانديلا اتفاقاً للسلام بين دي كليرك وبوثليزي.

- ١٣ أبريل ١٩٩٢ .. انفصل مانديلا عن زوجته وينى.

- أكتوبر ١٩٩٣ .. فاز نلسون مانديلا بجائزة نوبل للسلام مناصفة مع ويليام دي كليرك.

- ٢٦ أبريل / ٢٩ أبريل ١٩٩٤ .. أول انتخابات عامة تضم جميع سكان جنوب أفريقيا دون تفرقة.

- ٢ مايو ١٩٩٤ .. إعلان فوز مانديلا وهزيمة دي كليرك.

- ٦ مايو ١٩٩٤ .. النتائج الرسمية للانتخابات العامة أدت إلى فوز حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بنسبة ٦٢,٢٪ وحصول الحزب على ٢٥٢ مقعداً من مقاعد البرلمان البالغ عددها ٤٠٠ مقعداً.

- ١٠ مايو ١٩٩٤ .. الجمعية الوطنية تنتخب مانديلا رئيساً لجنوب أفريقيا في بريتوريا.

ولم تكن عملية الانتقال من التمييز العنصري إلى المساواة سهلة، كذلك لم تكن عملية الانتخابات سهلة، أيضاً فقد واجه نلسون مانديلا تحدياً واضحاً حيث حمل مشاعل الحرية، فالملايين يتوقعون منه أن يضيئ الطريق أمام السلام والرخاء لدولة فقدت تقريباً الأمل في ذلك.

ويقول المحللون السياسيون والاقتصاديون: إن جنوب أفريقيا كانت آخر فرصة للجزء الوحيد من العالم المتخلف وإن قائدها الجديد يعد أفضل أمل نحو الاستقرار

والتجانس بين الأعراق المختلفة لإعطاء الفرصة للحرية أن تعمل بعد فترة الاستعمار السابقة، ويعتقد العديدون أنه بإمكان جنوب أفريقيا الغد وبعد عقود من التفرقة العنصرية سيستطيع مانديلا النجاح. بينما فشل عمالقة مثل نكروما في غانا وجوليوس نيريري في تنزانيا.

وهناك شكوك عديدة من القليلين حول تصميم مانديلا وإصراره على رأب الصدع الذى تسببت فيه العنصرية خلال ٣٠٠ عام من القهر الأبيض، وكبت تطلعات السود من أجل جعل جنوب أفريقيا مركز قوة فى القارة، لكن المهمة التى تقع على عاتق مانديلا عظيمة ويقول أحد أساتذة العلوم السياسية فى جامعة كيب تاون: «إن حلم مانديلا أن يدخل التاريخ بجنوب أفريقيا كجورج واشنطن»، ومانديلا كبير فى السن ويبدو ضعيفا ولكنه يبدو صلبا، ومع شعور مانديلا بنجاح حزبه فقد أرضى تابعيه بكلمات بلاغية مثل «أحرار أخيرا» ولكنه ما لبث أن تحدث عن التحديات التى يمكن أن تؤثر على الحكومة الجديدة.. ولقد شكر مانديلا الرئيس السابق دى كليرك وكذلك قادة الأحزاب وهنأهم على نتيجة الانتخابات وحثهم على أن يعملوا سويا من خلال حكومة الوحدة الوطنية. ولكن مانديلا حذر من أية محاولات لتدمير برنامج الإصلاح لأن هذه المحاولات ستخلق توترا خطيرا داخل حكومة الوحدة الوطنية.

وأعقد المشاكل التى تواجه حكومة الوحدة الوطنية أن ١٧ مليون مواطن يعانون الفقر من بين ٣٠ مليون مواطن، ٥٠٪ من السكان يعانون من البطالة وسبعة ملايين مواطن دون مأوى وتسعة ملايين أميون.

الزولو

تحدثنا من قبل عن نلسون مانديلا ولزاما علينا أن نتحدث عن منافسة القوى الوطنية الأخرى حيث تعتبر قبائل الزولو وزعيمها مانجولوثو بوثليزى والذى يرى نفسه كزعيم لـ ٨,٥ مليون مواطن من الزولو التى تعتبر أكبر قبيلة فى جنوب أفريقيا والتى حارب رجالها ضد المستوطنين من الهولنديين والإنجليز وهو يعتبر نفسه معتدلا بالنسبة للمتطرفين السود الآخرين، كما يعتبره بعض البيض من السود

المعتدلين .

وقد اتهم بوثليزى المؤتمر الوطنى الأفريقى بمحاولة إقامة قاعدة شخصية فى كوازولو وهى إحدى مواطن السود العشرة المستقلة .

ولقد كان أعضاء الحكومة البيض غاضبين من مطالب بوثليزى فى المحادثات المتعددة التى أجريت عام ١٩٩٣ حيث طالب بحكم ذاتى كامل للكوازولو التى تعد معقلا لستة ملايين من السود .

وكان رأى بوثليزى أن أقلية حكومة دى كليرك كانت متواطئة مع حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى فى إجبار الأحزاب الأخرى على قبول ما اتفق عليه الحزبان .

ويقول المحللون السياسيون: إن مؤيدى الزولو انقسموا ما بين حزب المؤتمر الأفريقى وحزب انكاثا الحرية الذى يضم ١,٧ مليون عضوا . أما بوثليزى فقد كان أحد أعضاء المؤتمر الوطنى الأفريقى فى الستينات لكنه انفصل عنه عام ١٩٧٩ وكون حزبا آخر ، ولقد حذر بوثليزى من أن العنف سيزداد سوءا ما لم يمنح الزولو حكما ذاتيا .

وقد صرح بوثليزى ذات مرة للمراسلين الأجانب أنه لم يؤمن أبدا بالعنف ولم يقبله أبدا كوسيلة لحل المشاكل ولكن ما سوف يحدث سوف يحدث ، وعندما سئل عما إذا كان سيقود التمرد قال : «إنه إذا كان هذا هو الخيار الوحيد لقيادة شعبه خلال هذه الحياة المظلمة فسيكون العنف هو الخيار الذى سوف أتبعه» . وقد ولد بوثليزى فى السابع والعشرين من أغسطس عام ١٩٢٨ فى ناتال وهو ابن ووريث للزعيم بوثليزى والأميرة كونستانس ماجوجو ، وقد نشأ بوثليزى فى بيت ذى تقاليد وقضى سنين حياته الأولى كراعى للماشية ثم درس فى جامعة «فورت هير» مع مؤسس حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى وروبرت موجابى رئيس زيمبابوى وقد طرد من الجامعة لمشاركته فى الاحتجاج على حكم البيض وأكمل دراسته فى جامعة ناتال .

وفى موطنه الأصيلى لعب دورا يمثل جده فى فيلم «سيت ثوايو» وهو فيلم عن

الزولو وقد نصب كرئيس لقبيلة الزولو عام ١٩٥٣ وبعدها بأربعة أعوام تأكد منصبه .

وفى عام ١٩٧٠ انتخبه الزعماء كأول مستشار للسلطة الإقليمية لأرض الزولو، وكمرشح للكوازولو وهى التى يعتبر بوثليزى فيها الوزير الأول .

وقد قام زعيم حزب أنكاثا - الحرية «بوثليزى» بمهاجمة الحزب المنافس وهو حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى خلال السباق الانتخابى وقال: إن نجاح حزب المؤتمر سوف يولد الشيوعية الاشتراكية التى تسيطر عليها الحكومة المركزية .

وقد أشار بوثليزى للصورة القائمة التى ستصبح عليها حالة جنوب أفريقيا عندما يديرها ويقود سياستها حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى الذى يعد أحد المؤسسات الثورية التى يديرها الاشتراكيون .

وأشار إلى أن حزب المؤتمر الأفريقى سوف يعمل على تخليد طغيان واستبداد الحكومة المركزية وكذلك سوف يعمل على إخضاع منطقة كوازولو - ناتال للحكم الديكتاتورى الاشتراكى .

وأكد بوثليزى أن الاشتراكيين داخل حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى سيباشرون من خلال الحكومة الجديدة التى سيشكلونها تنفيذ عدة برامج من أهمها الاتجاه إلى التأميم وتوزيع الثروة بعد الانتخابات . .

وقد بدت رسالة بوثليزى كأنها رسالة موجهة إلى رجال الأعمال البيض والمستثمرين الأجانب والحكومات الديموقراطية الغربية ، أكثر من أنها موجهة للمواطنين السود .

وقد ذكر بوثليزى أن ٢٧ شخصا من بين مرشحي المؤتمر الوطنى الأفريقى تم تصنيفهم وتوصيفهم بالاشتراكية .

وقد أكد بوثليزى أنه فى الوقت الذى وعد فيه مانديلا الناحيين بتوفير المنازل والتعليم وتوفير الخدمات الصحية لم يذكر من أين سيحصل على الأموال ، وقد

حذر بوثليزى من وعود مانديلا الغامضة بالنسبة لمستقبل البلاد.

واستمرت العواصف السياسية بجنوب أفريقيا حول وضع ملك الزولو جودويل زويليشنى «ايزيلو أى أسد» بالنسبة لأكبر قبيلة فى جنوب أفريقيا.

فى بادئ الأمر قاطعت أنكاثا الانتخابات دفاعا عن وضع ملك الزولو والحفاظ على عرشه.

أما بالنسبة للملوك السبعة فى جنوب أفريقيا والذين يحمون الحقوق المعتادة بغيرة شديدة فقد كانوا غير سعداء بشأن مستقبلهم فى دولة موحدة فى مواجهة بناء فيدرالى، خاصة وأن مليشيات الزولو تقتل يوما بعد يوم فى الصراعات الطائفية التى امتدت على مدى خمسة وأربعين عاما.

وفى مناظرة عقدت عشية الانتخابات للتركيز على دور ملك الزولو الثامن فى الملكية التى تأسست عام ١٩٧١ حول كونه حاكما حقيقيا أم مجرد رمز، قال سيريل رامفوزا السكرتير العام لحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى وكبير المفاوضين: إن الملك سيكون له السلطة والنفوذ فى المسائل المتعلقة بالقبلية والعادات و التقاليد ولن تكون له سلطات تنفيذية. ولقد قارن ملك الزولو دوره ونضاله للحفاظ على مصالح السود فى أرض الزولو بالحروب التى وقعت ضد البريطانيين منذ عام ١٨٧٩ والتى ألحقت بهم بعض الهزائم.

وفى مؤتمر شعبى تحدث الملك الذى كان يحمل درعا وعصا ورمحا فى يديه وأخبر الزولو أنهم يخططون لإنهاء الكوارولو وإفناء الزولو من على وجه الأرض وقال رامفوزا: إن الزعماء التقليديين قد أخبروا حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى أنهم غير سعداء بالاتفاق وأرادوا الاعتراف بالملوك السبعة الآخرين.

وقال إن وضع الملك جودويل زويليشنى وهو زعيم الزولو البالغ عددهم ٨,٥ مليون نسمة قد برز فى الصفقة بين بوثليزى ودى كليرك ومانديلا.

وقد لقي أكثر من ٦٠٠ شخص مصرعهم فى إقليم كوارلو - ناتال فى أعقاب

فرض حالة الطوارئ فى الحادى والثلاثين من مارس ١٩٩٤ لضمان سلامة الانتخابات.

إلا أنه مع كل الخلافات بين بوثليزى ومانديلا فقد انتصر صوت العقل وأعلن بوثليزى عن مشاركته فى الانتخابات.

وقال بوثليزى لقد شاركت فى الانتخابات لتجنب كارثة، وأضاف: إنه سوف تكون معجزة إذا ما فعلنا شيئاً فى الانتخابات وصرح للصحفيين «إن الله وحده فعل هذا العمل فى ستة أيام».

وكان بوثليزى قد عارض الاشتراك فى الانتخابات لشهور عديدة بسبب الدستور المؤقت الذى فشل فى تحقيق الحكم الذاتى لمملكة الزولو.

لقد وقعت صفقة فى آخر لحظة جعلت بوثليزى وحزبه أنكاثا - الحرية يقبل دخول الانتخابات.

وقد هاجم بوثليزى مانديلا وحزبه (المؤتمر الأفريقى) من قبل لتأييده للصراع المسلح وللعقوبات الدولية التى يفرضها المجتمع الدولى ضد نظام جنوب أفريقيا العنصرى السابق مؤكداً أن العنف الناتج والبطالة قد أعاقا الدولة عن القيام بمهامها.

وقد قضى بوثليزى معظم الوقت فى المبنى التشريعى وسط الآلاف من مؤيدى أنكاثا الذين يحملون الرماح والدروع التقليدية . وقد أبدى أعضاء اللجنة المركزية لحزب أنكاثا - الحرية تفاؤلاً لهم بشأن الانتخابات. وقال أحد أعضائها: إن بوثليزى ليس جديداً على السياسة فقد كان الصوت الوحيد لهم لسنين عديدة، وأضاف: أنه كافح بينما كان مانديلا فى السجن وهو يطالب شعبه المشاركة فى الانتخابات الأخيرة.

وقد نفى بوثليزى تقريراً من أحد رجال الكنيسة حول تأثيره بالملك جودويل فى قراره بدخول الانتخابات.

وقد رحبت الحكومات الغربية بحرارة بالصفقة التي أعادت حركة أنكاثا للدخول في الانتخابات . لكن المستثمرين الأجانب كانوا على حذر مما سيحدث بعد الانتخابات .

وقد تباينت ردود الفعل العالمية حول هذه الصفقة؛ ففي لندن أرسل رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور بتهانيه إلى القادة الثلاثة مانديلا وبوثليزي ودي كليرك قائلاً: «يوجد أمل قوى فى أن هذا الاتفاق سوف يؤدي لانتخابات سلمية» .

بينما ذكر وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد: «أن هذه الاتفاقية خطوة هامة» وأضاف أنه يأمل أن يفيد هذا الاتفاق فى أن تؤدي هذه الانتخابات إلى سلام وأن تحظى بالمشاركة الحرة للقادرين فى جنوب أفريقيا وأنه يأمل فى أن تضع هذه الانتخابات حداً لأحداث العنف المروعة» .

بينما صرح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية مايك ماكورى:

«بأننا نأمل أن يحتوى هذا الاتفاق العنف بين حزب أنكاثا - الحرية والمؤتمر الوطنى ذلك العنف الذى أرق جنوب أفريقيا»، بينما علقت وزارة الخارجية الفرنسية على هذه الصفقة: «بأنها تقدم واضح حول مشاركة كل الجنوب فى العملية الانتخابية ومن ثم نحو إرساء دعائم الديمقراطية وبناء جنوب أفريقيا غير العنصرية» .

وقال وزير الخارجية الألمانى كلاوس كلينكل: «إنه كان سعيداً عند سماعه بالاتفاق الذى زاد بصورة كبيرة من فرص نجاح هذه الانتخابات التى تتم بصورة تقليدية وإن الحكومة الجديدة والتحديات العظيمة التى تواجههم على أرض أكثر استقراراً» .

وقد امتدحت منظمة الأمم المتحدة التى فرضت عقوبات اقتصادية على حكومة جنوب أفريقيا لسياساتها العنصرية السابقة امتدحت مختلف أحزاب الدولة لحسن نواياها وكياسة سياستها فى بيان أصدره مجلس الأمن الدولى .

المشاركة والانتخابات:

إن التهديد الذى يسببه العنف السياسى والذى يشبه الطير الجارح فوق جنوب أفريقيا قد خفت حدته بعد مشاركة حزب حرية أنكاثا/ الحرية الانفصالى فى الانتخابات لكل الأعراق التى ستجرى.

لقد كان حزب حرية أنكاثا/ الحرية على وشك الاصطدام مع حزب المؤتمر الوطنى إلا أن التحول الذى حدث داخل حزب أنكاثا/ الحرية خفف من التهديد بالمواجهة بين مؤيديها وبين مؤيدى حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى والمشابهة للمصادمات التى سبق أن أسفرت عن مصرع ٥٣ مواطنا فى جوهانسبرج وعدد من المدن المجاورة فى الثامن والعشرين من مارس ١٩٩٤.

وقد علق نائب مدير «معهد العنف والمصالحة» الذى يتخذ من جوهانسبرج مقرا له «أنه ليس من المهم فقط أن يتركز السلام على المستويات القيادية فقط ولكن الأهم أن يتسرب إلى المستويات الدنيا، وعلينا أن نتوقع العديد من المواجهات» مشيرا بذلك إلى تاريخ الحزبين والصراع بينهم» وصرح زعيم أنكاثا فى بداية حملته الانتخابية فى عاصمة إقليم كوازولو والتى شهدت انخفاضا نسبيا فى أعمال العنف أن مشاركة الحزب يمكن أن تقلل من العنف، وقال بيل ساس وهو من المعهد المستقبل لسياسة الدفاع: «إن هذا الخطر قد انخفض ولكن لا أعتقد أن لقيادات الأحزاب السياسية السيطرة الكاملة على جميع مؤيديهم بما يكبح جماحهم برغم عمليات العنف وعيوبها التى ترجع للانتقام».

وقال: «إنه من الممكن أن تقع جنوب أفريقيا فى نفس الموقف الذى وقعت فيه أنجولا إذا أعتقد الزعماء السياسيون أنهم قد خدعوا فى الانتخابات التى تنهى ثلاثة قرون من سيطرة البيض على جنوب أفريقيا ولكنه شك فى إمكانية حدوثه».

كذلك يقول: «إن جنوب أفريقيا قد تجازف أو تنخرط فى غمار حرب أهلية مماثلة للحرب الدائرة فى أنجولا».

وإذا كان القادة السياسيون يعتقدون بأنهم قد خدعوا فى الانتخابات التى تنهى

سيطرة البيض و لكنه يشك فيما يمكن أن يحدث .

وأنه إذا اتفق الزعماء واللجنة المستقلة للانتخابات والمشرفة عليها على أن هذه الانتخابات قد جرت في جو من النزاهة والحرية فإن هذا لن يحدث . وإذا ما أخبر مانديلا مؤيديه أن حزبه قد خسر الانتخابات في إقليم غرب الكيب حيث فرصة فوز الحزب القومي الحاكم فيه كبيرة فإن هذا سيقبل أيضا .

كذلك الأحزاب المشاركة في هذه الانتخابات سوف تقبل النتائج أيا كانت حتى لو كانت في غير صالحها .

وقال يوجين تيرى بلانش وهو زعيم أبيض متشدد: «إن الصفقة التي أدت لمشاركة حزب انكاثا الحرية في الانتخابات سوف تؤدي إلى المزيد من الدماء» وأضاف بلاتش: «إننا لسنا متعجبين من حدوث مثل هذا إن على جنوب أفريقيا أن تتوقع أن تصبح جنوب أفريقيا رواندا أخرى حتى لو استمر ذلك عشرين عاما» . ويقول «سيمسون»: إن حركة المقاومة الأفريكانية والتي طالبت بالكفاح من أجل حقوق الزولو وآخرين من المتطرفين البيض قد أحدث فيهم هذا القرار صدمة كبيرة وهو «قرار دخول انكاثا للانتخابات» وأضاف سيمسون: «إن حركة المقاومة الأفريكانية ربما تكون مدعومة سياسيا إلى حد ما ولكن هذا سوف يترجم إلى أعمال عسكرية» وقال أيضا: إن هذه الحركة واليمينيين البيض ما زالت لديهم القدرة على القتال بأعمال عنف مختلفة» .

وقد اتفق كل من ساس وسيمسون على أن اليمين الأبيض المتطرف سوف يكون أكثر خطرا إذا ما فاز حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بالانتخابات حيث إنه سيحاول حل جميع المجالس العنصرية في معازل البيض المتطرفين .

وقال ساس: «إنه من المحتمل أن ينتظر اليمين ليرى النتائج الخاصة بالانتخابات حيث إنهم إذا رأوا أن الحزب الوطني في سبيله أن يتخذ إجراءات ضدهم فإنهم سوف يردون على هذه الإجراءات» .

وقد أثار العالم السياسي «ويلي بريتينياخ» من جامعة ستالينبوش: «إن هذه

الأحداث تلازمنا مثل الأنفلونزا ولكن الأخطر أن الأطراف المتصارعة مجانين». كما حذر أحد الأعضاء داخل الحزب المحافظ الموالي للتفرقة العنصرية من محاولات تخريب الانتخابات المتعددة الأعراق التي ستجرى فى الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أبريل فى عدة مناطق من البلاد عندما تفتح مراكز الاقتراع أبوابها للناخبين، وقد صرح مدير المعهد المستقل للسياسة الدفاعية «أنه سيكون من الغباء من قبل حكومة المجلس التنفيذى الانتقالى أن تفعل أى شىء ضد الراديكاليين؛ لأن ذلك من شأنه تهديد الانتخابات.

وقد أجرى «كونستاند فيولين» مباحثات مع المؤتمر الوطنى الأفريقى فى محاولة الوصول إلى اتفاق يحمل مبدأ وجود أراض خاصة للأفريكان ولكن كلا من الحكومة والمؤتمر الوطنى الأفريقى رفضا تحويل دولة جنوب أفريقيا الجديدة إلى دويلات عرقية.

وقد وافق بوثلزى على رفع مقاطعته للانتخابات بعد موافقة كل من منافسة الأسود مانديلا والرئيس دى كليرك على منح الحماية الدستورية لملك الزولو جودويل.

وقد التقى مانديلا ودى كليرك ليناقشا منح المسجونين حق الانتخاب، هذا وقد حذرت بعض جماعات حقوق السجناء من اتخاذ التدابير الجماعية إذا لم يوافق دى كليرك على إدلائهم بأصواتهم. ورغم كل ذلك ورغم كافة الاحتياجات ورغم محاولة الحفاظ على الأمن فقد لقي مائتان وخمسون شخصا مصرعهم فى إقليم الناتال منذ إعلان حالة الطوارئ، رغم تحذير مانديلا من الالتجاء للعنف إذا ما فاز بالانتخابات، مؤكدا أن أى إنسان سواء كان أبيض أم أسود يحاول خرق القانون أو يحاول بث الرعب لدى الناس سيؤخذ بشدة.

السكان والأحزاب:

نظرة على عدد سكان جنوب أفريقيا.

نظرة عامة على تعداد جنوب أفريقيا قبل أول انتخابات لكل الأعراق وفقا

لإحصاء الكتاب السنوى عام ١٩٩١ والذي تصدره مؤسسة جنوب أفريقيا.

إجمالي عدد سكان	٣٩,٣٠٥,٠٠٠	
السود	٢٩,٧٧٤,٠٠٠	بنسبة ٧٥,٨٪
البيض	٥,١٧٣,٠٠٠	بنسبة ١٣,١٪
أعراق مختلطة صنف باللون.		
فى ظل التفرقة العنصرية	٣,٣٨١,٠٠٠	بنسبة ٨,٦٪
الآسيويون	١,٠١٣,٠٠٠	بنسبة ٢,٥٪
عدد الأصوات	٢٢,٧٠٩,١٥٢	
ناخبون لأول مرة	١٦,٢٤٠,٠٠٠	بنسبة ٧٢٪

من المجموع الكلى

تقدر لجنة الانتخابات أن ٢٨٪ من الناخبين الجدد سيكونون أميين.

عدد الأحزاب المشاركة فى الانتخابات ٢٦ حزبا من بينهم ١٨ حزبا يتصارعون على الانتخابات على المستوى القومى فى منطقة أو أكثر من المناطق التسعة الجديدة وثمانية أحزاب يتصارعون على منطقة أو أكثر ولكن ليس على المستوى القومى، ستجرى اقتراغان أحدهما للجمعية الوطنية والآخر لكل من المناطق التى حلت محل الأماكن الأربعة وعشرة مناطق للسود، وقد تحدد تسعة آلاف مركز للاقتراع.

وقدر عدد المواطنين الذين يمكنهم الإدلاء بأصواتهم - ٢٢,٧ مليون جنوب أفريقيا فى أول انتخابات لكافة الأعراق فى الفترة من ٢٦ - ٢٨ أبريل للجمعية التأسيسية وتسعة أقاليم تشريعية وأن ما يقدر بمائتى مقعد فى الجمعية الوطنية سيتمثلون عن آخرهم بالأحزاب فى قائمة الانتخابات القومية ومائتين آخرين من قائمة المقاطعات وأن مجلس كل مقاطعة سيقوم بترشيح عشرة من أعضائه ليجلسوا فى مقاعد مجالس الشيوخ البالغ عددهم تسعين مقعدا والجمعية التشريعية سيكون بها أربعمائة وتسعون عضوا، أربعمائة من الجمعية الوطنية وتسعون مقعدا فى مجلس الشيوخ وأن الجمعية العامة ستنتخب رئيس الدولة ونائين للرئيس وستبلغ

عدد المقاعد للوزارة « ٢٧ مقعدا » .

هناك تقسيم لعدد الأصوات والمقاعد وفقا للمناطق طبقا للجنة الانتخابية المستقلة .

جمعية الإقليم	عدد الناخبين	عدد المقاعد فى	القومية	الإقليمية
	الجمعية الوطنية	مقاعد القوائم	المقاعد	التي تحوى
	التي تتم انتخابها	الإقليمية	مجلس الشيوخ	من القوائم القومية
- شرق الكاب	٢,٩ مليون	٢٨	٥٦	
- شرق الترانسفال	١,٦ مليون	١٤	٣٠	
- كوازولوناتال	٤,٥ مليون	٤٠	٨١	
- شمال وغرب	١,٩ مليون	١٥	٣٠	
- شمال الكاب	٤٣٥ ألف	٤	٣٠	
- شمال الترنسفال	٢,٣ مليون	٢٠	٤٠	
- ولاية اوروانج	١,٦ مليون	١٥	٣٠	
- برويتوريا + ٤,٨ مليون		٤٣	٨٦	
ووترساند فيرينجينج				
- غرب الكاب	٢,٤	٢١	٤٢	
المجموع	٢٢,٤٣٥	٢٠٠	٤٢٥	

آخر تقرير يشير إلى أن ٢٢,٧ مليون ناخب تعد أصوات شرعية « قانونية » سليمة .

الأحزاب:

فيما يلي قائمة بالأحزاب التي دخلت الانتخابات ومعظمها تشكل بعد خروج مانديلا من السجن:

١ - الحزب الأفريقي المسيحي الديمقراطي:

تأسس في ديسمبر ١٩٩٣ ويتزعم الحزب أحد رجال الدين المسيحي السود «كينيث ميشو». وينادي بإقامة دولة فيدرالية ويؤمن باقتصاديات السوق الحرة ويتنافس على المقاعد القومية والإقليمية.

٢ - حزب دي كواتيوتلا الجنوب الأفريقي:

تأسس في عام ١٩٧٥ ورئيسه الحالي «تشياما موبيلي» ينادي أيضاً بالفيدرالية واقتصاديات السوق الحرة ويطلق على الحزب أيضاً حزب الأبطال ويتنافس على مقاعد الجمعية الوطنية (القومية) وثلاثة مقاعد تشريعية إقليمية.

٣ - حزب الحركة الأفريقية الديمقراطية:

تشكل عام ١٩٩٤ على يد الضابط أوباجكوزو الرئيس السابق لقبيلة تسيسكي ويطالب أيضاً باقتصاديات السوق الحرة وإقامة دولة فيدرالية ويتنافس على المقاعد القومية والإقليمية.

٤ - حزب أفريقيا المسلم:

تأسس في مارس عام ١٩٩٤ ومؤيدوه أيضاً ينادون بالاقتصاد الحر وإقامة دولة فيدرالية، والحزب يرأسه طبيب بشري «امتيياز سليمان»، ويتنافس على مقاعد الجمعية الوطنية، وثلاثة مقاعد إقليمية تشريعية.

٥ - الحزب الفيدرالي:

تأسس في مارس عام ١٩٩٤ برئاسة فرانسيس كيندال من مؤيدي الفيدرالية والاقتصاد الحر وتشجيع المنشآت الخاصة، ويتنافس على مقاعد الجمعية الوطنية، ومقعد إقليمي تشريعي واحد.

٦ - حزب كسيموكو التقدمي:

تشكل عام ١٩٨٩ برئاسة «نكسيمالو» ويؤيد الاقتصاد الحر ويتنافس قومياً على مقعدين.

٧ - حزب جبهة الأقلية:

تأسس عام ١٩٩٤ على يد الهندي «امشاندرا جبالى»؛ وهو من مؤيدي الفيدرالية والاقتصاد الحر، ويتنافس على مقاعد قومية وعلى المقعد التشريعي لإقليم ناتال.

٨ - حزب جنوب لوسا لجنوب أفريقيا:

تأسس عام ١٩٩٤ على يد أحد رجال الأعمال البرتغاليين «مانويل موتينيو» وهو يرعى مصالح ٧٥٠ ألف برتغالي يعيشون في جنوب أفريقيا، ويتنافس على مقاعد في الجمعية العامة، ومقعد في إقليم واحد.

٩ - حزب حقوق المرأة للسلام:

تأسس في فبراير عام ١٩٩٤ وكانت حملته مركزة على رعاية حقوق المرأة والمؤسسات الخاصة وقد أسسه أحد التربويين «نيناروم كونستانس كوزا» وكذلك سيدة الأعمال «دوراندايا» ويتنافس على مقاعد في الجمعية الوطنية ومقعد تشريعي واحد.

١٠ - حزب فلتكس المستقيم:

تأسس في فبراير عام ١٩٩٤ بزعامة «كلير كارول إيماي» وهو مدرس بإحدى المدارس الثانوية العليا، ويتنافس على مقاعد قومية فقط.

١١ - حزب المنظمة الرياضية للمشاركة الجماعية والحقوق المتساوية:

تأسس عام ١٩٩٤ ويرأسه جيمس مانجي؛ وهو عضو سابق بالجنح العسكرية لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وكان قد اعتقل لمدة ١٢ عاماً. وهو يؤمن باستخدام الرياضة والموسيقى والفنون لتوحيد جنوب أفريقيا، ويتنافس على

المقاعد القومية .

١٢ - حزب قائمة العمال:

تأسس عام ١٩٩٤ ويرأسه عضو سابق باتحاد التجارين «ندلوفو» والأكاديمي «نيفيل أرثر»، وينادي بتطبيق الاشتراكية والوحدة الوطنية، ويتنافس على المقاعد القومية .

١٣ - حزب اليمين:

تأسس عام ١٩٩٤ على يد خبير الطيران «جورج سين كلير» والذي يؤيد الاقتصاد الحر والدولة الفيدرالية ويتنافس فقط في شرقي الترانسفال .

١٤ - حزب غرب الكيب الفيدرالي:

تأسس عام ١٩٩٤ على يد «ستيفن شيبرز» وهو يؤيد الاقتصاد الحر ويتنافس فقط في غربي الكاب .

١٥ - حزب الخضر:

تأسس عام ١٩٩٤ على يد ست مجموعات يركزون اهتمامهم على الزراعة، وتشجيع رأس المال الوطني، وإقامة دولة فيدرالية، ويرأس الحزب المستشار المالي «ناتان جرانت»، ويتنافس فقط في غربي الكاب .

١٦ - حزب العمال الدوليين لإعادة بناء الدولة الرابعة:

تأسس عام ١٩٩٢ من أحد زعماء الاشتراكية المتشددة؛ وهو العضو النقابي السابق «ديفيد فريدريك» زعيم الحزب الرسمي، ويتنافس في ناتال والكيب الغربية .

١٧ - حزب الأخلاق:

تأسس عام ١٩٩٣ وأحد أهم مبادئه تأييد الاقتصاد الحر وكذلك اقتصاديات السوق الحرة، ويرأسه المحامي «سولومون شكولن»، ويتنافس في شرقي الكاب .

١٨ - حزب نساء جنوب أفريقيا:

تأسس فى عام ١٩٩٢ وترأسه صحفية سابقة اسمها «سوزان ميلارد»؛ وهى تؤيد حقوق المرأة، وتنادى بتدعيم المجالات الاشتراكية، ومساعدة اليد العاملة، وتؤيد الرأسمالية والفيدرالية والحكومة الموحدة، ويتنافس الحزب فى غرب الكاب فقط.

١٩ - الحزب الإسلامى:

تأسس عام ١٩٩٠ يرأسه طبيب بشرى «عبدالله جميل الدين». ويتبنى الشريعة الإسلامية كنظام للحكم، ويؤيد قيام دولة فيدرالية، ويتنافس فى الكاب الغربية.

٢٠ - جبهة الشعب الموحدة:

تأسست عام ١٩٩١ على يد «نيلسون راموديك» رئيس إقليم ليبوا القبلى بجنوب أفريقيا، وبرنامجه ينادى باتباع اقتصاد السوق الحرة والدولة المتحدة، ويتنافس فى الترانسفال الشرقية متحالفًا مع حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى.

٢١ - حزب إنكاثا (حرية إنكاثا):

يؤازره حوالى ٨ ملايين من الزولو المتصارعين مع المؤتمر الوطنى الأفريقى. شارك زعيمه «بوثليزى» فى الانتخابات فى اللحظة الأخيرة بعد توقيع الاتفاق الخاص بوضع ملك الزولو؛ وكان قد حدث انشقاق بين إنكاثا والمؤتمر الوطنى الأفريقى فى أواخر السبعينيات، ويسعى الحزب لتطبيق سياسات السوق الحرة، ويتنافس على المقاعد داخل المجالس القومية والمحلية.

٢٢ - الحزب المؤيد للأفارقة:

وتأسس عام ١٩٥٩ بعد انفصاله عن جبهة المؤتمر الوطنى الأفريقى وقبل دخوله فى الصراع المسلح وقد استخدم شعار (مستوطن واحد - طلبة واحدة) وقد اتهمه البوليس بهجمات على البيض ويتزعمه «كلارنيس ماكيتو» الذى يطالب بعودة الأرض للسود وأكبر قدر من سيطرة الدولة على الاقتصاد ومن

المعتقد أنه سيلعب دوراً هاماً في انتخابات مقبلة ويتنافس على مقاعد داخل المجالس القومية والمحلية.

٢٣ - الحزب الديمقراطي:

تأسس في أبريل عام ١٩٨٩ عندما اندمج مع الحزب الفيدرالى التقدمى، وله تاريخ طويل فى معارضة التفرقة العنصرية والذى وسم نفسه بأنه الحزب القومى الوحيد النظيف اليد؛ (أى الذى ليست له أية اتجاهات دموية)، ويقوده «زاك دى بير» ويفضل الحقوق الفردية وسياسة السوق الحرة وينافس على المقاعد فى المجالس القومية والمحلية.

٢٤ - حزب جبهة الحرية:

تشكلت فى مارس عام ١٩٩٤ على يد وزير الدفاع الأسبق الجنرال «كونستاند فيلوين» والذى طالب بدولة للأفريكانيز ويتكون الحزب من أعضاء سابقين فى الحزب المحافظ الموالى للتفرقة العنصرية والذى كان ممثلاً فى آخر برلمان للبيض واعترض على الانتخابات ويرغب هذا الحزب فى وطن للبيض والذى يعتقد أنه لا يمكن تحقيقه فى ظل مقاطعة الانتخابات ويأمل فى الحصول على أصوات الجناح اليميني فى الحزب القومى ويتنافس على المقاعد القومية والمحلية.

وكانت النتائج التى حصلت عليها هذه الأحزاب كالتالى:

١ - المؤتمر الوطنى الأفريقى	٧,٠٩٩,٥١٤	بنسبة	٦٢,٣٪
٢ - الحزب القومى (الوطنى)	٢,٦١٠,١٧٠	بنسبة	٢٢,٩٪
٣ - حزب إنكاثا الحرية (حرية إنكاثا)	٥٨٩,٩٦٩	بنسبة	٧,٥٪
٤ - حزب جبهة الحرية	٣٢٣,٢٠٦	بنسبة	٢,٨٪
٥ - الحزب الديمقراطى	٢٠٠,٨٨١	بنسبة	١,٨٪
٦ - الحزب المؤيد للأفارقة	١٤٨,٥٤٧	بنسبة	١,٣٪

- ٧ - الحزب الأفريقى المسيحى الديمقراطى ٥٥,٠٣٠ بنسبة ٥,٠٠٠ %
- ٨ - حزب مؤتمر المعتدلين الأفريقى ٢٤,٠١١ بنسبة ٢,٠٠٠ %
- ٩ - حزب مسلمى أفريقيا (أفريقيا المسلم) ١٨,٦٨٩ بنسبة ٢,٠٠٠ %
- ١٠ - حزب كلوانكيوتلا ١١,٦٦٤ بنسبة ١,٠٠٠ %
- ١١ - الحزب القيدرالى ١١,٥٣٦ بنسبة ١,٠٠٠ %
- ١٢ - المنظمة الرياضية للمشاركة الجماعية ٦,٨٧٨ بنسبة ١,٠٠٠ %

والحقوق المتساوية

- ١٣ - جبهة الأقلية ٦,٠٨٩ بنسبة ١,٠٠٠ %
- ١٤ - الحركة الأفريقية الديمقراطية ٤,٩٥٥
- ١٥ - حزب حقوق المرأة المسلمة ٤,١١٠
- (حزب سلام حقوق المرأة)
- ١٦ - حزب سيموكو التقدمى ٣,٨٨١
- ١٧ - حزب لتكن مستقيما وبسيطا ٣,٨٤٧
- ١٨ - حزب قائمة العمال ٣,١٦٠
- ١٩ - حزب لوسو الجنوب أفريقى ٢,٠٦٠
- إجمالى الأصوات ١١,٥٦٧,٠٤٢

الخلاف بين إنكاثا والمؤتمر الوطنى:

اتهم نيلسون مانديلا زعيم حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى حزب إنكاثا الحرية المنافس بالغش فى معقل الزولو أثناء الانتخابات التاريخية لكل الأعراق.

بينما نفت إنكاثا هذه الاتهامات وذكرت اللجنة المستقلة للانتخابات بأنها

ستجرى تحقيقًا عاجلاً في هذه الاتهامات التي يمكن أن تؤثر في نتائج الانتخابات. وقال مسئول في لجنة مراقبة الانتخابات: إن الاتهامات بالغش شملت صندوقاً للأوراق الانتخابية شمالي إقليم ناتال أي حوالى ما يوازي ١٢٠٠ بطاقة انتخابية. وأكد مسئول بحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى أنهم فى انتظار حكم اللجنة المستقلة للانتخابات.

وقد قال أحد المحللين السياسيين: إنه ما لم يتم السيطرة على هذه الأزمة بسرعة فإنه سيتولد المزيد من أحداث العنف فى هذه الولاية الهشة وقال أحد مؤيدى المؤتمر الوطنى الأفريقى: إن إنكاثا كانت تتطلع لمساعدة المؤتمر الوطنى الأفريقى فى الحد من أحداث العنف فى المنطقة.

وقد ذكر بوثليزى زعيم إنكاثا أنه إذا اندلع نزاع بعد الانتخابات فإنه سيكون مفهوماً أنه بسبب المخالفات الشديدة فى صناديق الاقتراع وإذا ما اندلع النزاع فإنه سيستمر لوجود أشياء فاسدة قد وقعت.

وقبل الإعلان عن وقف الاقتراع كان حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى قد حصل على ٦٢,٥ ٪ من الأصوات بالنسبة للمجالس القومية بينما حصل الحزب القومى على ٢٢,١ ٪ وحصل إنكاثا على ٨,٣ ٪ وقد تفوق إنكاثا فى الجمعية الإقليمية لكوازولو - ناتال حيث حصل على ٥٣,٣ ٪ مقابل المؤتمر الوطنى الأفريقى الذى حصل على ٣٢ ٪ فقط.

وقد كشف حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى الفائز بالانتخابات العامة عن خطته الزراعية القائمة على اقتصاد السوق والسماح بالمنافسة الزراعية، كذلك إعادة المواطنين السود إلى أراضيهم وصرح ديريك هانيكوم مسئول الزراعة فى حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى أن آليات السوق يجب أن تحدد الأسعار وأضاف شارحاً: أن الأطر الأساسية التى يتوقعها حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى لتشكيل قاعدة لسياسة الحكومة المستقلة تدعو إلى وقف الاحتكار وتحديد الأسعار وسياسة حماية المنتجات وتقوم على أسعار السوق أكثر من سياسة جنوب أفريقيا الحالية، وأكد

المتحدث باسم الحزب أن السياسة التى ستتجهجها الحكومة ستكون مماثلة للأساليب المستخدمة فى الدول الزراعية كنيوزيلاندا وأستراليا، مثل السيطرة على الأسعار وحمايتها لتحرير الزراعة حيث يختلف الوضع عند انتقال الأرض من ملكية البيض إلى السود ولتحسين الإمدادات الغذائية المحلية وإنهاء الفصل العنصرى فى الريف فى كافة أنحاء البلاد.

وربما يكون أمام حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى مشكلة تحقيق الأمن الغذائى والاكتفاء الذاتى وبدلاً من التركيز على الأمن القومى الغذائى يتم التركيز على أمن الأسرة الغذائى وهى الفرصة التى تمكن مواطنى جنوب أفريقيا من الحصول على الطعام عند حاجتهم له.

وأن سياسة المؤتمر الوطنى تركز بشدة على فكر البنك الدولى ومعايير التحرير التى تنص عليها الاتفاقية العامة للتجارة بينما يوجه معظم الأموال لتحسين حياة السود فى الريف وتطوير الملكيات الصغيرة.

ويصر حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى على عدم تجاهله للسياسات الزراعية الحالية؛ حيث يريد الحزب أن يرفع حجم الإنتاج المحلى إلى ٥٪ حتى يستطيع أن ينتج ما يكفى من الغذاء فى كل مجتمع خاصة إذا كان ذا سعر مرتفع.

وبالنسبة للقطاع التجارى فإن سياسات حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى تنادى بإعادة تنظيم السوق الزراعية وإلغاء سلطات الدولة واتخاذ تشريعات صارمة ضد الاحتكار وإنهاء سياسة حماية الأسعار المحلية، حيث إن الأسعار المحلية تعكس بشكل مباشر الأسعار العالمية وترك عملية التسعير القومية وسياسات معدل الفائدة المتنوعة والمتنافسة، وبينما تحاول هذه السياسة مساعدة الفقراء فهى أيضاً تحاول تجنب تدمير الاقتصاد القومى.

وتتضمن سياسة حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى توفير ٢ بليون راند أى ما يعادل (٥٥٥ مليون دولار سنوياً) لمساعدة المزارعين السود وإعادة الأراضى لأصحابها من السود.

ويعتقد بعض كبار المزارعين أن هذه السياسة ستؤدى إلى وجود صراع بين

حكومة المؤتمر الوطنى الأفريقى والآخرين وأنها ستواجه معارضة شديدة.

وقد ذكر «تيتو ميوبنى» المسئول الاقتصادى فى حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى أن بلاده فى حاجة إلى سياسة استثمارية لإرساء دعائم اقتصاد نشط ولتحقيق الأهداف الخاصة بإعادة البناء. وقد أشار إلى الدور الهام للقطاع الخاص لمواجهة النظام العنصرى لجنوب أفريقيا والحاجة إلى نظام مالى. إن النمو يأتى من الاستثمار وإن الاستثمارات تأتى كنتيجة لعدة أسباب أهمها الثقة؛ حيث لا بد أن يشعر المواطنون بالاطمئنان على استثماراتهم فى جنوب أفريقيا.

وأن السود الذين يمثلون ٨٠٪ من السكان يجب عليهم أن يكونوا مؤيدين لحكومة جديدة يرأسها حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى الذى يميل للاشتراكية والذى يسعى لإنهاء العنصرية.

إن برنامج حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى للتنمية وإعادة البناء ستستغرق وقتاً لتنفيذه وأنه أمر مهم للغاية أن يبدأ مبكراً، وأن العملية تتطور بمرور الوقت وأن الهدف من برنامج حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى أن يضع جدولاً للأشغال العامة لإيجاد فرص عمل لـ ٢,٥ مليون عاطل خلال عشرة أعوام وإنشاء مليون منزل بالإضافة لخطط طموحة بالنسبة للرعاية الصحية والتعليم والتدريب والكهرباء.

وعندما سئل «ميوبنى» عما إذا كان المواطنون الأفارقة سيستظرون خمسة أو عشرة أعوام قال: «أنا على ثقة أنه بعد انتظار استمر ٣٠٠ عام أو ما يزيد لإنهاء السيطرة العنصرية للبيض فإن المواطنين على استعداد للمزيد من الانتظار» وأكد أنه «من خلال حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى قد يتمكنون من تسليم ٣٠٠ ألف منزل جديد فى العام» وأكد أن «الثقة عنصر حيوى لتأمين الاستثمارات المطلوبة بعد سنوات المقاطعة الاقتصادية وما يعرقل كل ذلك هو العجز الكبير فى الميزانية والعجز فى الإنتاج المحلى. وأنه من المهم أن تسلك الحكومة الجديدة سبيل التحفظ وربما يبدو هذا غريباً أن يأتى من حركة ليبرالية ولكننا هنا نطبق نظاماً مالياً صارماً».

«وأنه من المحذور بمكان أن يعتمد الاقتصاد على الإنفاق فقط؛ حيث إنه في وقت قصير جداً يسفر عن العديد من العيوب؛ مثل أن يتوقف بناء المدارس في منتصف عملية البناء وأن تتوقف مشاريع الكبارى والأنفاق فجأة وقبل أن يكتمل العمل بها كل ذلك بسبب العجز المفاجيء في الميزانية».

«وإننا في جنوب أفريقيا الجديدة لا نرغب في حدوث مثل هذه الأشياء».

الاتفاق بين إنكاثا وبين حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى وبين الحكومة للسماح لإنكاثا بالمشاركة فى الانتخابات العامة فى الفترة ما بين ٢٦ إلى ٢٨ من أبريل.

«نحن الموقعون أدنى هذه الوثيقة نتعهد بالسلام والمصالحة فى جنوب أفريقيا ونوافق على إلزام أنفسنا بالنصوص (البند الآتية):

١ - يوافق حزب حرية إنكاثا بالمشاركة فى انتخابات كل الأعراق فى الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ من أبريل ١٩٩٤ لكل من المجلس القومى والمجلس التشريعى.

٢ - يعترض كل الموقعين على هذه الوثيقة على العنف وسيقومون بعمل كل ما يستطيعونه (وما فى مقدورهم) ليتأكدوا من حرية وعدالة ونزاهة الانتخابات فى جمهورية جنوب أفريقيا.

٣ - يوافق الأطراف الثلاثة على احترام وضع ودور الموقف الدستورى لملك الزولو ومملكة كوازولو أيا كانت المؤسسات التى سوف يعدها الدستور لإقليمى كوازولو وناتال بعد عقد الانتخابات المشار إليها.

٤ - إن أيا من المسائل المطروحة بالنسبة لملك الزولو لدستور ١٩٩٣ سيتم مخاطبتها من خلال الوسطاء الدوليين والتى ستبدأ فى أسرع وقت ممكن بعد الانتخابات المقررة.

٥ - أن توفر حكومة جنوب أفريقيا التسهيلات الضرورية للجنة الانتخابية المستقلة التى قد تحتاج إليها من أجل تسهيل المشاركة الكاملة لحزب حرية إنكاثا فى الانتخابات التى ستجرى فى الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ من أبريل ٩٤.

٦ - تشارك كل الأطراف الموقعة على الوثيقة فى تسهيل ما يأتى :

أ - تسجيل حزب حرية إنكاثا.

ب - قائمة مرشحي حزب حرية إنكاثا.

ج - ترميزُ الناخبين فى أوراق الانتخابات.

د - ستنفذ الأطراف الموقعة على الوثيقة الترتيبات الفنية التى تتخذ من قبل لجنة الانتخابات المستقلة لتنفيذ ما سبق ذكره.

وهذه الاتفاقية بين الأطراف الثلاثة ستنفذ على الفور.

لقد لعب زعماء البيض والسود فى جنوب أفريقيا دوراً كبيراً فى المشاركة فى الانتخابات.

والصفقة التى تم التوصل إليها قبل الانتخابات بسبعة أيام أدخلت إنكاثا فى التيار الذى أَرْضَى رغبات الزعماء التقليديين لـ ٨,٥ مليون من الزولو وعندما أجمع الزعماء الثلاثة فريدريك ويليام دى كليرك ومانديلا وبوتليزى اندلعت أعمال شغب فى جوهانسبرج؛ حيث وقعت مصادمات بين مؤيدى المؤتمر الوطنى الأفريقى وبين مؤيدى إنكاثا حيث قتل خلالها ثلاثة أشخاص وأصيب العديد، وقد حدث نشاط ملحوظ فى الأسواق المالية بسبب الشك فى مستقبل البلاد؛ حيث قفز سعر الراند إلى ٨٪ بالنسبة للدولار وقفز مقياس سوق جنوب أفريقيا ١١٠ نقطة واضطربت أسعار الذهب والبلاطين بسبب مخاوف المتعاملين عليها خوفاً من اندلاع أعمال العنف السياسى.

وقال بوتليزى: إنه كان يأمل أن يؤيد مؤيدوه هذه الاتفاقية ويعلقوا الخطط المزمعة لإقامة المظاهرات والاضطرابات، ومن ناحيته فقد أكد مانديلا على أهمية الصفقة، وأن هذه الاتفاقية، ستعطى أقاليم الكوازولو امتيازات كان بوتليزى يطالب بها وستبقى على مكانة ملك الزولو.

وقد عبر ملك الزولو جودميل عن رضائه بهذه الصفقة قائلاً:

«إننى أعتقد أن هذه العملية قد بدأت لتخاطب الاهتمامات الخطيرة للملكية فى

الزولو». وقد وقع الزعماء الثلاثة بأسمائهم على ست نقاط لاتفاق المصالحة والسلام. وشارك في هذه المباحثات القاضي جوهان كريجلير؛ وهو رئيس اللجنة المستقلة المشرفة على الانتخابات والمسئولة عن ٢٣ مليون ناخب.

والمعروف أن هذه الصفقة قد جاءت بعد انهيار وساطة لتحقيق هذه الصفقة قبلها بأسبوع بالرغم من أن بوثليزي أسقط بعض الطلبات لتأجيل الانتخابات فإن المباحثات نجحت بينما فشل الوزيران الأمريكى هنرى كسينجر والبريطانى لورد كارنيجتون.

كان أحد الاعتقادات الذى سيطر على بعض مواطنى جنوب أفريقيا السود أنهم يتجهون للانتخابات التى ستجرى فى الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ من أبريل ١٩٩٤ تسيطر عليهم المعتقدات القبلية المختلفة والأفكار القديمة، وقد علق أحد علماء الاجتماع بقوله: «إنه ليس من السهل إقامة احتفالات متباينة دون إقامة وساطة روحية وليس بالضرورة أن تحوز طقوس قبيلة معينة الثقة عن غيرها من القبائل وأنه فى الشهور الأخيرة قد تفشت أعمال السحر فى إقليم الترانسفال حيث قتل العديد من الناس واحترق العديد من السحرة».

وقال مانديلا: «إن الصفقة هى قفزة للأمام نحو السلام والمصالحة لبناء الأمة والانتخابات الشاملة».

وأضاف مانديلا: «إنه يجب أن نتقبل وجود جهد جماعى لكل منا، نحن الذين جلسنا مسئولين عن النضال فى سبيل جعل الديمقراطية واقعية فى هذا البلد، وعبر زعيم المؤتمر الوطنى الأفريقى عن أمله فى أن تؤدي هذه الصفقة إلى تأمين التجارة وطمأنة المستثمرين الغربيين الذين كانوا يترقبون إلى أين سيذهب هذا البلد» وأضاف قائلاً: «إننى أمل بشدة أن يعيد هذا الاتفاق الاستقرار والثقة من وجهتى النظر التجارية والاستثمار الخارجى». ومن المعروف أن دى كليرك أعلن حالة الطوارئ فى منطقة الكوازولو وما يحيطها من إقليم الناتال فى ٣١ مارس ٩٤ لمواجهة حمامات الدم، وكان ٢٤٠ شخصاً قد لقوا مصرعهم فى العنف السياسى منذ تطبيق هذا القانون.

وقال بوثلبيزى: «لقد قرر حزب حرية إنكاثا التجاوب مع الأطراف الأخرى مما يشكل مدخلاً للمشاركة فى الانتخابات لتجنب المزيد من إراقه الدماء».

فقد رحبت جبهة جناح اليمين للحزب أن تدخل الانتخابات أيضاً بقيادة وزير الدفاع كونستانس فيليوين، كما رحبت بدخول حزب حرية إنكاثا للانتخابات، فى الوقت الذى أشارت فيه بعض تقارير الخبراء إلى أنه كان ينتظر من مقاطعة إنكاثا للانتخابات خطراً عظيماً كما لو كانت نيران الحرب تشتعل.

ويجب أن نلاحظ أن الحزب القومى هو الذى يعد راعى التفرقة العنصرية بعد مجيئه للسلطة عام ١٩٤٨ مقسماً بذلك المجتمع الأسود لجنوب أفريقيا إلى أقسام طبقاً للقبيلة والثقافة والدين واللغة، وقد أنشأت الحكومة فى عام ١٩٥٩ مناطق إقامة منتشرة للعرقيات بحجة أنه يمكنهم ممارسة حقوقهم السياسية فى تلك المناطق.

وقد حشد السود فى ١٠ مناطق تضم ١٣٪ من الأراضى الفقيرة المنتشرة فى أنحاء جنوب أفريقيا تاركين ٨٧٪ من الأرض بما فيها من مناطق زراعية خصبة للأقلية البيضاء. وقد تقرر أن توزع هذه الأرض المخصصة لهم مع أول انتخابات لكل الأعراق والتى ستجرى فى الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ من أبريل ١٩٩٤.

هذه المناطق والأقاليم الأربعة فى جنوب أفريقيا (وهى إقليم الكيب والنااتال وولاية أورانج الحرة والترانسفال) سيتم استبدالها بتسعة أقاليم جديدة. أربع من هذه الأراضى للسود المتحدثين لغة الخوسا وبوثناسوانا لجماعة التسوانا وفيندا للفيندا وسيسكى للخوسا حيث منحت استقلالها اسمياً ويعترف بها من قبل حكومة بريتوريا فقط.

والمناطق الست الأخرى الموصوفة بالحكم الذاتى؛ هى كوانديلى للسود المتحدثين لغة تربيلى والكالنجوانا للسوازي وليبوا للسوثنو الشماليين والكوكو للسوثنو الجنوبيين والكوازولو للزولو وجازانكولو للشانجان.

وفيما يلى تقسيماً للمجموعات الرئيسية ونسبتها المئوية لإجمالى السكان البالغ عددهم ٣٩,٣ مليون نسمة.

مصدر الإحصائيات هو مجلس بحوث العلوم الاجتماعى والإنسانى ومركز الخدمات الإحصائية المركزية بجنوب أفريقيا.

١ - زولو	٨,٤٨ مليون	%٢٢
٢ - خوسا	٦,٥٨ مليون	%١٧
٣ - سوئو الشمال	٣,٧٢ مليون	%٩,٦٤
٤ - سوئو الجنوب	٢,٥٩ مليون	%٦,٧٣
٥ - التسوانا	٣,٢٢ مليون	%٨,٥٩
٦ - الشانجان - تسونجا	١,٤ مليون	%٣,٦
٧ - السوازي	٩٥٤,٠٠٠ ألف	%٢,٤
٨ - النديلى الشمالية	١٧٠,٠٠٠ ألف	%٠,٤
٩ - النديلى الجنوبية	٢٩٠,٠٠٠ ألف	%٠,٧
١٠ - النديلى	١٤٦,٠٠٠ ألف	%٠,٣٧
١١ - الفيندا	١٤٦,٠٠٠ ألف	%٠,٤
١٢ - الأفريكان	٥,٨ مليون	%١٥
١٣ - الإنجليزية	٣,٥ مليون	%٩,٠١

ويلاحظ أن هناك جماعات لغوية أخرى تمثل أقليات لم يتضمنها هذا البيان الإحصائى والأرقام مقربة. والموقف الحرج هو الذى سوف تجد قوات الأمن البيض نفسها فيه بالنسبة للأغلبية السوداء فى الحكومة والتى ستسيطر على مقاليد الأمور بعد الانتخابات التى ستجرى لكل الأعراق.

ويرى المحللون العسكريون أنه «من المحتمل أن القوات النظامية والميليشيات والعديد من المتطوعين من فترة الفصل العنصرى فى أنجولا وناميبيا يمكن أن يدخلوا فى معارك ضد البيض المتشددى الذين كانوا فى يوم من الأيام رفقاء السلاح فى

قوات جنوب أفريقيا وأشار أحد المحللين إلى أن إنزال قوات الجيش فى ثلاث مناطق للسود طبقاً لتطبيق الفصل العنصرى، أن القوات ستكون مخصصة للحكومة ويمكن الثقة فيهم وأضاف مدير المعهد المستقل لسياسة الدفاع: أنه يمكن توقع هجمات بالقنابل من الجناح اليميني وسرقات صناعية ولكن قوات الأمن سوف - بلا شك - تخدم هؤلاء البيض. وقال: إن قرار كونستاند فبرليوس رئيس قوات الدفاع سابقاً والذي يتبع الجناح اليميني ومعه زعيم إنكاثا الحرية مانجو ثوسوبوثليزى بمشاركة الطرفين فى الانتخابات قد حيد بصورة كبيرة اليمين المتشدد.

ويقول المحلل السياسى سيليرز: إن موقف الجيش فى نظر المؤتمر الوطنى الأفريقى قد تحسن بعد هذا القرار؛ حيث تم استبدال قوات حفظ السلام بقوات من جيش الدفاع مما حدا بالمؤتمر الأفريقى أن يتبع ذلك مستقبلاً.

ويقول المحللون العسكريون: إن محاولة توحيد ثوار المؤتمر الوطنى الأفريقى وقوات الأرض الرئيسية مع قوات جيش الدفاع قد لا تؤدي إلى حدوث تكامل فى جيش جنوب أفريقيا؛ حيث قد تضاعف عدد الجيش من ٧٠ ألف إلى ٤٥٠ ألف.

ويقول ريتشارد كورتويل فى معهد أفريقيا الواقع فى بريتوريا: «إنه يجب على القوات من البيض أن تتغلب على مشكله استدعاء الاحتياطى لكى يشاركوا فى الانتخابات. لكن المحللين العسكريين يرون أن على البيض تجنب أى تمرد وإطاعة الحكومة أياً كانت والتي يختارها الشعب.

وقال كوبوس بيرز من الحزب المحافظ المؤيد للعنصرية: «إنه عندما ظهر المؤتمر الوطنى الأفريقى فقد كانت قوات الأمن تقف بجانب اليمين الذين يقاطعون الانتخابات فى ذلك الوقت». وفى كلمة داخل ولاية أورانج قال: «إن المحافظين من الأفريكانز أخذوا تعهدات بنجاحهم فى حملتهم فى مناطق البيض لأن قوات الأمن ستقف بجانبهم» وأن مثل هذه النظرة كانت على أية حال غير متفق عليها من جميع المحللين الذين يدرسون الموقف.

ما بعد الانتخابات

اندفع الآلاف من السود فى جنوب أفريقيا إلى أعمالهم تشملهم الفرحة بفوز مانديلا حيث حصل حزب - مانديلا على ٦٢,٣٪ من الأصوات فى أول انتخابات متعددة لكافة الأعراق وقد أنهى بذلك دى كليرك ٤٦ عاماً من الحكم العنصرى الرسمى معترفاً بفوز حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى .

وقال مانديلا: «أخيراً الحرية» أثناء حضوره للاحتفالات، وأضاف: أنه قد حان الوقت لمداواة كل الجروح وبناء جنوب أفريقيا الجديدة، إننا نشمر عن سواعدنا للعمل معا وأطلب منكم جميعاً مشاركتنا دعوتنا لبناء جنوب أفريقيا عامة وقد احتفل الآلاف فى مدينة سويتو إحدى معاقل السود بهذا النصر .

وقد حصل حزب دى كليرك القومى على ٢٢,٩٪ مما يعطيه السيطرة الإقليمية على غرب الكيب وهى المنطقة التى بدأ بها استقرار البيض منذ عام ١٩٥٢ .

كما فاز حزب إنكاثا الحرة لإقليم الكوازولو . وقد حث مانديلا على ضبط النفس والتعاون للخروج بالبلاد إلى مرحلة جديدة والمعروف أن العنف فى جنوب أفريقيا أدى إلى مقتل ٢٠ ألف شخص فى الحقبة الماضية وأشار مانديلا إلى أهمية تطبيق النظام الاقتصادى الجديد الذى يتبناه المؤتمر الوطنى الأفريقى والتعاون على إنجازه حتى لا تتعرض البلاد لتدهور خطير .

وسيكون دى كليرك أحد نائبي الرئيس .

وعقب انتخابه شكر نيلسون مانديلا الهيئات الرئيسية وأكد أن إيمانه قد ساعده على تحمل الحياة داخل سجنه وأن نفس الإيمان سيساعد فى وحدة جنوب أفريقيا، كما ركز مانديلا على مبدأ المصالحة حيثما كان يتحدث خارج مدينة سويتو لدى تنصيبه كأول رئيس أسود لجنوب أفريقيا . وأضاف مانديلا: أنه توجد قوة واحدة فى هذا البلد لها تأثير كبير، إنها الدين، إنها الكنيسة، قال هذا أمام حشد يبلغ

خمسة آلاف مواطن وقد ظهر مانديلا في صلاة شكر مذاعة تليفزيونيا من أجل الانتخابات السلمية التي تمت في الشهر الماضي لإقامة حكومة يرأسها المؤتمر الوطنى الأفريقى وكان محاطًا برجال الكنيسة وعلى رأسهم الأسقف ديزموند توتو الفائز بجائزة نوبل للسلام والأسقف البريطانى تريفور هدلستون المناهض للعنصرية.

قال مانديلا: «لقد ساعدنى رجال الدين من الديانات المختلفة خلال فترة بقائى فى السجن لمدة ٢٧ عامًا» وأضاف - ساخراً - : لرجل لم يمض فى السجن عدة شهور فقط فإنه لا شىء يظهر شدة القسوة فى سياسات دولة أكثر مما يحدث وراء أسوار السجن . .

وخلال هذه الأعوام الطويلة فى سجن جزيرة روبن وبالنسبة لأغلبية السود فى أفريقيا فإن الكنائس جعلتنا ندرك أنه مهما كان الموقف جد صعب فإننا سنعود يوما ما .

إننا نقول هيا نمسك بأيدينا كما فعلنا هنا، لقد حان الوقت للرجال والنساء الأفارقة والسود والبيض والملونين والهنود والمتحدثين باللغة الأفريكانية ومتحدثى الإنجليزية، لقد حان الوقت أن نقول: إننا بلد واحد، وشعب واحد.

وقال: إن الحرب ضد العنصرية لم يكن نضالاً ضد أية مجموعة عرقية إنما هى نضال ضد نظام قمعى .

وقال توتو الواقف بجانب الصليب الخشبى والذى قاد الجماهير فى الغناء بـ«نحن قوس قزح أبناء الرب . . نحن أحرار - كل السود والبيض معا» . لقد كانت الصلاة فى ملعب لكرة القدم يسع ٨٠ ألفاً وهذا العدد كان صغيراً بالمقارنة بالجماهير الغفيرة التى تجمعت لتأييد زعيم المؤتمر الوطنى الأفريقى قبل الانتخابات التاريخية لكل الأعراق بشهر ولكن كان ينقصها المرح .

وقد سافر القس هدلستون البالغ من العمر ٨١ عاماً ليشهد هذا الاحتفال الذى قال: إنه يخشى ألا يراه وقال: «لقد قلت دائماً إننى أريد أن أرى موت ونهاية

العنصرية بينما أنا فى الواحد والثمانين من عمرى فأعتقد أننى شهدت مقتل العنصرية».

وقد شهد مانديلا صلوات للمسلمين واليهود فى أيام الجمعة والسبت كجزء من حملته من أجل المصالحة.

كما قال مانديلا لليهود أثناء حضوره الصلاة مرتديا القبعة الشهيرة فى المعبد اليهودى: إن جنوب أفريقيا الجديدة تحتاج مهاراتهم ومواردهم وناشد أولئك الذين هم خارج البلاد بالعودة، وأضاف: أنه لا خوف على البيض من حكم الأغلبية السوداء.

وأضاف فى حشد للمسلمين فى صلاة الجمعة فى كيب تاون: «أن دور الدين هام جداً فى الحكومة الجديدة لوقف الفساد» وعاد زعيم المؤتمر الوطنى الأفريقى الذى يبلغ ٧٥ عاماً آنذاك لحضور أول جلسة لأول جمعية وطنية غير عرقية بالمجلس الذى يضم أربعمائه مقعد وتم انتخابه ما بين ٢٦ - ٢٩ من أبريل وتم تنصيب مانديلا رئيساً للبلاد أمام ١٥٠ ألف أفريقى و ٦٠ رئيس دولة فى احتفال ضخم أقيم أمام مبانى الاتحاد فى العاصمة بريتوريا حيث أدار الحزب القومى الأبيض منذ أربعة عقود مجريات الأمور فى البلاد.

وفى سويتو قالت شارون فان لوجرينبرج وهى أول سيدة تشغل منصب أسقف الكنيسة الإنجليكانية فى جوهانسبرج والمعروفة بنشاطها ومشاركتها النضال مع السود قالت: «أعتقد أن كل هذا جزء من هذا النضال وأنه يمثل معجزة».

وعلى عكس الهجرات من الإمبراطوريات الاستعمارية المنهارة لم يجد سكان جنوب أفريقيا من البيض مكاناً آخر يذهبون إليه.

فلقد هرب الآلاف من البيض فى كينيا والكونغو وزامبيا وزيمبابوى ودول أخرى مستقلة غيرتها رياح التغيير فى الستينات من هذا القرن إلى جنوب أفريقيا لكنهم لا يستطيعون الهروب منها إلى أى مكان آخر يقطنه السود.

وأن الملايين من سكان جنوب أفريقيا البيض لا يعرفون إلى أين يذهبون.

وجنوب أفريقيا يختلف عن غيره من المستعمرات الأفريقية فالمستوطنون من الفرنسيين والهولنديين والألمان هم الذين أسسوا دولة البيض الأفارقة والحقيقة فإن البيض في أفريقيا بدأ وصولهم إلى أفريقيا منذ ٣٤٠ عامًا مضت وقبل أن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية أمة وقبل وحدة المملكة المتحدة.

ومع ذلك فإن القلق بشأن المستقبل بدا واضحًا تمامًا؛ حيث قال أحد السكان البيض: «إننا نسير لنخرج من حديقة عدن».

وحالة عدم التأكد أصابت الكثيرين فخمسة ملايين مواطن من البيض من المجموعات التي تتحدث الإنجليزية والأفريكانيز داخل دولة مستقلة أسندت فيها السلطة إلى ٣٠ مليون أسود، والبيض التابعون الذين يعيشون في قلاع من الرفاهية تحفظها أبواب إلكترونية ولديهم محلات مكتظة بالمستهلكين ومن المعروف أن جنوب أفريقيا دولة رائدة في المشاكل التاريخية ابتداءً من التوتر مثل الجريمة، الأمراض القلبية، الطلاق، الانتحار، حوادث المرور. وكذلك فإن الصحف لا تحمل في طياتها سوى الإعلانات عن أحدث أجهزة الأمن المحلية والمسدسات وألوان التسليح وحتى تلك التي يمكن أن تحمي الأشخاص من طلقات بندقية.

والسود الأغنياء متفهمون لهذا الموقف رغم مساندتهم لمانديلا وأنه سيكون لهم دور في الاقتصاد بعد الانتخابات.

وكان يومًا مشهودًا في حياة جنوب أفريقيا عندما اتخذ المشرعون السود أماكنهم الأمامية في صفوف البرلمان وانتخبوا نيلسون مانديلا كأول رئيس أسود للبلاد.

لقد قال أحد البرلمانيين السود باللغة الأفريكانية: «لقد انتهى كل شيء» وهو ييكي ويبتسم ويحتضن زميلا له أمام مكان محجوز لأسرة الرئيس دي كليرك، وقد قال دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني: لقد تشابكت أصابعنا ولكن الأمور سارت جيدًا، قال هذا ممتدحًا عملية الانتقال السهلة للسلطة للأغلبية السوداء بعد الانتخابات.

وقال مانديلا في كلمة له: إن المسؤولية ليست سهلة ولكنكم زكيتمونا لتغيير

جنوب أفريقيا من بلد عاش فيه الأغلبية بآمال ضائعة ضئيلة إلى بلد يمكن أن نعيش فيه ونعمل بكرامة واحترام للنفس.

«وإن هذا هو اليوم الذى انتظرناه منذ ثلاثمائة عام فإنه يوم الحرية لنا السود والبيض معاً».

قال هذا أيضاً ديزموند توتو أسقف الكنيسة الإنجليكانية فى كيب تاون والحائز على جائزة نوبل للسلام مثل مانديلا ودى كليرك:

«ولأول مرة فى التاريخ يكون لدينا حكومة من الشعب وبالشعب ولصالح الشعب هذا المجلس يجب أن يصبح صوتاً لشعب جنوب أفريقيا» وقال بيك بوثا وزير الخارجية السابق ووزير المعادن والطاقة حالياً: «لقد انتهت الانتخابات وأنها بداية جديدة لكل منا».

وقال والتر سيسولو وزميل مانديلا فى سجنه: «لقد وصلنا».

وقال روبرت موجابى رئيس زيمبابوى: «إنها لحظة تاريخية ليست فقط لمواطنى جنوب أفريقيا ولكن أيضاً لجيران جنوب أفريقيا بل أفريقيا ككل وإننى إن كنت لا أملك نصيحة لمانديلا فإننى لا أملك له سوى الإعجاب الشديد».

وقال سيريل رامفوزا أمين عام المؤتمر الوطنى الأفريقى: «إن المنظور الاجتماعى والسياسى والاقتصادى سوف يتغير وينتقل تماماً. وأن الاقتصاد سوف ينمو فى هذه المهلة».

بينما قال وزير التجارة الأمريكية رون براون: «إن التغيير السياسى ليس كافياً بدون التغيير الاقتصادى وإننى مقتنع تماماً أن الحكومة الجديدة تدرك هذا ومطالبة بأن يكون هذا الأمر واقعياً».

وقال فيديل كاسترو رئيس كوبا قبل أن يغادر هافانا: «إنها لمعجزة سياسة وهى تحقيق مانديلا للمصالحة الوطنية فى جنوب أفريقيا بين القوى المتناقضة والمتناحرة وأن ما نديلا هو الوحيد الذى يملك الحكمة الضرورية والمهارة الكافية والمطلوبة فى هذه اللحظة السياسية بجنوب أفريقيا».

لقد أتم نيلسون مانديلا رحلته من مجرد سجين سياسى إلى رئيس لجنوب أفريقيا، فى لحظة ذات سحر خاص داخل برلمان جنوب أفريقيا على بعد ٦ أميال من سجنه داخل جزيرة روبن حيث أمضى به معظم سنوات اعتقاله.

وقد انحنى ما نديلا البالغ من العمر ٧٥ عامًا بشجاعة فى نفس الموقع السابق لكل من البيض اللذين حكما البلاد بيتر ويليام بوثا وفريدريك ويليام دى كليرك عندما أعلن القاضى مايكل كوربيت مانديلا انتخابه كأول رئيس أسود منتخب بالأغلبية. والذى أحيط برجال ونساء يحتفلون بتكريم الرجل الذى أمضى ٢٧ عامًا سجينًا لمحاربته التفرقة العنصرية. ولقد تعددت ردود الفعل تجاه التغير الذى حدث بجنوب أفريقيا فالبعض صاح يحيى مانديلا والبعض أدار وجهه ضاحكًا وفى الوقت الذى حاول فيه البعض غناء نشيد الحرية فلم يؤثر أى شىء فى هذه المشاعر العميقة إلا عندما أطلق سراح الرجل الذى كانت حرته محظورة بسبب ضغط الحركة الشيوعية حتى ألغى دى كليرك التفرقة العنصرية عام ١٩٩٠ وقال له - نيابة عن الحاضرين - : «أهنتك سيدى على انتخابك رئيسًا لجنوب أفريقيا».

ووقف دى كليرك على سجادة الشرف وصفق من مقاعد المعارضة التى كان يشغلها حزب المحافظين الذى قاطع الانتخابات وحاول وقف عملية التغير فى الدولة من الحكم الأبيض الذى دام ٣٤٢ عامًا إلى الديمقراطية.

وسيدخدم فريدريك دى كليرك كنائب تنفيذى ثان للرئيس فى حكومة وحدة وطنية ائتلافية تستمر خمس سنوات ودهاليز البرلمان التى ترجع إلى مائة سنة مضت كانت تحمل صور حكام ورؤساء وقادة بيض ساعدوا فى المحافظة على السيادة البيضاء لحوالى ثلاثة قرون ونصف.

وقال الحاكم العسكرى السابق لإقليم الترانسكى بانتوهولمبا: «إن بعض الشعارات العنصرية عليها أن تمهد الطريق لصور الزعماء الجدد للأمة لقد جئنا لدفن العنصرية فى هذه الدولة نهائيًا ورسميًا وإنه لشيء عظيم أن أكون جزءًا من هذا الفريق الذى سيدفن هذا الوحش».

وكانت وجوه الحشود الواقفة على الأرض قد تذكرت ضحايا كفاح مانديلا والمؤتمر الوطنى الأفريقى لإنهاء الحكم الأبيض والعنصرية .

وقالت أرملة أوليفر تامبو رئيس حزب المؤتمر الأفريقى الذى توفى قبل الاستقلال: «إنها سعيدة أن الأمة وصلت لهذا اليوم وآسفة لأن زوجى الذى أعطى كل جزء من حياته من أجل هذا اليوم ليس معنا ليشهد . لقد كنا نناضل فى المنفى لمدة ٣١ عامًا ولم نكن نناضل لنخسر وإنما كنا نناضل لنكسب فقد ذهبت العنصرية» .

وفى الوقت نفسه ذكرت أرملة الصحفي النشط وعضو المؤتمر الوطنى الأفريقى دافيد رابكين والذى مات فى معسكر تدريب عسكري للمؤتمر الوطنى الأفريقى وخدم فى سجن عنصرى لمدة ثماني سنوات أنها فوجئت بهذا الحدث الذى تشهده وحدها وأنى حزينة جداً لعدم وجود ديفيد معنا ليشهد هذا الانتصار فإن ثمن الحرية لم يكن كبيراً ولكنه كان كبيراً للغاية أما ثمن العنصرية فكان كبيراً جداً .

أما ماكس كوامان الذى لجأ من محاولات لاغتياله ومن وحشية البوليس بسبب حملته لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين بما فيهم ابنه فقد قال: «إنه يوم عظيم لم أتوقع أن يأتى فى حياتى أبداً ولكنى لم أشك فى أن العنصرية لن تستمر وأنا لا نستطيع أن نعيش تكلفة العنصرية فلقد كانت كبيرة لكننا الآن يجب أن نركز على المصالحة والبناء» .

لقد بدأ مانديلا نغمة جديدة لحكومة الوحدة الوطنية، عندما ذهب لملاقة غريمة السابق مانجو سوئو بوثليزى واحتضنه بحرارة، فلقد مات خمسة عشرة ألف شخص فى الصراعات العرقية والسياسية أغلبهم مؤيدو أنكاثا والمؤتمر الوطنى الأفريقى منذ أن بدأ دى كليرك فى حل العنصرية عام ١٩٩٠ وإطلاق سراح مانديلا .

فلقد أعاد العناق الوحدة للرجلين اللذين كانا حلفاء فى الخمسينيات فى المؤتمر

الوطني الأفريقي لكنهما أصبحا غرماء في ظل العنصرية ونهضا ليرأسا أكبر حركتين للسود في البلاد.

أما المفاوض بن نجويان والذي كان أحد ثلاثة وأربعين عضواً انتخبوا مع بوثليزي لدى دخولهم الانتخابات في آخر لحظة فقد قال: «إن العناق كان ذا قيمة عظيمة ولا يمكن وصفه في ظل مفهوم المصالحة وإنه يعطينا أملاً كبيراً في أننا سنحقق الوحدة ونبنى أمة».

أما أنكاثا ثيجباخور فقال: «إن من سيرسم مستقبل البلاد هما مانديلا وبوثليزي».

وقد اتخذ المشرعون السود لأول مرة مقاعدهم في البرلمان بعد الانتخابات التاريخية التي اشترك فيها الجميع من سود وبيض، وهي الدورة التشريعية الأولى التي شهدتها الجمعية الوطنية الجديدة بعد أربعة عقود من الحكم العنصري وأكثر من أربعة قرون من سيطرة البيض التي بدأت مع مجيء المستوطنين البيض للبلاد في عام ١٦٥٢.

وقد أدى نلسون مانديلا وتسعة أعضاء آخرين من حزب المؤتمر الوطني الأفريقي اليمين القانونية (الدستورية). بعد نجاح حزبهم الساحق في الانتخابات الديمقراطية التي جرت في البلاد في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أبريل ١٩٩٤.

وقد أدار مايكل كوربيت كبير القضاة عملية أداء اليمين الدستورية لأربعمائة عضو كل مجموعة قوامها عشرة أفراد عند اختيار مانديلا كأول رئيس أسود للبلاد، وضم الحشد الذي أدى اليمين الدستورية كلاً من مانجوسو بوثليزي زعيم الزولو وآخر رئيس أبيض للبلاد فردريك ويليام دي كليرك وزعيم الجناح اليميني الأبيض كوستانس فيليوين.

وقد أسفر القتال الذي دار بين أتباع المؤتمر الوطني الأفريقي وأنكاثا عن مصرع عشرين ألف شخص خلال عقد من العنف السياسي داخل جنوب أفريقيا وقد وقف أعضاء الجمعية الوطنية مصفقين في أثناء دخول مانديلا ليجلس على المقعد

الذى شغله دى كليرك منذ أداء حكومته الممثلة للحزب القومى اليمين الدستورية (القانونية) عام ١٩٨٩ بينما جلس دى كليرك الذى بدأ يسير بجنوب أفريقيا صوب الديمقراطية وتنحية التفرقة العنصرية فى عام ١٩٩٠ ، وأتى الوقت ليجلس دى كليرك فى مقعد زعيم المعارضة.

ولقد هبط مانديلا من مقعده إلى ساحة البرلمان ليصافح دى كليرك وأعضاء حكومته السابقين.

وقبل أن تبدأ الصلاة الاستهلالية قام أحد المغنين بغناء أنشودة قديمة عبر فيها عن بطولة مانديلا وكيف أنه سيقود جنوب أفريقيا إلى الرخاء وقد صفق على نغمات هذه الأنشودة الأعضاء السود والبيض.

وقد دعا كوربيت الأعضاء الجدد لأداء اليمين الدستورية ليؤكدوا ولاءهم لجمهورية جنوب أفريقيا ويعدوا بأداء مهامهم على الوجه الأكمل بوصفهم أعضاء فى الجمعية الوطنية.

وقد احتفل مواطنو جنوب أفريقيا الفرحون بميلاد دولتهم الجديدة بتدافعهم إلى مدينة كيب تاون الرئيسية حيث بدأت سيطرة البيض على البلاد منذ عام ١٦٥٢ والتي انتهت بانعقاد أول جلسة فى البرلمان لأعضاء من كافة الأعراق اندلعت الهتافات والصياح بعد ظهور مانديلا من مبنى البرلمان بعد انتخابه كرئيس للبلاد وكانت ملامح الجدية بادية على وجهه. ليدخل مانديلا يحيطه نائباً الرئيس تابو مبيكى والرئيس الأبيض السابق فريدريك ويليام دى كليرك ليقفوا على أعتاب البرلمان حيث عزف فريق الموسيقى العسكرية نشيد «فليبارك الرب أفريقيا».

وقام المشرعون الجدد فى أزيائهم الداكنة وضيوفهم وآخرون فى ملابسهم التقليدية الملونة باحتضان بعضهم البعض مهئين، وكان من بين المحتفلين بميلاد الديمقراطية الجديدة والتر سيسولو نائب رئيس المؤتمر الوطنى الأفريقى ذو الوجه البشوش والذى قامت زوجته البريتيا بإعلان اسم مانديلا كرئيس لجنوب أفريقيا الجديدة. وقال سيسولو: «إنها أعظم ساعة فى حياتى».

وقالت تينا بيتريخ وهى مخرطة: «إننا لم نكن لنأبه لمباني البرلمان من قبل فهذه هى المباني التى صنعت فيها القوانين القهرية لكن هذا الوضع الآن مختلف».

وقال أحد العاملين فى البرلمان: «إننى متفائل جداً بشأن هذا المستقبل فلم يتبق لى سوى عامين فى مجال الوظيفة لكننى سعيد أننى أشهد هذا التغير».

أما وزير التنمية الدستورية، كأحد كبار مفاوضى الحكومة سابقاً وقد ساعد فى رسم طريق حكم الأغلبية فقال: «إن ما يسعى لتحقيقه قد تحقق فعلاً».. وأضاف: «لقد وصلنا وإن ما بدأنا فى تحقيقه حدث فعلاً؛ فإن عملية المفاوضات مشابهة لما حدث».

وهذا هو نص الخطاب الذى ألقاه نلسون مانديلا فى حفل تنصيبه فى بريتوريا وأدائه اليمين كأول رئيس أسود لجنوب أفريقيا: «إن وجودنا اليوم وكذلك حضورنا هنا واحتفال اليوم فى أنحاء متفرقة من البلاد وفى العالم يؤكد على الأمل فى ميلاد جديد للحرية وبعيداً عن كل التجارب غير العادية التى عايشها الإنسان لفترات طويلة كان لا بد أن يسفر عن ميلاد مجتمع جديد تفخر به الإنسانية. إن المشاعر التى يشترك فيها كل مواطنى هذا البلد عامة وتعبر عن مدى الألم الذى تحملوه وهم يرون وطنهم ممزقاً لأجزاء شتى خلال صراع عرقى وخلال عزلة فرضها العالم بأسره على البلاد. لأننا البلد الوحيد فى العالم الذى له أيديولوجية يمارس من خلالها كافة صنوف التفرقة العنصرية.

ولا يسعنى إلا أن أشكر ضيوفنا الأجلاء الذين حضروا إلينا ليشاركونا بعد كل ما قاسيناه انتصار العدالة والسلام وكرامة الإنسان.

وإننا على ثقة من استمرار وقوفكم إلى جوارنا فى تحدياتنا من أجل بناء السلام والرخاء واللاعرقية واللاعنصرية والديمقراطية.

وإننا نقدر الجهد الذى بذله جموع مواطنينا والتوجهات السياسية والديمقراطية ورجال الدين والسيدات والشباب ورجال الأعمال وغيرهم ممن لعبوا دوراً لنصل إلى هذه النتيجة ولا يمكن أن ننسى مطلقاً دور نائب الرئيس الثانى فريدريك ويليام

دى كليرك.

كما أتوجه بالشكر إلى قوات الأمن على دورهم الرائع فى حماية أول انتخابات عامة ديمقراطية والتحول إلى الديمقراطية واجتياز المشكلات التى يسببها المتعطشون للدماء والذين يرفضون نور الحرية.

لقد آن الأوان لدرء جراح الأمة كما حانت اللحظة الحاسمة والمناسبة لإزالة شقة الخلاف التى قسمت الأمة وبناء هذه الأمة من جديد».

وفى هذا الخطاب الذى ألقاه مانديلا فى أول لقاء شعبى له منذ انتخابه كرئيس لجنوب أفريقيا وعد الرئيس المنتخب مانديلا شعب جنوب أفريقيا بمستقبل من الكرامة والثقة وإزاحة العنصرية بعيداً عن طريقه فإن جنوب أفريقيا التى ناضلت فيها والتى تضم الأفارقة والملونين والهنود والبيض ويعتبرون أنفسهم مواطنين لأمة واحدة قد تحققت.

وقال: إن كل شخص عليه أن يعمل لإنهاء التفرقة والشك الذى خلفته قرون من السيادة البيضاء. «إن المهمة التى بينا لن تكون سهلة». وقال مانديلا: إن حكومته ذات الأغلبية من المؤتمر الوطنى الأفريقى قد كرست نفسها لوقف الفقر المنتشر وتشجيع الاستثمار وخلق الوظائف لبدء مهمة تعمير وتنمية مجتمعنا المنهار وتذكر مانديلا الخطاب الذى ألقاه فى كيب تاون وهى المنطقة التى بدأت سيطرة البيض فيها منذ وصول أول مستوطنين بيض عام ١٦٥٢.

كما أضاف: إن هذا يعتبر حدثاً تاريخياً يبدأ من رأس الرجاء الصالح حيث يجب أن نرسى حجر الأساس لدولتنا الجديدة لأنه قد بدأ التحول الخطير لشعب أفريقيا وأوروبا وآسيا عند هذه المنطقة.

لقد تحدث مواطنو جنوب أفريقيا عن هذه الانتخابات وأنهم يرغبون فى التغيير وأنهم سيحصلون عليه، فقد قرر المؤتمر الوطنى الأفريقى من خلال حكومته الوطنية أن يكون لها برنامجها للتنمية والبناء لخلق الوظائف والمساكن وخلق مستقبل مشرق للجميع.

ولم يقدم المؤتمر الأفريقى برنامجيه كمنتصر وإنما قدمه كمجموعة من مواطنى جنوب أفريقيا يتحدثون كمواطنين فى دولة واحدة لعلاج جراح الماضى ، وعزمهم على قيام بناء جديد يقوم على العدل للجميع ، وأن هذا التحدى يواجه كل مواطنى جنوب أفريقيا اليوم وهذا التحدى يثق فى أن الجميع سيقبله .

فى الثمانينيات كان المؤتمر الوطنى الأفريقى يبدأ أولى خطواته كأول بناء سياسى كبير لجنوب أفريقيا يسخر نفسه «لوثيقة حقوق» نشرها فى نوفمبر عام ١٩٩٠ ، لقد اقترحوا الديمقراطية التى سترتبط بها أى حكومة أيا كانت عن طريق مجموعة ممثلين من القواعد الرفيعة تتمثل فى دستور ولا يكون لها الحق فى حكم البلاد كما تشتهى . وأن الديمقراطية تقوم على مبدأ الأغلبية . إن هذا يصدق بصورة خاصة فى دولة مثل جنوب أفريقيا حيث كانت الأغلبية فيه منكرة الحقوق والديمقراطية أيضاً مطالبة بأن تحمى حقوق الأقلية .

وبالنسبة للنظام السياسى فقد تمت انتخابات حرة ومنظمة ومفتوحة على مستوى الحكومة المركزية . وأن حجر الزاوية فى فرص حياة أفضل هو برنامج للبناء والتعمير والتنمية . وأن هذا يحتاج لتوحيد الفرص والأفعال ويتطلب هذا أن يعمل الجميع معاً ليضعوا حداً للانقسام وإنهاء الشك ويظهر الجميع أمة موحدة . وأن الحكومة سوف تبتكر سياسات تشجع الشركات المنتجة وسط المجتمعات المهملة الأفريقية والملونة . .

برنامج مانديلا:

انخفضت حدة التوتر المتصاعدة فى معازل الزولو لاحتفال كل من أنصار حزب حرية أنكاثا والمؤتمر الوطنى الأفريقى بانتخاب نلسون مانديلا رئيساً لجنوب أفريقيا وميلاد الدولة الجديدة .

وقد أعرب مانجوسوتو بوثيليزى داخل البرلمان عن سعادته بانتخاب مانديلا بالرغم من الخلاف الدامى الذى استمر بين أنصار الزعيمين لمدة عشر سنوات فى مدن إقليم كوازولو ناتال والذى أسفر عن مصرع أكثر من عشرة آلاف شخص فى

إيماءة رمزية للمصالحة بين الجانبين شهدتها أول اجتماع للبرلمان غير العنصرى الجديد والذي عقد في كيب تاون وهبوط مانديلا من المنصة إلى قاعة البرلمان حيث احتضن بوثليزى بالرغم من صراعاتهم السابقة.

أعلن الرئيس نلسون مانديلا بعد أربعة عشر يومًا من تنصيبه رئيسًا للبلاد أنه يحاول إقناع العالم بأكمله أن سياسة التفرقة العنصرية قد أساءت لكل المشروعات وأنواع الاستثمارات.

وقد ركز مانديلا في خطابه على الدور الرئيسى الذى يمكن أن يلعبه القطاع الخاص.

كما أشار إلى أهمية إعادة البناء وخطط التنمية التى تم وضعها بخصوص الإسكان والصحة والتعليم ومعالجة كل آثار العنصرية فى محاولة لتهدئة المخاوف من أن تتعرض خزانة الدولة لبعض المشكلات مثل تزايد الديون العامة والتضخم فى الميزانية وتعهد مانديلا وحكومته بتطبيق نظام نقدى وضرائبى دقيق.

كما وعد مانديلا باستمرار كل من وزير المالية فى الحكومة السابقة وكذلك رئيس البنك المركزى فى مناصبهم لمعالجة المشاكل المالية فى الداخل والخارج. وأن الحكومة ستسعى جاهدة إلى خلق مناخ ملائم لكافة أنواع الاستثمار للمستثمرين الوطنيين والأجانب.

وقد أعرب أحد رؤساء الشركات الاقتصادية الكبرى عن سعادته للخطة المنظمة التى تعتمدها الحكومة انتهجها خاصة أنها ستدرس دعائم التنمية الاقتصادية والنظام المالى والنمو الاقتصادى وسياسة الاستثمار.

وقد أظهرت الغرفة التجارية لجنوب أفريقيا موافقتها الحذرة على أسلوب مانديلا للتسوية، والتى تدعو إلى التشجيع والثقة فى البناء الاقتصادى وأن هذه الخطوات تعد الاستثمار المحلى والعالمى بالتأكيد على أن الأهداف الاجتماعية تسير بشكل واضح ومرسوم فى إطار سياسة اقتصادية واضحة المعالم، كما أضاف: إن المستثمرين عندما يطلعون على الميزانية المقرر وضعها فى القريب ستتم ترجمتها

بشكل فعلى وستصبح واقعاً حقيقياً ملموساً.

وقد علق الاقتصادى تونى توينى بقوله: «إن خطاب مانديلا كان مشجعاً، وأكد أن مصروفات الدولة تبدأ بـ ٧١٠ مليون دولار وأنها سترتفع لتصل إلى ٣ بليون دولار أمريكى خلال خمس سنوات. لكن التساؤل الهام هل يستطيع مانديلا تحقيق التوازن وأن يبدأ معدل الارتفاع من الصفر بعد التضخم الذى تعاني منه الحكومة والتي تشكل مشكلة هامة خاصة برواتب العاملين فى الدولة». وقد أكد مانديلا على أهمية المساواة فى الدخول وظروف العمل.

وقد تعرض مانديلا فى خطابه لعدة نقاط: أهمها إنقاذ الأطفال ومنحهم الحريات والإفراج عن المسجونين ومنح. الاهتمام والرعاية الطبية للأمهات والأطفال وكذلك الاهتمام بالتعليم وكذلك إرساء دعائم العدالة ومكافحة الجريمة.

وقد قام برلمان جنوب أفريقيا المنتخب حديثاً والمكون من الأغلبية السوداء (حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى وحزب حرية أنكاثا وكذلك الحزب الوطنى أو الحزب الحاكم فى الماضى) بانتخاب سيريل رامافوزا السكرتير العام لحزب المؤتمر الوطنى رئيساً للجنة المسئولة عن إعداد الدستور الجديد للبلاد.

وقد تم انتخاب رامافوزا بالإجماع لرئاسة اللجنة الدستورية المكونة من ٤٩٠ عضواً والذين اجتمعوا للمرة الأولى قبل ساعات من خطاب الرئيس مانديلا وقد أعلن رامافوزا فى كلمته أمام البرلمان لقبول الترشيح قائلاً: «إن وضع دستور جديد هو أمل الأمة بأسرها وأن هذا الدستور من شأنه أن يظهر اتحاد الأمة والمصالحة بين كل أطرافها المتناحرين فى السابق» ورامافوزا هو رئيس مفاوضى حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى خلال محادثاته فى الأعوام الثلاثة الماضية. وقد أصبح رامافوزا مفوضاً لاختيار ١٥ عضواً داخل اللجنة الخاصة بوضع «مسودة للدستور الجديد».

كما أكد أن العمل فى الدستور الجديد لن ينطوى فقط على الجلسات المغلقة داخل البرلمان لكنه سيتضمن أيضاً تشكيل لجان فرعية ومجموعات عمل، ومهمة الدستور الأساسية أن يخلق من أعداء الأمس، وهم مانديلا زعيم حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى وفريدريك دى كليرك زعيم الحزب الوطنى ومانجوتو بوثليزى

زعيم حزب حرية أنكاثا، أن يخلق منهم اليوم كيانًا واحدًا.

وإذا كانت مهمة إعداد الدستور شاقة وصعبة فإنها مشرفة في الوقت ذاته كما أنها تشكل تحديًا للقائمين بإعداده لينجح هذا الدستور «لأنه لا يمكن أن نفشل في مهمتنا».

وأصبح العاشر من مايو تاريخًا لا ينسى في حياة شعب جنوب أفريقيا حيث تحول إلى يوم بهيج بدلاً من الكآبة التي كان يحياها المواطنون السود في البلاد فلقد تغير لون علم جنوب أفريقيا ليحمل الألوان الخاصة بشعار حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وهي الأخضر والأسود والذهبي وقد رفع وسط عزف السلام الوطني الجديد «ليبارك الله أفريقيا».

في الوقت نفسه وجه مانديلا شكره لحكومة البيض السابقة التي أسهمت في حماية أول انتخابات ديمقراطية في البلاد وكذلك حماية انتقال السلطة في سلاسة ودون إراقة المزيد من الدماء ممن يرفضون السير في طريق الحرية.

ولأول مرة يتوحد الضباط من السود والبيض في أزيائهم ويسرون كتفًا إلى كتف حاملين أسلحتهم إيدانًا ببدء عهد جديد في جنوب أفريقيا.

وبعد العزلة التي عانت منها جمهورية جنوب أفريقيا بسبب العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي لانتهاج حكوماتها لأسلوب التفرقة العنصرية، عادت جنوب أفريقيا للانضمام للمجتمع الدولي دونما أية عقوبات أو حظر على الاستيراد والتصدير إليها.

وقد وعد مانديلا خلال خطابه لمواطنيه بالمزيد من الحريات وتصحيح الأخطاء الناجمة عن النظام العنصري السابق.

وقد أخبر مانديلا المشرعين في البرلمان السابق ذوى الأغلبية البيضاء حيث نشأت وترعرعت التفرقة العنصرية التأكيد على أن حكومة الوحدة الوطنية ستمد نفوذها لأداء واجبها وتحقيق الحرية للمواطنين.

ومانديلا الذى أمضى فى السجن ٢٧ عامًا ثمنًا لنضاله ضد التفرقة العنصرية

أصبح اليوم رئيساً لجنوب أفريقيا حيث أطلقت المدفعية ٢١ طلقة تحية له، وقد وعد مانديلا بتحقيق ست حريات أساسية خلال أول خطبة يلقيها عضو أسود داخل برلمان جنوب أفريقيا منذ ١١٠ أعوام. والحريات الست تتمثل فى حرية الإرادة، التحرر من الجوع، التحرر من الجهل، التحرر من الخوف، التحرر من القمع والكبت، التحرر من الحرمان والعوز.

«لندع الحرية تسد وتعم».

كانت تلك الجملة هى نهاية خطاب تنصيب نلسون مانديلا كأول رئيس أسود لدولة جنوب أفريقيا.

وقد دعا مانديلا فى خطابه زعماء العالم أن يتناسوا ماضى جنوب أفريقيا لأنها دخلت عهداً جديداً هو حكم الأغلبية السوداء.

ولقد تضمن خطاب مانديلا أن الأيام القادمة ستحمل معها دولة جنوب أفريقيا جديدة من خلال أفكار ومفاهيم تركز على الإيمان بالعدالة وتقوية الثقة فى نبل الروح الإنسانية وتدعيم كل الآمال الخاصة بالحياة الكريمة، وقد تابع مانديلا خطابه قائلاً: «إننا أخيراً حررنا سياستنا وحررنا مواطنينا من عبودية الفقر والحرمان والمعاناة والتحيز ضد جنس بعينه وما إلى ذلك من كل ألوان السياسة العنصرية».

كما حيا نلسون مانديلا الرئيس السابق فريدريك ويليام دى كليرك الذى نظم انتقال السلطة من حكم الأقلية إلى حكم الأغلبية.

كذلك حيا قوات الأمن فى تأمينهم وحمايتهم لضمان وسلامة أول انتخابات ديمقراطية وكذلك الانتقال إلى الديمقراطية دون المزيد من إراقة الدماء من جانب الرافضين لنقل السلطة إلى الأغلبية السوداء.

ولقد كرس مانديلا حياته لرأب شقة الخلاف فى مجتمع جنوب أفريقيا وتحقيق الأهداف بإعادة البناء والتنمية داخل صفوف حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى الذى تم انتخابه بالأغلبية.

ووفقاً لأقوال مانديلا فإن الطريق لخلق جنوب أفريقيا لن يكون سهلاً وكذلك

لم تكن الحرية أبدًا سهلة المنال .

من السجن إلى الرئاسة كان ذلك الطريق الطويل الذى سار فيه مانديلا حتى نهايته وفى خريف الصراع أصبح مانديلا أول رئيس أسود لجنوب أفريقيا فى فجر التاريخ وحياة ديمقراطية جديدة فالطريق الطويل من النضال الذى سار فيه جعله ينضم إلى مصاف العظماء المؤثرين فى تاريخ الإنسانية مثل المهاتما غاندى فى الهند، مارتن لوتر كنج فى الولايات المتحدة الأمريكية .

لكن مانديلا لم يكن مثل غاندى أو لوتر كنج، فمانديلا ناضل ليكون أول من يجنى ثمار الحرية فقد أدى أخيراً اليمين الدستورية ليصبح أول رئيس أسود لجمهورية جنوب أفريقيا ليخلى بانتخابه على مرارة السجن فى ظل سياسة التفرقة العنصرية ومما لا شك فيه أن مانديلا مؤهل تمامًا لحكم جنوب أفريقيا كأول رئيس أسود لها .

ولقد شهد حفل التنصيب ممثلو مائتى حكومة ومنظمة دولية والعديد من رؤساء وملوك وأمراء ووزراء بعض الدول . . على رأسهم آل جور نائب الرئيس الأمريكى والرئيس الكوبى فيدل كاسترو والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات وفى بداية حفل التنصيب أدى كل من تابو مبيكى النائب الأول للرئيس وفريدريك ويليام دى كليرك النائب الثانى اليمين الدستورية وتلاههما الرئيس مانديلاً .

ولم يكن أحد يتوقع هذا المستقبل لمانديلا فلم يدرُ بخلد فريدريك دى كليرك أن السجن الذى أطلق سراحه فى ١١ فبراير عام ١٩٩٠ بعد قضاء ٢٧ عامًا بين جدران السجن منذ الثانى عشر من شهر يونيو ١٩٦٣ أن يعتلى الحكم بعد أربع سنوات من إطلاق سراحه وأن يحصل حزبه على ٦٣٪ من الأصوات فى أول انتخابات غير عنصرية، وشخصية مانديلا تعد شخصية مذهلة فرغم معاناة مانديلا داخل السجن ومعاناة الملايين من مواطنى بلاده والآلاف ممن قتلوا خلال كفاحهم ضد سياسة التفرقة العنصرية ورغم زواجه الذى فشل ومرارة ماضيه إلا أنه يحمل حلمًا يعد أكثر إشراقًا لبلاده فقد كرس نفسه لإرساء دعائم المصالحة الوطنية بين الأقلية البيضاء والأغلبية السوداء المنقسمة وكذلك دأبه فى علاج ما أفسدته سياسة

التفرقة العنصرية التى تعانى منها البلاد منذ وصول المستوطنين البيض فى عام ١٦٥٢ .

وإحساسه المرهف تجاه سجانه بالأمس فهو يرى الأمر من جوانبه المشرقة التى لا يمكن لبشر آخرين النظر فيها واحتمالها، ودليل ذلك إرساله ببطاقة دعوة لأحد سجانيه فى جزيرة روبن ليدعوه لحضور حفل تنصيبه رئيساً للبلاد. والأعداء قبل الأصدقاء يحبون مانديلا ويجدون من الصعوبة بمكان أن ينسبوا له الأخطاء فهو عطوف وكريم مهتم بالإنسانية بكافة محاورها.

وفيما يلى القائمة الكاملة للمقاعد القومية والمحلية التى فازت بها الأحزاب فى المجالس القومية والمحلية وفقاً لإصدار اللجنة المستقلة للانتخابات.

١ - الجمعية الوطنية...

المؤتمر الوطنى الأفريقى	٢٥٢	مقعداً
الحزب القومى	٨٢	مقعداً
حزب حرية أنكاثا	٤٣٠	مقعداً
جبهة الحرية	٩	مقاعد
الحزب الديمقراطى	٧	مقاعد
الحزب المؤيد للأفارقة	٥	مقاعد
الحزب المسيحى الديمقراطى الأفريقى	٢	مقعدان

غرب الكيب...

المؤتمر الوطنى الأفريقى	١٤
الحزب القومى	٢٣
الحزب الديمقراطى	٣
جبهة الحرية	١

١	الحزب المسيحي الديمقراطي الأفريقي
	شمال الكيب..
١٥	المؤتمر الوطني الأفريقي
١٢	الحزب القومي
٢	جبهة الحرية
١	الحزب الديمقراطي
	شرق الكيب..
٤٨	المؤتمر الوطني الأفريقي
٦	الحزب القومي
١	الحزب المؤيد للأفارقة
١	الحزب الديمقراطي
	كوازولو ناتال..
٤١	حزب حرية أنكاثا الحرة (حرية أنكاثا)
٢٦	المؤتمر الوطني الأفريقي
٩	الحزب القومي
٢	الحزب الديمقراطي
١	الحزب المؤيد للأفارقة
١	الحزب الأفريقي المسيحي الديمقراطي
١	جبهة الأقلية
	ولاية أورانج الحرة...
٢٤	المؤتمر الوطني الأفريقي

٤	الحزب القومى
٢	جبهة الحرية
	بريتوريا ووترساندرز فيريجينيج...
٢١	الحزب الوطنى
٥٠	المؤتمر الوطنى الأفريقى
٥	جبهة الحرية
٥	الحزب الديمقراطى
٣	حزب حرية أنكاثا
١	الحزب المؤيد للأفارقة
١	الحزب المسيحى الديمقراطى
	شمال وغرب...
٢٦	المؤتمر الوطنى الأفريقى
٣	الحزب القومى
١	جبهة الحرية
	شرق الترانسفال...
٢٥	المؤتمر الوطنى الأفريقى
٣	الحزب القومى
٢	جبهة الحرية
	شمال الترانسفال..
٣٨	المؤتمر الوطنى الأفريقى
١	الحزب القومى
١	جبهة الحرية

ورغم أن الآلاف من المواطنين قد لقوا مصرعهم خلال أحداث العنف واليأس التي شهدتها دولة جنوب أفريقيا منذ فبراير عام ١٩٩٠ عندما أعلن الرئيس دي كليرك نهاية التفرقة العنصرية فقد استطاع أن يضع بلاده على الطريق إلى الديمقراطية.

لقد تركزت معظم الأحداث الدامية في مدينة كوازولو المعقل القوي والرئيسي للزولو والمناطق المحيطة بإقليم الناتال وفي بريتوريا - وتي ووترزوند والمناطق الصناعية المحيطة بجوهانسبرج.

وفيما يلي بيان وإحصاء بعدد القتلى السياسيين وفقاً لإحصاء معهد جنوب أفريقيا للعلاقات بين الأجناس والذي يعد أحد المؤسسات البحثية الرئيسية في البلاد.

٣,٤٨٩	١ فبراير ١٩٩٠
٢,٧٠٦	١٩٩١
٣,٣٤٧	١٩٩٢
٣,٧٠٦	١٩٩٣
١,٢٢٦	حتى ١٨ أبريل عام ١٩٩٤
١٤,٤٧٤	الإجمالي

وتشير توقعات لجنة «كلب الحراسة لحقوق الإنسان» إلى أن ٥,٥٩٥ مواطناً قد لقوا مصرعهم في إقليم الناتال وأن ٦,٦٠٧ أشخاص لقوا مصرعهم في بريتوريا في أحداث العنف في الفترة ما بين يوليو عام ١٩٩٠ عندما بدأت الحصر وحتى ١٨ أبريل عام ١٩٩٤.

ولكن نلسون مانديلا دخل إلى معبد الرأسمالية في سوق جوهانسبرج للأوراق المالية وطمأن المضاربين على أموالهم في المستقبل.

وقد ذكر مانديلا أن اقتصاد البلاد لا بد وأن يبنى على مبادئ السوق وذلك في

واحدة من بين أكبر عشره أسواق عالمية على مستوى العالم.

وقد أكد مانديلا اهتمامه بالاستقرار الاقتصادى فى البلاد وبخاصة أن المستثمرين فى الداخل والخارج يراقبون الحالة السياسية فى البلاد.

وقد قفز مؤشر سوق جوهانسبرج للأسهم بمقدار ١١٠ نقاط عندما وافق بوثليزى زعيم حزب حرية أنكاثا على دخول الانتخابات التاريخية مزيلاً بذلك أحد أسباب العنف السياسى.

وإن هدف نلسون مانديلا يكمن فى جذب اهتمام رأس المال الوطنى والأجنبى ليعطى دفعة البداية للاقتصاد وفى البلاد.

وأكد مانديلا أنه بدون المشروعات لا يمكن تسوية المشكلات التى تمر بها البلاد. وإن أكثر العناصر تهدئة للمضاربين والتجار فى كلمات مانديلا كانت تلك الموجهة إلى مؤيدى حزبه والمحذر من أى تفكير للقيام بأية أعمال شغب قبل أو بعد الانتخابات وأكد أن أعمال العنف ما هى إلا جزء من العنصرية.

ولكن انتشرت الشائعات بأن زعيم الزولو بوثليزى سوف تتوتر علاقته مع حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى وذكر أنه سيقاطع حكومة الوحدة الوطنية بعد الانتخابات وفى الوقت نفسه قدم الزعماء اليمينيون البيض تهديداً بأن بعض مؤيديهم قد يبدأون فى محاولات لعرقلة الاقتراع التاريخى الذى ينهى ٣٠٠ سنة من سيطرة البيض كل ذلك لإشاعة الفوضى فى سوق المال.

وفى الوقت نفسه نرى أن جوهانسبرج أعلنت قوات الأمن استعداداتها للانتخابات وأنها حشدت ١٠٠ ألف من قواتها لتأمين الانتخابات ولتأكيد حدوث الاقتراع فى جو هادئ وأكد بوثليزى الذى قاد حزب حرية أنكاثا للانتخابات بعد مصادمات عنيفة بين مؤيديه ومؤيدى المؤتمر الوطنى الأفريقى أنه سيمثل مصالح الزولو بشكل أفضل من خلال المعارضة لا الحكومة.

وقد ذكر بوثليزى أمام ألفى شخص من مؤيديه شرق الترانسفال أن حزب أنكاثا الحر سيحصل على أصوات كافية ليكون ضمن حكومة الوحدة الوطنية لكنه لن

يصبح جزءاً أو عضواً داخل الحكومة.

وقد صرح مانديلا داخل سوق الأوراق المالية في جوهانسبرج: أنه أصبح من حقنا الاقتراع (الانتخاب) وبعد ستة أيام سنمارس حقوقنا وأنا لسنا بحاجة لأية أعمال شغب جماعية (إنه ليس هناك ما يدعو لوجود أعمال شغب) إن أى حزب سيحصل على أكثر من ٥٪ من الأصوات سيحصل على مقعد فى الحكومة الجديدة لكل الأعراق.

«إن صراعنا من أجل الحرية قد بدأ فى التو».

وناقش كل من دى كليرك ومانديلا بعض الأمور السياسية المتعلقة بالانتخابات وكذلك السياسة الانتقالية ودور قوات الأمن.

وحدث مانديلا فى كلماته مستثمرى رؤوس الأموال الوطنية والأجانب لاستثمار أموالهم فى جنوب أفريقيا ليعطوا الاقتصاد دفعة قوية.

وقد واجه نلسون مانديلا تحدياً واضحاً منذ أول يوم حمل فيه مشاعل الحرية فالملايين يتوقعون منه أن يضىء الطريق أمام السلام والرخاء لدولة فقدت تقريباً الأمل فى المستقبل.

وقد قال وزير مالية جنوب أفريقيا ديريك كيز والذى احتفظ بمنصبه فى حكومة مانديلا أنه يعتقد أن حلم الأمريكيين سيتحقق بالنسبة لبلده.

ولكنه هو وآخرون يحذرون أنه لن يكون هناك حلاً سريعاً لإسباغ نطم الحياة الجديدة على مجموعة البيض والسود التى لا تملك التى يمثل فيها السود بنسبة ٥ : ١ وبين مجموعة البيض التى تملك ويؤيدها العنصريون، فى الوقت الذى يقول فيه ريموند بارسونز رئيس الغرفة التجارية بجنوب أفريقيا إنه ستظل هناك عقبات يجب التغلب عليها وأشياء عديدة يمكن ألا تسير فى مجراها الصحيح فيجب ألا نخضع لأية أوهام، وأضاف: إن تحرر هذا البلد يعطيه الفرصة والقوة ليصبح أمة قوية ويجب أن نحرر هذه القوة.

والرئيس المنتخب مانديلا الذى فاز فوزاً ساحقاً بذل جهداً كبيراً فى إعادة تأكيد

خياره الخاص بالمراكز الاقتصادية الرئيسية فى حكومة الوحدة الوطنية الجديدة لطمأنة رجال الأعمال والمستثمرين داخليًا وخارجيًا ومعرفًا بمدى حساسية الوظيفة التى يشغلها وزير المالية فقال: إن ديريك كيز وهو المدير التنفيذى لإحدى شركات المناجم والذى جاء من القطاع الخاص فى ظل حكومة فريدريك دى كليرك واحتفاظه بمنصبه. وقال: إنه كان يفضل الاحتفاظ بمهام كريس ستلز محافظ البنك الاحتياطى المركزى الذى يؤيد السوق الحرة وسياسات تشجيع الاستثمار وربطها بالنظام المالى والنقدى ومعروف أن كيز شغل الحقبة المالية منذ عامين قبل الحكومة الجديدة ليكون مسئولاً عن الاقتصاد المتدهور بسبب العقوبات والعنف السياسى والقحط الشديد، وفى معاصرته لأطول سجل من الكساد فى تاريخ البلاد، وبعد ثلاث سنوات متوالية من الانكماش بدأ الاقتصاد فى النمو طبيعياً فى العام السابق ويتوقع كيز أن يزيد بنسبة ٣٪ أو ٤٪ خلال عام ١٩٩٤.

لكن الاقتصاديين يقولون: إنه يحتاج إلى معدل نمو من ٥٪ إلى ٦٪ باستمرار لمواجهة آثار العنصرية التى تتضمن إيجاد العمل لعدة ملايين من العاملين والمشردين و ٤٠٪ من سكان الدولة التى يبلغ تعدادها ٣٠ مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر.

وقال كيز وهو من المتفائلين المعتدلين فى كلمة له فى العام الجديد: إن عملية انتقال الدولة قدمت له الفرصة المنتظرة للنهوض بالبلاد إلى مرحلة الرخاء من الكساد الكبير.

وقال: إن جنوب أفريقيا كانت فى وضع مشابه تماماً لدى دخولها عام ١٩٩٤ للولايات المتحدة فى عهد فرانكلين روزفلت، عندما أقنع مواطنيه بألا يخافوا شيئاً إلا أنفسهم، وأضاف: إن الأمريكين بدءوا من ثم فى نقل أنفسهم من الكساد العظيم وبدءوا إحدى حلقات النمو العظيمة فى الثروة الطبيعية والواقعية لكل شخص كما شاهدتهم العالم، ولدينا هذه الفرصة أيضاً، ويواجه الجميع مهمة ليست بالصعبة فى ترجمة هذا الهدف إلى واقع فى حكومة، يقول عنها مانديلا: إنها لا تضمن أى اتفاق لتنفيذ برنامج المؤتمر الوطنى الأفريقى المقترح لإعادة التعمير

والبناء والتنمية وهذا البرنامج يقترح جدول أشغال عامة ضخمة لخلق ٢,٥ مليون وظيفة خلال عشر سنوات وبناء مليون منزل فى الخمس سنوات القادمة واتباع خطط طموحة بشأن الصحة والتعليم والتدريب للنهوض بضحايا العنصرية، ويقدر الحزب القومى أن التكلفة الحقيقية للخطة أكثر بخمس عشرة مرة من تقديرات حكومة المؤتمر الوطنى الأفريقى والمقدرة بـ ١٠,٨ بليون دولار أمريكى وفى أول أعوامها ستتطلب مضاعفة خيالية لمعدلات الضرائب الشخصية وغير المباشرة. وقال كيز الذى حافظ على معدلات الصرف فى الدولة بعد سنين من الاضطرابات المالية: إن الانتخابات ستقنع المستثمرين فى المستقبل الذين يرقبون الموقف داخل جنوب أفريقيا لانتهاز فرصة للاستثمار مضيئاً أن الاستثمار يعتبر حيويًا فى المستقبل البعيد، وأضاف: إن أهداف التعمير الخاصة بحكومة المؤتمر الوطنى الأفريقى تحتاج إلى تنقيح وستتطلب تحديد الأولويات طبقاً للموارد المتاحة المحدودة.

وقال فى مقابلة مع وكالة رويتر للأنباء: إن التحدى كان بالنسبة للكثيرين هو فى كونه أن نسلك سلوكاً يسمح لأطفالنا بأن يحيوا نموذج الحياة التى يريدونها وهذه هى القوة الدافعة النفسية التى نشطت العديد من المجتمعات مشيراً على سبيل المثال إلى المجتمعات المهاجرة فى الولايات المتحدة إنه لا يواجه تحدياً مغيراً بنفسه يجب عليه أن يقنع زملاءه فى الوزارة مثل جوسلوفو رئيس الحزب الشيوعى فى الجنوب الأفريقى الذى عين وزيراً للإسكان وزميله الشيوعى جيف رادى بى الذى يشغل منصب وزير الأشغال العامة.

إن جوهانسبرج مدينة الذهب التى تعج بالفقراء والجوعى وفرق الموسيقى والطموحين الذين يقصدون البحث عن عمل فى مجال استخراج وصناعة الذهب كما يعج فيها الحى الملى بشوارع بيع الذهب.

وهى تعتبر من أكبر مناطق تجارة الذهب فى العالم وهى أحد معاقل المؤتمر الوطنى الأفريقى حيث يوجد مقر رئاسته هناك، وكذلك مدينة سويتو التى يقطنها ثلاثة ملايين من السود وتعتبر أكبر تجمع حضرى أفريقى.

منذ عدة سنوات كانت الشوارع تعج بالأوروبيين وقد أدت التفرقة العنصرية إلى

طرد العديد من السود خارج حى مدينة صوفيا وازداد رسوخ البيض فى جوهانسبرج. لقد احتكر المدينة البيض الذين يملكون المناجم ويستخدمون العمال ويسنون القوانين وتخصص السود فى الأعمال الدنيا والعمل فى قلب المناجم لاستخراج الذهب من الصخور ومن أعماق الأرض.

ومع نهاية التفرقة العنصرية حديثاً فإن السود المبعدين يبحثون عن وسيلة لعودتهم إلى جوهانسبرج وبدأت تكثر أعدادهم فيها حيث كانت قاصرة على البيض تقريباً.

إن مانديلا يواجه تحديات كبيرة واضطرابات فى حقبة ما بعد العنصرية.

وقد اقترح حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى تشكيل محكمة قوية للنظر فى مشكلة الأرض لمساعدة أكثر من مليون مواطن جنوب أفريقيا أسود لاستعادة أراضيهم التى أخذت منهم تحت وطأة الحكم العنصرى مؤكدين أن من حق المواطنين الذين أضيروا فى ظل سياسة التفرقة العنصرية استعادة حقوقهم دونما تأخير أو تسويق.

وقد أرفق هذا الاقتراح بأول وثيقة للحكومة حيث ذكر خلالها أن السياسة الزراعية القائمة على المطالب الخاصة بأحقية الأرض والتى تهدف إلى استعادة السود إلى أراضيهم التى طردوا منها منذ عام ١٩١٣ حتى يتحقق ما يطالب به حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى من إعادة توزيع ٣٠٪ من الأراضى الزراعية بجنوب أفريقيا لمستحقيها من السود خلال خمسة أعوام.

ويسعى حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى أن تصاحب قرارات المحكمة عمليات شراء وتعويضات.

وفى مؤتمر صحفى قالت خبيرة فى شئون الأراضى داخل حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى: إنها توقعت أنه سيتم التركيز على الحالات التى تخص ١,٥ مليون شخص من بين ٣,٥ مليون من السود تم إبعادهم.

وإن هذه المجموعة الأصغر تلك التى أجبرت على الخروج من المناطق الخاصة بالسود محاطة بمزارع للبيض منذ صدور قرار الأرض القومى عام ١٩١٣ دون دفع

تعويضات مناسبة.

وسوف يتطلب ذلك من السود ثلاث سنوات من أجل وضع الترتيبات الخاصة مع اللجنة المختصة بهذا الموضوع وإلى نزاعات لا تستطيع اللجنة حلها عن طريق المساهمة في الوصول إلى اتفاقيات ثنائية بين مالكي الأرض البيض والمدعين وفي حالة الخلاف فسوف يرفع الأمر إلى محكمة الأراضي ومحكمة الأرض هي محكمة ذات قرارات ترقى إلى قرارات المحكمة العليا.

ويتم تقديم الاستئناف إلى المحكمة الدستورية تلك التي تعبر عن الدستور الإوقت الذي يحمى البيض وبعض الأقليات إلى حد ما.

وقال المتحدث الزراعى ديريك هانيكوم فى المؤتمر الوطنى الأفريقى:

«نعتقد أن الإصلاحات الزراعية يمكن أن تتم بنجاح وسيتم هذا وفقاً للدستور وصرح أحد المختصين بأنه تم التوصل فعلاً إلى عدد من اتفاقيات المصالحة بين عدد من المزارعين والتجار وبين المدعين السود مسبقاً ضمن تشريعات حقوق الأرض.

لكن هذا المسئول حذر من إمكانية خداع البيض للمدعين السود فى هذه المصالحات التى قد تتم بين الطرفين.

إن ظهور دولة جنوب أفريقيا كدولة خالية من التعصب يعتبر إضافة قوية لإفريقيا ككل.. لا شك أنها ستمر فى السنوات القادمة بمشاكل كثيرة نتيجة لتصفية الميراث العنصرى على مدى ثلاثة قرون ولكن الأمل كبير فى أنها ستتغلب على هذه المشاكل وستعاون مع شقيقاتها الدول الأفريقية فى كافة المجالات وستكون سنداً لهم وسيكون الجميع سنداً لها..

لقد وضع نلسن مانديلا اللبنة الأولى فى القضاء على العنصرية وانتخب رئيساً للجمهورية وكان البعض يرى أن يظل رئيساً للبلاد مدى الحياة ولكنه آثر أن يقضى فترة واحدة انتهت فى ١٥ يونيو ١٩٩٩ وتسلم نائبه الحكم فى يسر وسهولة وظل مانديلا راعياً وحارساً لبلاده وقدوة لن تنسى لأزمة طويلة قادمة.

والنصر لإفريقيا

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
إهداء	٣
مقدمة	٥
الفصل الأول: الاستعمار السلسى لأفريقيا	١١
نمو الاستعمار	١٦
جنوب وسط القارة	٣٢
نظام الحكم البريطانى	٣٥
الفصل الثانى: أفريقيا وبداية التحرر	٤٥
الفصل الثالث: المؤتمرات الأفريقية	٧٧
الفصل الرابع: اتحاد جنوب أفريقيا .. الأرض والشعب	١١٩
عصر الحرية	١٧٧
نلسون مانديلا	١٨٠
الزولو	١٨٤
السكان والأحزاب	١٩٢
ما بعد الانتخابات	٢١٠
برنامج مانديلا	٢٢١

٩٩ / ١٥٨٢٢	رقم الإيداع
I.S.B.N.977-241-300-0	الترقيم الدولي



الكاتب غنى عن التعريف فقد تخرج من قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٥٢، وحصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية الحقوق بجامعة القاهرة عام ١٩٦٧م. وعمل في السلك السياسى اعتباراً من عام ١٩٥٥، وكانت البداية نائباً لقنصل مصر بالخرطوم عام ١٩٥٦، والنهاية قنصلاً لمصر في لندن عام ١٩٦٨، وما بينهما عمل في سفارات مصر في بنما وبيروت وهلسنكي.. ثم انتقل للعمل السياسى برئاسة الجمهورية اعتباراً من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٧٦، وبذلك انتقل من العمل الدبلوماسى إلى العمل السياسى.

له العديد من المؤلفات التى تغطى العالم العربى وأفريقيا أهمها: سياسة الحكم فى لبنان - الحركة التعاونية فى فنلندا ومقارنة مع مصر - حرب أكتوبر فى الإعلام العالمى - خمس سنين سياسة - الطريق إلى المنصة - المملكة العربية السعودية واقع وتاريخ - قصة الصومال - جيبوتى وأمن البحر الأحمر - مشكلة المياه فى العالم العربى - وكذلك الموسوعة العربية التى تضم ثلاثة أجزاء هى: واقع العالم العربى - مشكلات العالم العربى - الحركات الوحدوية فى العالم العربى. أما عن أفريقيا فقد كتب: أفريقيا بين العرب وإسرائيل - وكتاب أفريقيا من الاستعمار إلى وبين يديك (قصة جنوب أفريقيا).

هذا بالاضافة إلى قاموس يضم الكلمات التركية والعربية

Bibliotheca Alexandrina



0408349

الناشر: مكتبة الآداب: ٤٢ ميدان الأوبرا القاهرة ١١١١١ - ت: ٨٦٨